وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر-3-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1980-2005

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية(فرع الاقتصاد الكمي)

إعداد الطالب:

محمد أمين أوصياف

إشراف الأستاذ:

د .علي رعاد

لجنة المناقشة

د . منصف مصار...رئيسا

د . علي رعاد ....مقررا

د . علاوة لعلالي.. عضوا

د . الصادق الأسود ....عضوا

د . راضية بن زيان.. ....عضوا

السنة الجامعية 2012/2011

ملخص

نهدف في بحثنا هذا إلى محاولة معرفة دور و أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وتحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج للاقتصاد الكلي انطلاقا من المفاهيم الأساسية للحضور الفعلي للدولة في الحياة الاقتصادية، و هذا باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي ودراستنا ترتكز على نماذج المعطيات العرضية ، وبهدف الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفردية والزمنية لظواهر النمو نستعمل نماذج المعطيات الطولية الديناميكية .

إذ نهتم بدراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي باستعمال نماذج بانيل لعينة من دول العالم احتوت على 41 بلد غير متجانس اقتصاديا وفقا لتصنيف البك العالمي خلال الفترة 1980 _2005 .

حيث تطرقنا في البداية لأهم المفاهيم النظرية الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالتيارات الاقتصادية بمذاهبها المختلفة تتفق على أن للدولة دور هام وكبير في الاقتصاد المعاصر ، كما تعرضنا لمفهوم السياسة المالية وتطورها عبر مختلف المراحل والمدارس الاقتصادية.

كما أشرنا إلى الهدف من التحليل النظري و التجريبي للنمو الاقتصادي باعتباره تجدد منذ أكثر من عشرية من الزمن ، كما تطرقنا لمعالجة النفقات العامة كأحد أدوات السياسة المالية حيث تبين لنا دورها الفعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها في ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها .

كما تعرضنا إلى ألية الإنفاق ومن ثم كيفية سريان تأثير الزيادة في الإنفاق العام على الناتج الوطني ، وما يصاحب ذلك من تغيرات على معدلات الفائـدة ومن ثم تغيرات كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص ، فإن ذلك يعكس إلى حد كبير نوعية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي .

أما الفصل التطبيقي فالهدف منه هو اختبار العلاقة بين مساهمة حجم الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، لذلك قمنا باستعمال أدوات نظرية و أخرى تجريبية حيث كانت نتائج الدراسة التطبيقية تبين بأن النفقات العمومية تتدخل في تفسير معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي أو النمو الاقتصادي حيث تظهر نتائج التقدير علاقة موجبة ، كما نستطيع أن نستخلص أن النفقات العمومية تلعب دورا أكثر أهمية في سياق النمو ، لأنها أعطت عدة اعتبارات فمساهمة النفقات الكلية لها أثر ايجابي على النمو .

الكلمات المفتاح :

السياسة المالية ، الانفاق العام ، النمو الاقتصادي ،البيانات العرضية والنماذج المعطيات الطولية .

الإهــداء

إلــى الوالــدين العزيــزين أطــال الله عمرهمــا..
ورزقنـــي الله برّهمــا.. وحســن صــحبتهما.. وردّ
شــيء مـن جميـل عطائهمــا.. والفـوز برضــاهما
وقبولـهما.. واستغفر الله للتقصير في حقهما.

إلى جميع أفراد أسرتـي...

إلى جميع الأصدقاء والمعارف دون استثنـاء...

أهدي هذا العمل المتواضع

التشكرات

(...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي

على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج الرسالة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم إلى السادة أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

ولن يفوتني أن أشكر والديّ القديرين الغاليين، الذين شاركاني مشواري بالابتهال والدعاء، والمتابعة والسؤال، والترقب والانتظار، جازاهما الله تعالى كل خير.

كما أشكر كل من ساهم معي من قريب أو بعيد، وأعتذر لمن فاتني ذكره ولم أتمكن في هذا المقام من شكره، سائلا الله تعالى أن لا يضيع لهم أجرا.

أخوكم محمد

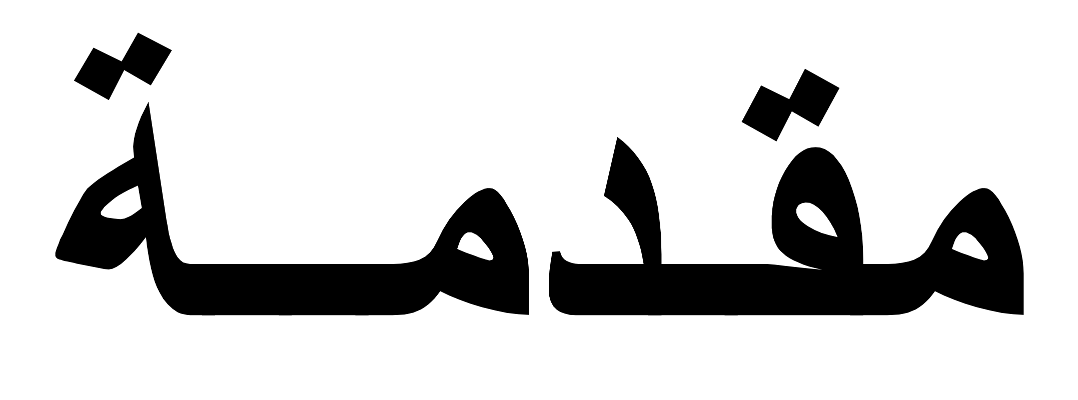
المحتويات

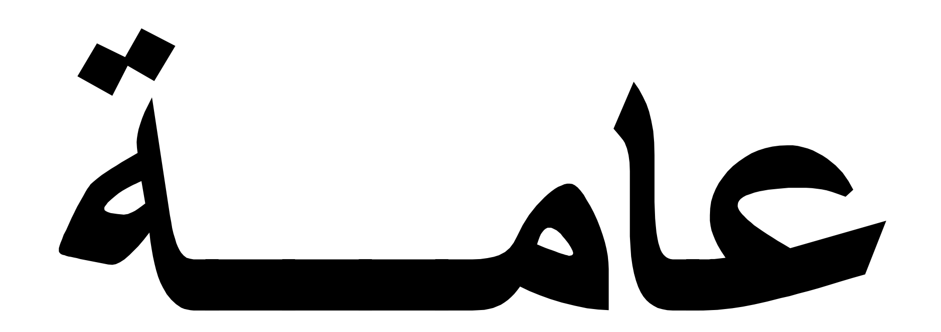
المحتـــــــــــــــــــــــويات

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الجداول


مقدمة


عامة

مقدمـــة عامـــة

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت ، ويقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعتبر التركيبة التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة .

وانطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ،ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة ، حيث انه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فان ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان ، توفير فرص عمل والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار و الإنتاج. وطالما أن المشكلة الاقتصادية تعني ندرة الموارد وتعدد الحاجات فذلك يشير إلى ديمومة وجود فجوة بين الموارد المتاحة والحاجات المتعددة تستدعي ضرورة التسيير الأمثل لتلك الموارد قصد تحقيق اكبر قدر ممكن من الحاجات ، وعليه يبرز لنا أن النمو الاقتصادي الممكن تختلف مستوياته من سنة لأخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة بحكم انه يشير إلى حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة ومن هنا تبرز لنا أهميته ، إذ انه كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في سبيل تحقيق ذلك .

وركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، بحكم انه وانطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض فان الإنفاق العام وهو يمثل الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي وهو الأمر الذي يولد استجابة مقابلة في جانب العرض بشكل اكبر يزيد في الناتج الوطني .

وعلى ضوء ما تقدم ذكره تبرز لنا الإشكالية التالية :

الإشكالية:

ما هو اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ؟

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- هل للنفقات العمومية اثر ايجابي أم سلبي على النمو الاقتصادي ؟
- كون الإنفاق العام احد عناصر السياسة المالية فما هي السياسة المالية وأهدافها ؟
- ما هي المراحل التي مرت بها السياسة المالية في تطورها ؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي ؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة و غيرها من الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الدراسة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه.

فرضيات الدراسة:

من أهم هذه الفرضيات :

- العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة وحيدة الاتجاه وتكون من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي.
- يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فقط من خلال الإنفاق في شكل استثمار عام.
- ليس بالضرورة زيادة النفقات العامة يؤدي إلى زيادة الإنتاج.
- التحكم في النفقات العامة يعتمد على السياسات الحكومية العامة. ةتئت

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة .
- توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.
- محاولة دراسة بعض النماذج الاقتصادية التي يعتمد عليها الطرح الاقتصادي الحديث.
- محاولة الكشف عن حجم الإنفاق العام (حجم القطاع العمومي).

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز مدى أهمية الدور الذي تلعبه الدول في تحسين النشاط الاقتصادي وكذا في إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق العام أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول أثار سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول وهذا خلال الفترة 1980 إلى 2005 .

ونجد من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ما يلي:

1- Public expenditure and growth in developing countries

وقام بها كل من نيلوي بوس وامانويل هاك و ينيس ازبورن سنة2003 .

وهي تعنى بدراسة العلاقة القائمة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في30 دولة نامية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين و كانت إشكالية هذه الدراسة كما يلي :

ما هي مكونات الإنفاق العام التي ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي ؟

وجاءت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

- إن نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلى الناتج المحلي ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي في حين ان اثر الإنفاق العام الجاري على النمو الاقتصادي يعتبر غير مؤثر وغير واضح بالنسبة لعينة الدراسة.
- على المستوى القطاعي .فان الاستثمار العام و إجمالي الإنفاق العام غلى قطاع التربية و التعليم تعتبر المخرجات الوحيدة التي تعتبر مؤثرة بصفة ايجابية على النمو الاقتصادي من خلال العينة محل الدراسة.

وقد لوحظ أن نقائص هذه الدراسة تتمثل في أنها لم تتطرق إلى طبيعة واتجاه مضاعف مكونات الإنفاق العام في الدول المعنية بالدراسة .

2- Public expenditure and economic growth : a critical extention of BARRO'S model 1990.

أعدها ريناتو بالدوتشي سنة 2005 وتمحورت إشكالية هذه الدراسة حول دراسة مدى التأثير الايجابي للإنفاق العام الاستهلاكي على النمو الاقتصادي في نموذج بارو حيث أكد هذا الأخير إن الإنفاق العام يؤثر على النمو الاقتصادي فقط من خلال الاستثمارات العامة دون إعطائه أية أهمية لإمكانية التأثير الايجابي للاستهلاك العام على النمو الاقتصادي والذي يختلف باختلاف نظرة الأفراد إليه والتي بناء عليها يمكن الحكم على إنتاجية الاستهلاك العام أم لا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإنفاق العام يتفاعل مع الإنفاق الخاص للتأثير الايجابي على النمو الاقتصادي .
- إن معدل النمو الاقتصادي الناتج عن ارتفاع كل من الاستهلاك العام والاستثمار العام يرتفع عنه في الحالة التي أشار إليها بارو عند ارتفاع الاستثمار العام وحده فقط.
- إن اثر الاستهلاك العام على النمو الاقتصادي يتوقف على نظرة الأفراد إليه حيث انه إذا كان يؤخذ بعين الاعتبار على انه استهلاك عام بديل للاستهلاك الخاص فان ذلك يدفع الأفراد إلى توجيه ما كان مخصصا من مداخيلهم كاستهلاك إلى ادخار ومنه إلى استثمار ومن ثم ازدياد التراكم الرأسمالي الذي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي أما إذا كان ينظر إليه على انه استهلاك عام وفقط فانه بذلك يعتبر تبذيرا للموارد ولا اثر له على النمو الاقتصادي. وهذه هي الحالة التي أشار إليها بارو في نموذجه سنة1990 والتي أكد فيها على انه عندئذ يبقى النمو الاقتصادي متعلقا بحجم الضريبة التي من خلالها يتحدد حجم الدخل المتاح للفرد.

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

- تزايد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه النفقات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية.
- محاولة معرفة الأبعاد و الأشكال التي يمكن أن تلعبها النفقات في السياسة المالية.
- تشجيع المشرف على هذا الاختيار عزز لي الخوض فيه كما أن حب الاطلاع و البحث شجعني على اختياره.

فترة الدراسة:

تتوفر لدينا جملة من بيانات الاقتصاد الكلي لعينة من دول العالم خلال الفترة 1980-2005.

كما تجدر الإشارة إلى وجود بيانات مفقودة (غير متوفرة) لبعض من الدول ونظرا لهذه الأسباب فان العينة المدروسة اقتصرت على41 دولة وذلك باستعمال قاعدة بيانات البنك العالمي.

منهج الدراسة:

تم اعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي .من اجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة ثم استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج غلى ارض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

خطة الدراسة:

وقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من اربعة فصول كل فصل تسبقه مقدمة وتليه خاتمة وذلك كما يلي:

الفصل الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها حيث خصص لدراسة الخلفية التاريخية والسياسة المالية بدءا بالمنهج التقليدي ثم الكينزي من خلال ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول:دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني:مفهوم السياسة المالية و تطورها.

المبحث الثالث:العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي يهتم بالجانب النظري للنمو وبعض نماذج النمو وذلك من خلال ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و الكنزيين.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: النفقات العامة.

المبحث الثاني: المضاعف الكينزي.

المبحث الثالث: النفقات العمومية في نماذج النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: وهو جزء تطبيقي عالج موضوع اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في عينة من البلدان للفترة 1980-2005 باستعمال طريقة ال PANEL .

الفصل الأول

مفهوم السياسة المالية وتطورها

تمهيد

لاشك في أنَّ السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة، كالسياسة المالية و النقدية و الائتمانية و سياسة سعر الصرف، على أنَّ السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنَّها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، و قد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة، و انتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية و منذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات، غير أنَّ السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى، كما أنَّ السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي و الآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

و على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث النقاط التالية:

المبحث الأول : دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني : مفهوم السياسة المالية وتطورها .

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية .

المبحث الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

1- دور الدولة في النشاط الاقتصادي

تؤثر السياسات الحكومية بطرق مختلفة على العملية الإنتاجية، ونمو الإنتاجية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تدخل الدولة في السياسات المالية والنقدية، ودرجة الحرية الاقتصادية تؤثر على نمو الناتج القومي، فالسياسات الضريبية تؤثر على عرض العمالة والادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج كما أن الإنفاق الحكومي على مجال التعليم والتدريب يؤثر بدرجة كبيرة على نوعية العمالة والإنفاق الحكومي على البحوث والتطوير يدعم تطوير الإنتاجية ويعمل على نمو الناتج الوطني.

1-1- مفهوم الدولة

الدولة مصطلح سياسي يعبّر عن مدلول ذو معنى واسع. إنّ التعرف عن طبيعة الدولة بتعرف منضبط يتم عن طريق الوعي بالفرق بين المجتمع والدولة و الحكومة[1].

أ- المجتمع: هو مجموعة إنسانية أي مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين، تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس التعاون وتقسيم العمل.

فالمجتمع إذن لا يتمثل في مجموعة الأفراد فقط وإنما كذلك في مجموع العلاقات التي تقوم بينهم والتي تحدّد موقف كل منهم اتجاه الآخر.

ب- الدولة: هي شكل من أشكال التنظيم، فهي التنظيم الذي يحدّد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقص بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها يضاف إلى ذلك أنّ الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري يستلزم السيطرة على الأنهار وشق القنوات لتنظيم استخدام المياه إلى غير ذلك من الأشكال الكبيرة التي يعجز الأفراد عن القيام بها، الأمر الذي يدفع إلى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الأشغال الكبيرة ويخلق بالتالي وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة.

ج- الحكومة: فهي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدّد تاريخيا في فترة معينة ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

مما سبق يتضح أنّ الدولة نتاج اجتماعي ظهر من خلال عملية تحوّل المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة، أي أنّها نتاج تطوّر الحياة الاجتماعية وأخيرا يمكن القول أنّ الدولة ظاهرة تاريخية لم توجد في كل مراحل التطوّر البشري، ومن هنا اختلفت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة لاختلاف نوع المجتمع.

---

[1] - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ ، ص 16- 18.

وظاهرة الدولة كتنظيم اجتماعي تنتمي إلى مجموعة الظواهر السياسية والذي يعنينا هنا، أنّ وجود دولة كسلطة منظمة تؤدي دورا في الحياة الاجتماعية، يتطلب سيطرتها على بعض الموارد البشرية والمادية في المجتمع للقيام بالخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع مايسمى اصطلاحا بالحاجات العامة.

2-1 تطور دور الدولة

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، يزداد من فترة لأخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية، وبالتالي تحقق الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يبدو من الصواب تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

1-2-1- الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي: لقد كان موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل دائم بين الاقتصاديين فعند مطلع القرن الخامس عشر ظهر فكر التجاريين وذلك بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوربية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك الدول، مما جعل هذه الأخيرة تعطي أهمية بالغة لتوازن موازين مدفوعاتها، ولذلك كان اهتمام التجاريين هو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير، الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري، كما نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ساد الظن بأنّ كل فرد أجدر بتحقيق مصلحته وأنّ المصلحة ليست إلا مجموع مصالح الأفراد، الأمر الذي قلص دور الدولة إلى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخليا وخارجيا[2].

ومع مطلع القرن السابع عشر ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى الأمر الذي جعل هؤلاء التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، وقد اختلفت صور تدخل الدولة من دولة لأخرى، غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط للأفراد دون تدخل من الدولة، لقد قامت أفكار الكلاسيك على أنّ هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد، وعليه فإنّ الاقتصاد في ظل نظام السوق لديه

[1] - حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص98.
[2] - محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص11.

الآلية الذاتية لإعادة توازنه وعلى ذلك فإنّ هذه القوى الذاتية تستطيع التغلب على الهزات التي تحدث بالاقتصاد الوطني وتحركه نحو التوازن العام، وقد ترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي، ولا مانع في إقامة بعض المشاريع العامة، هذا وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة إلا أنّ حدثت مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يتشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يدعى الكلاسيك[1].

1-2-2- الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي: اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد الكساد العالمي الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينـزية للاقتصادي الإنجليزي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإتباع للخروج من الأزمة[2].

لقد قامت النظرية الكنزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت الحكومة الأمريكية بواسطة زيادة الإنفاق العام لكي تخلق دفعة قوية من الإنفاق الفردي وبالتالي زيادة الفائض والمخزون من السلع الراكدة، وأما في انجلترا فإنها قامت بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تزيد من الطلب الخارجي على صادراتها وتقلل من الواردات إليها، وبذلك تخفض من تيار التدفق النقدي الخارجي وترفع من حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى غير ذلك من الحلول التي اتبعتها الدول[3].

وقد ترتب على ذلك أنّ وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دورا متزايدًا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة. إنّ المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة،إنّ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي وأيضا إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، مما سبق يتضح أنّ دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة جدا ومنه أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

1-2-3- الدولة الاشتراكية ودورها في النشاط الاقتصادي:بعد الحرب العالمية الأولى سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة

[1] - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، 1994، الكتاب الأول، ص85.
[2] - نفس المرجع مباشرة، ص90.
[3] - محمد عفر، أحمد فريد، مرجع سابق، ص18.

المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تبنت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث، ولاشك أنّ البيئة الفكرية التي كانت في ذلك الوقت تختلف اختلافا جوهريا عنها في الوقت الحاضر، ذلك أنّ معظم دول العالم الثالث كانت وقتها حديثة العهد بالاستقلال وكانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنّه في ظل وجود تلك الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة[1]. وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج من أهمها[2]:

ـ أنّ وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير.

ـ إنّ المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية، ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي للاشتراكية.

ـ إنّ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرا هدف التوازن العام.

مما سبق يتضح أنّ الدولة أصبحت تمارس دورا في النشط الإقتصادي كاد أن يصل إلى نسبة 100% وهو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الموالية(الحالية) عند نهاية السبعينات شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة ساعدت في تراجع تلك الإيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة وفي المقابل برز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى، وذلك إثر المشاكل التي تعرضت لها اقتصاديات الدول التي أخذت بمبدأ الاقتصاد الاشتراكي مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وغيرها من سياسات هذا النظام[3]. وقد اعتمد المعارضون لفكرة الاقتصاد الاشتراكي على الواقع الذي آلت إليه تلك الدول، وخير دليل الفشل الكبير الذي تعرضت له دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وغيرها من الدول التي توسعت في النشاط العام والقطاع العام وظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما سمي بالتخصصية أو الخصخصة التي انتشرت منذ عام 1979 تقريبا عندما طبقتها انجلترا ثم بدأ الأخذ بها في الكثير من دول العالم[4].

للدولة دورا هاما وأساسيا في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، ومنع الاحتكارات الخاصة بالإضافة إلى وظائف الدولة

---

[1] ـ سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص25.
[2] ـ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص239.
[3] ـعباس المجرن، علي العبد، تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 4، مجلد 23 سنة 1995، ص99.
[4] ـ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص240.

التقليدية في الأمن والدفاع والقضاء[1] حتى في ظل نظام الاقتصاد الحر، ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة دفعة الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية.

ونستخلص في الأخير أنّ مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر ستستقر على مفهوم جديد لدور الدولة ليس بالضرورة أحد الأدوار الثلاثة سالفة الذكر، لأنّ الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا هاما في تشكيل مثل تلك المفاهيم، كما أنّ لكل دولة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها، وبصفة عامة أنّ دور الدولة يتضح أكثر عند وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للبلاد.

1-3 الأسباب العامة لزيادة واتساع دور الدولة

من الأسباب العامة التي أدت إلى زيادة دور الدولة، واتساع درجة تدخلها في المجالات كافة، بما فيها المجالات الاقتصادية، والتي من أهمها ما يلي[2]:

1- عجز آلية السوق التلقائية عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد، والذي ارتبط بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي، والذي يستند إلى هذه الآلية في القيام بالنشاطات الاقتصادية، واستمرارها وتطورها وبالتالي ضمان تحقيق الاستخدام الكامل للموارد عن طريق المرونة التامة للأسعار والأجور، والتي هي كفيلة بمعالجة أي حالات عدم استخدام عند حصولها، إذ أن حالات عدم الاستخدام لأي مورد أو عنصر إنتاجي أو سلعة أو خدمة تعني زيادة العرض على الطلب في سوق المورد أو العنصر أو السلعة أو الخدمة، وهذا يدفع بالسعر نحو لانخفاض إلى أن يتم استخدام كامل للمورد أو العنصر أو السلعة أو الخدمة.

2- حصول العديد من الأزمات الاقتصادية، وبالذات في الدول الرأسمالية، والمتقدمة منها بشكل خاص، والتي كان من أبرزها أزمة الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي تضمنت عدم استخدام واسع للموارد والسلع والطاقات الإنتاجية واستمرار ذلك لفترات زمنية طويلة دون أن تتمكن آلية السوق من تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية ، في واقع الحال لم تقتصر على هذه الدول، بل امتدت لتشمل بقية دول العالم، وحسب درجة ارتباطها بالدول الرأسمالية، حيث عم الكساد، وسادت البطالة، وتحقق الركود الاقتصادي، وهو الأمر الذي أكد من الناحية الواقعية والعلمية عجز آلية السوق عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، أي عجزها عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب وبصورة تلقائية، ومن ثم الحاجة لزيادة درجة تدخل الدولة، والحاجة لتوسيع دورها في كافة المجالات، ومنها المجالات الاقتصادية، والذي أكد الناحية النظرية لعجز آلية السوق، والتي ارتبطت بالناحية العلمية.

---

[1] - سعيد النجار، مرجع سابق، ص8.
[2] فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث الأردن ، 2008 الطبعة الأولى ص52-55 .

3- ظهور الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الأولى، وبالذات بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اعتمدت على دور واسع للدولة في تسييرها وتطويرها، ومن خلال ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية كبديل عن آلية السوق في إطار الملكية الخاصة للمشروعات الاقتصادية.

4- توجه معظم الدول النامية، إن لم يكن جميعها تقريبا نحو تحررها السياسي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي تضمن التوجه نحو تحقيق استقلالها الاقتصادي، وخاصة في ظل تزايد الوعي والثقافة والطموح في هذه الدول إضافة تطور المعرفة، ووسائلها وتطور وسائل الاتصال والاطلاع على معطيات التطور في الدول المتقدمة ومضامينها، والتي أدت إلى تحسين مستويات الحياة فيها، واتساع الخدمات التي تقدم في إطارها، وهو الأمر الذي شكل ضعفا على حكومات دول العالم عموما، وبالذات الدول النامية من أجل زيادة دورها، وزيادة درجة تدخلها في الجوانب كافة، ومنها الجوانب الاقتصادية وهو ما قاد بالضرورة إلى زيادة دور الدولة في الدول كافة.

5- أن الحروب سواء الإقليمية منها، أو الحروب ذات الطبيعة الدولية، وبالذات الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، بدرجة أكبر أدت إلى زيادة دور الدول واتساع هذا الدور، وزيادة تدخلها في النشاطات كافة، وبالذات في النشاطات الاقتصادية، حيث انتقلت من الاهتمام بالاقتصاد المدني أي اقتصاد سلمي إلى اقتصاد عسكري أي اقتصاد حرب.

4-1 أهداف الاقتصاد العام والسلطة العامة

إذا حصرنا الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة مبدئيا، والمتمثلة في الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من جهة، وفي إطار الاقتصاد العام من جهة أخرى فإننا نجدها تتبلور في ثلاثة مجموعات: الأولى تتعلق بالإشباع الاجتماعي والأساسي، والثانية تتعلق بالنمو والاستقرار والثالثة تتعلق بالتوزيع الاجتماعي للدخل، والحقيقة أن الأفكار مترابطة حيث أن الإشباع الاجتماعي والأساسي يؤثر في التوزيع الاجتماعي المباشر ويتوقف على النمو والاستقرار.

1-4-1- الهدف الأول: الإشباع الاجتماعي (الحاجات العامة وكيفية إشباعها).

الهدف الأول يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور فكرة الحاجات العامة التقليدية والسلع الاجتماعية التي تشبعها، ولذلك عندما نتكلم عن الإشباع الاجتماعي أو إشباع الحاجات العامة، فنحن نتجاوز المفهوم التقليدي للحاجات العامة و المتمثلة في خدمات الأمن و الدفاع و العدالة و وظائف الدولة التقليدية.

و نتجاوز أيضا المفهوم التطوري الذي وضعه " ميسجراف *Musgrave 1959* " ليدخل فيه بجانب خدمات الأمن و الدفاع و العدالة، خدمات الإسكان و التعليم و الصحة و كل ما يتعلق بالخدمات و السلع الأساسية حتى و لو تعلق ذلك باقتصادية السوق و التنمية الفردية و البنية الأساسية و مكافحة التلوث .

فالنشاط الاقتصادي العام أصبح الآن خالقا للمنافع " الإنتاج " لإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية، و في حالة اضطلاع الدولة لهذا الإنتاج فهي تلتزم بالإنفاق الذي يغطى من طرف الموارد (الضرائب) أو

من خلال السوق أو الخلق النقدي، فالعملية تتضمن خروج تيارات نقدية و مالية يقابلها دخول تيارات مالية ونقدية، وعملية الخروج و الدخول تولد سلع و خدمات حقيقية توزع بواسطة قنوات التوزيع و إعادة التوزيع على الأفراد و الجماعات المختلفة .

1-4-2- الهدف الثاني : تحقيق النمو و مواجهة التقلبات.

إن تطور النشاط الاقتصادي الذي تميز منذ عدة قرون بنمو بطيء، قد استبدل بنمو سريع في اتجاه الرفاهية و لقد تميز هذا النمو بتسريع الحركة و بزيادة معدلات الإنتاج و بتغيرات في طبيعة السلع المنتجة (الجودة، التجديد) وفي تحسن مستوى الإنتاجية و في تطبيق التجديدات التكنولوجية و بالاستغلال الأمثل للموارد الإنسانية والمادية.

و لكن هذه المظاهر الايجابية لنشاط الدولة الاقتصادي للنمو لا يجب أن تنسينا المظاهر السلبية، و المتمثلة في عدم التساوي في توزيع ثمرات النمو سواء داخل الاقتصاد (مشكلة توزيع الدخل و الفقر النسبي) أو فيما بين الاقتصاديات المختلفة (مشكلة التخلف و التقسيم الدولي الجديد للعمل) و كذلك مشكلة البطالة و الموارد المعطلة و التضخم و تلوث البيئة و تناقص جودة الحياة[1] .

1-4-3- الهدف الثالث: التوزيع و إعادة التوزيع الاجتماعي للدخل.

هذا الهدف يختلف كثيرا عن المفهوم الاجتماعي حيث يتعلق بضمان الجانب العيني من الدخل، و الذي يكفله المجتمع للفرد أو الجماعة من خلال وسائله و سياساته العديدة، وهذه الأهداف ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة تصحيح أو تعديل قواعد السوق ووظائفه التوزيعية، فالسوق يقوم بالتوزيع الأولي للدخل وفي شكل نقدي ويرتبط التوزيع الأولي للدخل بالتوزيع الأولي لرأس المال، ففي دورة الإنتاج يتحقق توزيع أولي (وظيفي) طبقا لمشاركة كل فرد في العملية الإنتاجية، وسواء كانت مشاركة إيجابية أو سلبية هذا التوزيع يفترض فيه أن ينتقص من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لتعارضه مع مبدأ العدالة الاجتماعية، وهو على حد تعبير أحد الاقتصاديين الأمريكيين يتنافى أيضا مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية حيث أن الفقر بحسب الأصل يخفض من مستوى الإنتاجية لدى الفرد، كما يمنع تحقيق التكوين المهني المناسب والتخصيص البشري الأمثل (إذا فرضنا أن المجتمع لا يطبق مجانية التعليم مثلا) فالتوزيع الأولي بين الأجور والأرباح وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى يتناقص مع فكرة الحد الأقصى الاجتماعي.

فميكانيزم السوق بذاتها غير قادرة على إجراء عملية التعويض أو التعديل، كما أن هناك عوامل ومؤثرات خارجية تعمق من الاختلال بين الدخول النسبية مثل التضخم، بالإضافة إلى سيطرة القلة على رأس المال وتركز رأس المال الفني والمالي وتركز الثروة بحكم الأبنية القانونية في الاقتصاد الرأسمالي

---

[1] عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة،مرجع سابق ص 47.

(الميراث)، وكذلك فإن الأجور أصبحت تحدد بطريقة تحكمية والأرباح تنمو من خلال قوى السوق والعوامل الخارجية، وعندئذ يكون من الضروري اعتبار إعادة التوزيع وتصحيحه من خلال الدولة من الأهداف الرئيسية للاقتصاد العام والسلطة العامة، وأدواتها بحكم موقعها وقدرتها على السحب والإنفاق.

2- النظريات الاقتصادية للدولة .

عادة ما نجد ضمن الأدبيات الاقتصادية الحديثة عن تدخل الدولة، إلا أن التصنيفات المستخدمة تتبنى مصطلحات أخرى بالنظر إلى أن الدولة مصطلح سياسي يعبر عن مدلول صعب الضبط كميا واقتصاديا، ولهذا نجد مصطلح الإدارة العمومية أو مصطلح الحكومة.

بالنسبة لمصطلح الإدارة العمومية أو الحكومة فيتم استخدامه على نطاق واسع في المحاسبة الوطنية في تصنيفها للأعوان الاقتصاديين، حيث تعبر الحكومة عن أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى، والوظائف الرئيسية للحكومة إذا نظر إليها كوحدات مؤسسية هي أن تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات المعيشية للمجتمع أو لأفراد الأسر وتمويل ذلك بتوفيرها الضرائب أو الإيرادات الأخرى، وإعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التحويل، والاشتغال بالإنتاج غير السوقي.

أما عن مستوى المحاسبة العمومية (الحكومية) فينصرف المفهوم إلى مجال أضيق حيث يستبعد صناديق الضمان الاجتماعي من نطاق الحكومة أو الإدارات العمومية، وبالتالي يتناول كل الوحدات الممولة عن طريق الميزانية العامة للدولة[1].

وبخصوص نظريات تدخل الدولة كما أشار *Laffont(1988)* " كل نظرية للدولة تقابلها نظرية خاصة للاقتصاد العمومي"[2] حينئذ إحدى أهم الإثباتات الملاحظة في هذا الميدان، أن مفهوم وظيفة تدخل الدولة تتغير من تيار لآخر ومن فكر لآخر وأحيانا نجد في نفس الوقت اختلافات حول وظائف تدخل الدولة.

2-1 - الدولة في النظرية الكلاسيكية:

مع ظهور وسيادة الليبرالية التي اعتنقتها المدرسة الكلاسيكية بدأت تبعا لمنطق هذه المدرسة، لصالح الاقتصاد الخاص والنشاط الفردي، فمبادئ الحرية الاقتصادية تعني عندهم حرية الإنتاج والعمل وتقديس الملكية الخاصة، وسيادة المنافسة وأعمال قوى السوق لتخصيص الموارد أما الدولة فعليها طبقا لآدم سميث (رائد المدرسة)، أن تمتنع عن التدخل في النشاط الاقتصادي وأن يتركز نشاطها في وظائفها الإدارية الأساسية الثلاثة: الأمن والعدالة والأعمال العامة والمرافق.

---

[1] -قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية 2003 ص 15.

2 -احمد زكان "النفقات العمومية الإنتاجية ، النمو على المدى البعيد و السياسة الاقتصادية، محاولة تحليل قياسي مطبقة على حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر.2003 ص 13.

وهذه الأخيرة وإن كانت ذات طابع اقتصادي جزئي، إلا أن قيام الدولة بها، لا يبرره سوى عدم إقبال القطاع الخاص على القيام بذلك، حيث أنها لا تحقق القدر الكافي من الأرباح التي تغطي تكاليفها. أما فيما عدى ذلك من نشاط فيجب أن يقوم به القطاع الخاص ويخضع للحافز الشخصي، ويكون أساسه تحقيق الأرباح ومجموعة المصالح الخاصة الكفيلة بتحقيق المصلحة العامة، فلا حاجة للدولة لتنظيم الاقتصاد مادام يوجد على حد تعبيره: يد خفية تنظم كل شيء، وتحقق التوازن في المجتمع بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

وبالرغم من أن ريكاردو قد عنون كتابه الرئيسي الشهير في الاقتصاد تحت اسم "مبادئ في الاقتصاد السياسي والضريبة"، فهذا لاعتبارها مؤشرا على ذلك، وهو ليبرالي كلاسيكي والليبرالية تعني في منطق النظرية الكلاسيكية عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعندما تكلم عن الضريبة باعتبارها أحد مظاهر تدخل الدولة، فإنه قد ناقش آثارها السلبية أكثر من أثارها الايجابية وخاصة على الاقتصاد الخاص من ناحية الإنتاج والتوزيع والادخار والتجارة الخارجية.

ومع ذلك فإننا نجد بصيصا من الاجتماعية في كتابات بعض أنصار النظرية الكلاسيكية وخاصة عند جون ستيوارت ميل، جان باتست ساي، فكتابات الأول تمثل المصدر التقليدي التاريخي المسمى في العصر الحديث بالرأسمالية الاجتماعية، والنظام الضريبي يمثل أسمى صور تدخل الدولة، ومن الضروري أن يوفق هذا النظام بين مطلبين متعارضين ولكنهما على قدر كبير من الأهمية لحسن أداء وسير الاقتصاد: العدالة من جانب والكفاءة الاقتصادية من جانب آخر، وهكذا ولأول مرة يتعرض كلاسيكي (باستثناء ماركس إذا اعتبر كلاسيكيا) لمشكلة توزيع وإعادة توزيع الدخل وهي مشكلة اجتماعية أكثر منها فردية، بحيث يمكن للنظام الضريبي فيها أن يكون عاملا مصححا وفعالا، وهو ما دفعه إلى التعرض لمشاكل التفضيل بين الضريبة التصاعدية والضريبة النسبية والضريبة غير المباشرة[1].

2-2 - الدولة في النظرية الكينزية:

لا نبالغ عندما نقرر أن عملية التصحيح الكبرى في النظام الرأسمالي قد تحققت بفضل أفكار المدرسة الكينزية. وأهمية هذه المدرسة من الناحية الواقعية لا تقتصر فقط على تجديداتها المنهجية من حيث التحول من الجزئية إلى الكلية، أو تجديداتها الموضوعية لنظرية الدخل ومتغيراته الأساسية: الاستهلاك، الاستثمار والتوظيف، أو أدواتها التحليلية مثل المضاعف أو المعجل ، وإنما تمتد بصفة أساسية إلى مناداتها بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبعد فترة طويلة من الليبرالية والتي كادت أن تعصف بالنظام الرأسمالي ذاته من خلال الأزمة.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة 1997 ص 41.

إن الاتجاه الكينزي يطالب الدولة بالتدخل الاقتصادي، ليس فقط من خلال السياسة المالية أو السياسة النقدية أو السياسة الضريبية (الضريبة التصاعدية وتحرير الدخول الصغيرة)، إنما أيضا من خلال القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال، لأنه سوف ينمي في نفس الوقت كل من الاستهلاك (الرفاهية) والاستثمار (توقعات المشروعات)، وهذا كاف لزيادة معدلات التشغيل أو التوظيف (النمو والاستقرار).

لقد طالب "كينز" بتدخل الدولة بالإنفاق، ولكن هذا لا يعني أنه ضد الفردية أو الادخار، فالهدف هو تحقيق التشغيل الشامل، وفي حالة تحقق هذا الأخير فإن الادخار يكون مرغوبا فيه أكثر بكثير من الإنفاق على الأقل من وجهة نظر السياسة العامة، فالادخار يكون ضارا فقط عندما يفشل الاستثمار في استخدامه.

3- السياسة الاقتصادية

3-1- تعريف السياسة الاقتصادية

قصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[1].

كما يعرفها البعض بأنّها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[2]، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما[3]، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

يتضح من التعاريف السابقة أنّ السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف[4].

كلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أنّ هذا الهدف يعتمد على أمرين:

أولا تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام، أما الأمر الثاني يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

---

[1]- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، 1985، ص83.
[2]- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 441.
[3]- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996، ص325.
[4]- نعمت الله نجيب وآخرون، مرجع سابق، ص441.

كما تسعى السياسة الإقتصاية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتمييز الضــريبي بحيث يتم تشجيع مجالا عن مجال آخر مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي[1].

من أهداف السياسة الاقتصادية[2]: دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أنّ السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من لاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأنّ ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة[3].

يتضح مما سبق أنّه تسعى الدول ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات.

3-2- أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي[4]:

- تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم :

[1]- محمد عفر، أحمد فريد، مرجع سابق، ص337.
[2]- نفس المرجع، ص338.
[3]- رضا العدل، مرجع سابق، ص338.
[4]- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص157.

ـ تحديد البدائل: بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق، فإنّ راسم االسياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل:

ـ فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض.

ـ خفض الإنفاق الحكومي.

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العروض النقدي.

ـ تحليل البدائل: عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب, كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه لسياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

3-3ـ أدوات السياسة الاقتصادية

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية[1]:

ـ أدوات السياسة النقدية.

ـ أدوات السياسة المالية.

ـ نشاط الأعمال العام.

ـ التدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص.

للإشارة فإنّ المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين الساسة المالية و السياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج والاستثمار و الاستهلاك و الادخار و الصادرات و الواردات و الصرف الأجنبي و الاجور[2].

[1]ـ رضا العدل، مرجع سابق، ص341.
[2]ـ أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990، ص241 .

مما سبق يتضح أن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية و السياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها وتختص بأمور الصادرات و الواردات و الإعانات و الصرف الأجنبي[1].

3-3-1- السياسة المالية والسياسة النقدية: من حيث تأثير كل من السياسة النقدية و المالية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل ولهذا تراهم يهمشون السياسة المالية وحسب اعتقادهم أنّ نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل في حين أنّ الكنزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وأنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإنّ التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأنّ لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات، ولكن يجب التنويه على أنّ المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسعا وانكماشا، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلا وسياسة نقدية انكماشية أو العكس.

3-3-2- السياسة التجارية: تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقا.

مما سبق يتضح أنّ السياسة التجارية كأيّ سياسة عموما لها بعدان:

الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل الساسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف.

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأخيرا الحدّ من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني. وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل[2]: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية.

[1]- جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص149.
[2]- جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص157.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية وتطورها

1- تعريف السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" و تعني حافظة النقود أو الخزانة[1].
و كانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، و تعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية و دورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. Hansen ، و يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة و تمويلها من موارد الموازنة العامة و من ثمَّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها ، و لكن نظراً لأنَّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات ، و أن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة و تحقيق فعاليتها على نحو مرغوب ، و في ضوء تلك التوفيقات و التوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.
يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.

- فنعرف السياسة المالية بأنّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[2].
- بينما يعرفها البعض بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية[3].
- كما تعرف بأنَّها مجموعة الأهداف و التوجهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.
- هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات[4].

---

[1] - طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.
[2] وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص431.
[3] - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000،ن ص182.
[4] - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص323.

و هناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات و الإجراءات المدروسة و المتعمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية و بمستوى و هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.

و من خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزع الدخول و الثروات.

و مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل و الإنتاج و التوظيف أي تنمية و استقرار الاقتصاد الوطني و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة.

2- تطور السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطوراً كبيرا في فكرته و أهدافه و وسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط ، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة ، حيث تُعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور ، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية ، و حينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة و لكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

و ظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية و اجتماعية حول دور الدولة و ضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، و من هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و أن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في كل دولة من الدول.

1-2-السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا باس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة ، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية ، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يجب أن يُقتصر دورها على الدفاع و الحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى[1].

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق ، و مدلول اليد الخفية لآدم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة ، فقانون ساي للأسواق ، و الذي عادة ما يُصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له"[2] و جوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية ، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية ، و تفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق ، فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي ، و لما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا ، و بالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها ، فأي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع و الخدمات ، و بالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد[3].

و لكي تزيد مستويات الإنتاج و الدخل و العمالة يقتضي ذلك زيادة الإنتاج بعض الشيء ، عن الطلب القائم في السوق و عندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه و هكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حراً في بيئة تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية ، فإنه يسعى لإنتاج حاجاته و رغباته و تعظيم ثروته و تحقيق مصلحته ، و بالتالي يستمر في الإنتاج ، و لا يتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة ، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً[4] ، كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو" ، و "جون ستويرت ميل" و "ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الادخار و الاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة ، و عند مستوى التشغيل الكامل دائماً ، و لكي نضمن هذه النتيجة ، فلابد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة ، و سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج و تنمية الاقتصاد الوطني ، و كل تدخل من قبل الدولة ، إخلال التوازن الطبيعي للقوى التلقائية و تحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى

---

[1] - نفس المرجع، ص116.
[2] - عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص90.
[3] - حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص40.
[4] - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص40.

التي لا يحققها إلا القطاع الخاص ، و من ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن و الدفاع و العدالة ، و بذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي[1] ، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي و الناتج و المستوى العام للأسعار و ذلك نظراً لأثر الإزاحة (Crowding out) ، إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مساوياً للاستثمار الخاص و الاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار) ، و بالتالي عدم تغير الطلب الكلي[2] للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أثر فهو أثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة و إن كان في الإنفاق أو الخفض في الضرائب.

و يترتب على تحديد دور الدولة و تكييف نفقاتها و إيراداتها على نحو ما تقدم ، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها : حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياديا بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد و القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال ، و وجوب ضغط الميزانية ، بحيث لا تمثل النفقات العامة بنسبة ضئيلة من الدخل القومي ، و اعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب و تقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يسمح بها دور الدولة و ضرورة توازن الميزانية سنوياً ، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة و الإيرادات العامة ، و يتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه الأربعة التقليدية السابقة الذكر ، و بالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة ، الضرائب ، الرسوم ، و دخل الدومين دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي ، و ظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة ، و ظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات و الهزمات بين الحين و الآخر ، و عندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي و خلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدعو مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعاً ، و في أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية ، لقدر من البطالة في الموارد المادية و الإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها. و قد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية[3].

و هكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية و ازدياد حدتها و من ثمَّ إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني ، كما

---

[1] ـ عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص323.
[2] ـ سامي خليل، نظرية الإقتصاد الكلي، الكويت، 1994، ص،ص 202- 206.
[3] ـ حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، مرجع سابق، ص18.

أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2-2- السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن و ما أملته على السياسة المالية من دور محدود و قاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية و الاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي[1].

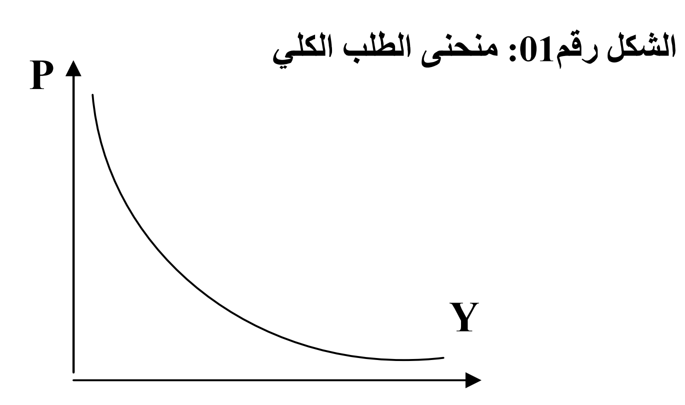
افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، و إنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني ، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة و التوظيف ، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل[2].

ويمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلـي وفقاً للمفهوم الكينزي فيما يلي:

أ- منحنى الطلب الكلي : يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و الناتج أو الدخل الحقيقي و المتمثلة في الشكل التالي :

الشكل رقم01: منحنى الطلب الكلي



المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ،ص 176.

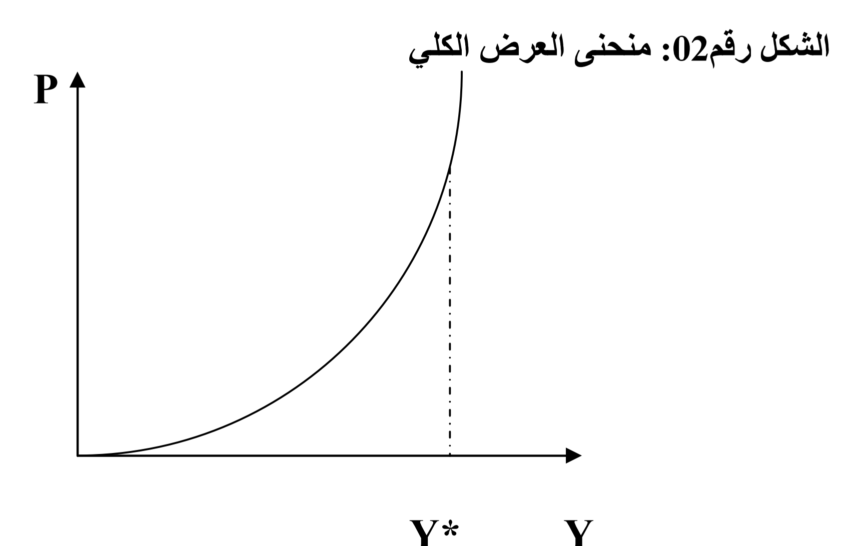
[1]:Levine (Chars.) and Rubin (Irene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p13.

[2] - محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص176.

يتضح من الشكل السابق ، أنه كلما ارتفعت الأسعار(P) انخفض مستوى الدخل الحقيقي(Y) ، و العكس صحيح ، لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي ، ممّا يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

ب- منحنى العرض الكلي : يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار و الدخل الحقيقي.

الشكل رقم02: منحنى العرض الكلي



المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ،ص 177.

يتضح من الشكل السابق، أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار و العكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

و حسب كينز دائماً أن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي، و أن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل[1].وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب.

أوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائماً ، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف ، كما أن الاقتصاد القومي أساساً غير مستقر ، و من ثمَّ فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي و تصحيح الخلل في آليات السوق ، و ذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.

و منه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي و السياسة المالية، و قد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي و رفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب

[1] - محمود فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص178.

المساوي له و تلقائية التشغيل الكامل، و خلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، و أن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

و وفقاً للتحليل الكينزي، فإن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائياً كما تذهب إليه النظرية التقليدية، و إنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، و بالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل[1]. و نتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفة الذكر) و اتخذت مفهوماً وظيفياً و أصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق ، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي ، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي ، فتعددت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ، و لذلك أُطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة ، و أصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة و قوة الاقتصاد الوطني ككل ، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية و مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد و تتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ، و بالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات و النفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق العام مع الالتجاء إلى العجز المنظم في الميزانية و استخدام الضرائب استخداماً يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل و الإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تحقيق حدتها.

أما في فترات التضخم ، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل ، و بالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار ، و عليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض و تقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق العام و زيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتصاص القوة الشرائية الزائدة و حجزها عن التداول ، و هكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطر ، و بالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي ، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي ، و

[1] - عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، مرجع سابق، ص146.

بالتالي مستوى الناتج و التشغيل و ذلك على الرغم من وجود أثر المزاحمة* ، كما أنَّ الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية ، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي ، و ذلك وفقاً لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مضاعف الموازنة المتوازنة[1].

و سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات ، و أفاض زملاء هانسن(Hansen) و تلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية و إمكانيتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء : المالية التعويضية و المالية الوظيفية[2].

و لقد بدا منطقياً نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة ، حيث أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير و معالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية II.

و لقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية[3] للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي و القضاء على البطالة الإجبارية و المقنعة و رفع حجم الإنتاج و الدخل الوطني ، و منه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، و على هذا ظهر إلى جوار السياسة الاقتصادية سياسة مالية تتفق معها و تستخدمها الدولة للتأثير عليها و توجيهها الوجهة التي تراها و هي في هذا التأثير تزداد قوة كلما اتسع مدى نشاط الدولة الاقتصادي.

3ـ مراحل السياسة المالية المتدخلة

إنَّ التغيرات العملية و الإيديولوجية التي طرأت على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي كان لازماً على السياسة المالية أن تتخلى عن مفهوم الحياد و تتبنى مفهوم التداخل ، و يمكن رد تدخل السياسة المالية إلى مرحلتين[4] :

3ـ1ـ السياسة المالية المحضرة

و يشيع تناولها بين الكتاب تحت عنوان "نظرية سقي المضخة"[5]. و مقتضاها أن الدولة عن طريق سلطاتها المركزية أو المحلية يمكنها تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كثيرة و على نطاق واسع و تمويل

---

* ـ في حالة زيادة G أو خفض T على سبيل المثال سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة التي سوف تؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وبالتالي الحدّ من الأثر الإيجابي لتغير في أدوات السياسة المالية وهو ما يمكن التغلب عليه من خلال تمويل الزيادة في الإنفاق أو تخفيض في الضرائب من خلال الإصدار النقدي الجديد.

[1] - Rudinger Dornbusch, Stanly Fisher, Macro Economics, Mccraw, Hill International Booklom, 1984, p87.

[2] ـ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، 2002- 2003، ص35.

[3] ـ حامد عبد المجيد دراز،مرجع سابق ، ص36.

[4] ـ عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص68.

[5] ـ نفس المرجع، ص69.

عن طريق الاقتراض ، يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض و السير بمفرده اعتماداً على قوته الذاتية فيما بعد.

و الفكرة الأساسية التي تقترحها نظرية سقي المضخة يتمثل في أن برنامجاً[1] للإنفاق العام يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد و يشجع عن الانتعاش و النهوض ، و يتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة ، و لا تمثل خصماً من القوة الشرائية النشيطة ، و في معظم الأحوال فإن النفقات التي تمول بالاقتراض تلبي هذا المطلب بدرجة أكبر و هي أكثر توسعاً في الاتجاه من النفقات التي تمول بأية وسيلة أخرى.

إنَّ نظرية سقي المضخة تفترض أن الشفاء سوف يكون معجلاً و أن الإنتاج يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تستخدم بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة ، كما تفترض أيضاً أن الازدهار سوف يستمر بعد توقف النفقات الأساسية ، و سوف يستمر الإنفاق الخاص في الارتفاع أو يظل عالياً بقوته الذاتية[2].

و منه إن اصطلاح سقي المضخة يحمل معه استنتاجاً أن حجما معينا من الإنفاق العام المتغير في ظروف معينة سيكون له أثر وضع الاقتصاد على الطريق نحو الاستعمال الكامل للموارد بقوته الذاتية و بدون مساعدة إضافية من الإنفاق الحكومي ، غير أن مفهوم سقي المضخة لا يحمل معه استنتاج قيمة الإنفاق اللازم لكن فقط استنتاج أنه مهما كان المبلغ المطلوب عاجلاً أو آجلاً فإن الاقتصاد سيكمل بقوته المحركة الذاتية.

و ممّا سبق يمكن القول أن سياسة السقي بالمضخة تقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش و من ثم بإمكانه السير ذاتياً، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط.

2-3- السياسة المالية التعويضية

تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، و يتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند إعداد الإنفاق الحكومي و السياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساساً بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة، و لهذا يستخدم تياري الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، و لكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي[3] و لتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها للسلع و الخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد و المشروعات (بتخفيف أو زيادة أعبائهم الضريبية) أو على حجم الاستثمارات أو مقدار السيولة. فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى

---

[1] ـ عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، مرجع سابق، ص 70- 71.
[2] ـ عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص71.
[3] ـ باهر محمد غتلم، سامي السيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، 1998، القاهرة، ص614.

وجود عجز أو فائض أي التخلي عن مبدأ توازن الميزانية، و أهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الميزانية كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني و استقرار الأسعار.

وتؤكد النظرية المالية التعويضية على أن الاعتبار الموجه في كل الأوقات يجب أن يكون هو حالة الاقتصاد[1] ، فإذا كان الإنفاق الخاص بالنسبة للفرد و المشروعات في حالة انهيار فإن الإنفاق العام يجب أن يزداد أو تخفض الضرائب بهدف تشجيع الإنفاق الخاص.

و في بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهتي السياسة التعويضية: زيادة النفقات و خفض الضرائب في نفس الوقت، و يكون العكس بطبيعة الحال هو ضرورة خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كلاهما كلما زاد حجم الإنفاق الخاص و تستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين[2] هما التأثير على الاستهلاك و التأثير على الاستثمار.

3-2-1- التأثير على حجم الاستهلاك :

هناك وسيلتان ماليتان هما تخفيض الضرائب و زيادة بعض أنواع الإنفاق العام، فتخفيض الضرائب خلال فترة الركود يؤدي إلى زيادة الإنفاق و ما ينتج عنه من ارتفاع القوة الشرائية المتاحة للأفراد و المشروعات، و تكون الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الاستهلاكية أكثر فعالية في هذه الحالة. من تخفيض الضرائب على الدخل لأنه من الصعب قياس آثار تخفيض ضرائب الدخل لتوقفها على كيفية توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة و ميولها الاستهلاكية.

أمّا الوسيلة الثانية لزيادة الاستهلاك هي زيادة بعض أنواع النفقات العامة و خاصة النفقات الاجتماعية و التحويلية، حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى تجنب المنافسة بين القطاعين الخاص و العام التي توجد في حالة قيام هذا الأخير بمشروعات معينة ، و إلى جانب هذه الوسائل التي تتخذ في مجال الموازنة للتأثير على مستوى الاستهلاك توجد وسيلة أخرى تستطيع الدولة أن تلجأ إليها لتثبيت الأوضاع الاقتصادية هي سياسة الأجور.

3-2-2- التأثير على الاستثمار :

تستطيع الدولة أن تقوم باستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على حجم الاستثمارات في القطاع العام و الخاص و ذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت المشروعات من إعانات و قروض و عن طريق المعاملة الضريبية و تحديد مستوى سعر الفائدة.

و للتأثير على الاستثمارات الخاصة نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق وسائل غير مباشرة بالتخفيضات الضريبية و الإعانات أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات و تحسين مستوى ربحيتها.

---

[1] ـ السيّد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص75.
[2] ـ باهر محمد غتلم، سامي السيد، مرجع سابق، ص 615- 616.

ممّا سبق يتضح أن السياسة المالية التعويضية هي سياسة دورية أي أنها تتطلب عملاً مالياً مستمراً ، كما أن توقيت عملها يمتد ليغطي مرحلتي الانكماش و التضخم.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

1- العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عُرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية و السياسة و الاقتصادية لإيرادات و نفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع و منها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة و ذلك على النحو التالي:

1-1- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أنّ الطبقة الحاكمة في أيّ وفي أيّ تاريخ تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية و حجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أنَّ الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي و اقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية و الإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة و محل النفقات العامة، و من هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية و ما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، و يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلاً مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، و من جهة أخرى أنَّ الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض و نفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب ، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية.و عادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية تظهر جلياً أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

1-2- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

إنّ هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

1-2-1- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية :

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنّه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه[1] مفاده أنّ الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

2-2-1- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

2- أثر درجة النمو الاقتصادي

إنّ السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبيّن طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

2-1-السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات[2].

نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أنّ الادخار أكبر من الاستثمار[3] في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية

[1] - عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص173.
[2] - عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص350.
[3] - بوشهو لز، توبج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة: نزيرة الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص262.

متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أنّ الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية[1].

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار [2] أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الحكومة أن تكيّف مستوى إنفاقها وتجنبه من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة[3]، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تفاديا لحدوث تضخم نقدي.

بيّن كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الإقتصادي[4]، وقد ركز لحل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وبعد كينز بين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإنّ زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل[5].

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الإقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

---

[1] - العبادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، بدون معلومات، ص196.
[2] - بوشهولز توج، مرجع سابق، ص 262- 263.
[3] - عبد المنعم فوزي، المالية والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992، ص 39 .
[4] - نايهانز جورج، تاريخ النظرية الإقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص512.
[5] - خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للطباعة والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص232.

2-2- السياسة المالية في الدول النامية

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي[1]:

تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية....الخ.

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد[2].

كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجوز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان[3] .

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحا للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الإقتصادي[4]. وللإشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكنزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة. ولهذا فإن

---

[1] - طارق الحاج، مرجع سابق، ص ص 35-36.
[2] - عبد الناصر العبادي ، مرجع سابق، ص196.
[3] - عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص328.
[4] - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص45.

هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد، ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفترض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلا.

إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية ، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

نخلص مما سبق أن السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطور البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية.

خلاصة

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أنّ موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مرّ بعدة مراحل اختلف هذا الدور في كل مرحلة منها، حيث أنّ الاتجاه العام في مسار هذه المراحل كان زيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية.

إنّ تطوّر دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا ، ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايّدة، شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل من خلاله ولذلك كانت تمتد لتشمل مرافق محدودة ومعدودة، أما الفكر المعاصر فقد أصبحت السياسة المالية متدخلة في كافة المجالات، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد.

تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ففي النظام الاشتراكي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في حين تتجه في النظام الرأسمالي إلى تحقيق الاستقرار لأنّ تدخل الدول في هذا النظام أقل منه نوعا ما في النظام الأول غير أنّه يمكن القول أنّ السياسة المالية في كلا النظامين وجهان لعملة واحدة وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

ومنه نجد أنّ السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطوّرات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

وأخيرا أنّ مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

وهنا نتساءل ما المقصود بالنمو الاقتصادي ؟ هذا ما نحاول التعرف عليه في الفصل القادم .

الفصل الثاني

النمو

الاقتصادي

تمهيد

لقد حظيت مسألة النمو باهتمام العديد من الاقتصاديين وهو ما نتج عنه العديد من نظريات النمو، حيث نقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي و من ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد .وحين الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق بين المفهومين، و بغية فك هذا الالتباس وجب التطرق إلى شرح كل مصطلح على حدا و التنويه إلى التداخل الحاصل بينهما.

فبالإضافة إلى ما سبق نتطرق إلى قياس النمو و التنمية و نتعرض لاستراتيجيات التنمية ، و نعرج إلى أهم النظريات التي تناولت النمو قبل سولو و التي تمثلت في نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك والكينزيين، كما نتطرق للحديث عن النظرية النيوكلاسيكية و التي تضم نموذج سولو، و بعض النظريات الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي أوما يسمى بنماذج النمو الداخلي *AK, Lucass, Romer*.

و على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث النقاط التالية:

المبحث الأول : مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي عند الكلاسيك والكينزيين.

المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

1- مفهوم النمو

1-1- تعريف النمو

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1] ، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني ،وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية[2]:

1- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني .

2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية ، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

1-2- قياس النمو

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج والدخل الفردي.

الناتج الوطني :باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات[3].

أ-معدل النمو السنوي :يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى .يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

[1] Jean Arrons, Les théories de la croissance, Paris édition du seuil, 1999, p.9.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد عطية ناصف، التنمية الاقتصادية" دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية قسم الاقتصاد كلية التجارة، 2000 ، ص .51- 54 .

[3] فرحي محمد، التحليل الاقتصاد الكلي، الجزء الأول :الأسس النظرية، دون دار نشر،ص 71-72 .

ب -معدل النمو الكلي :يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني .

ج-معدل النمو السنوي المتوسط :ويعنى بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابه كالتالي [2] :

$$a = \left({}^{x_t}/_{x_0}\right)^{-(t)} \quad \text{........ (1. II)}$$

حيث x_t : كمية سنة الأساس x_0 : كمية سنة المقارنة t : طول الفترة .

a : معدل النمو السنوي المتوسط .

ما يعاب على هذه على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار، زد على ذلك اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها ، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

الدخل الفردي : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

1-3- أنواع النمو

يمكن تصنيف أنواع النمو إلى[1] :

أ- **النمو الاقتصادي الموسع**(Croissance extensive) : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

ب- **النمو الاقتصادي المكثف** (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

---

[2]المرجع نفسه،ص: 72.

[1] Jaques Brasseul, Introduction à l’économie du développement, édition Armoud Colin, Paris, 1993, p.13.

1-4- عناصر النمو الاقتصادي[1]

تتمثل عناصر النمو الاقتصاد أساسا في العمل، رأس المال، التقدم التكنولوجي.

- **العمل:** هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته. وحجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا عدد ساعات العمل وبإنتاجية عنصر العمل ، أي كلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج، وإنتاجية العمل هي حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

- **رأس المال:** هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين ، ويعتبر عنصرا من عناصر النمو لأنه يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة ، وعلى توسيع الناتج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.

- **التقدم التقني أو التكنولوجي:** وهو عبارة عن مجموعة من النظم والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، أي الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية ، حتى ولو بقيت عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي.

1-5- مقاييس النمو الاقتصادي

بعد تطرقنا إلى مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره سنتطرق إلى الوسائل التي من خلالها أو عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، أو ما هي الوسائل التي يمكن من خلالها قياس درجة التقدم في دولة ما، لأن بعض الكتاب كثيرا ما يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادي كمرادف مصطلح التنمية الاقتصادية أوالنمو الاقتصادي، إلا أن الـ عض يرى أن التقدم الاقتصادي يتناول الوسائل أي تحسين استخدام وسائل الإنتاج في سبيل تحقيق أحسن الأهداف.

وعلى الرغم من وجود فروق بين كل من التقدم، النمو، التنمية فإنها كثيرا ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة بينهم.

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي : معايير الدخل ، معايير اجتماعية و معايير هيكلية.

أ- **معايير الدخل:** يعتبر الدخل المعيار الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

- **متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم،إلا أن هناك عدة مشاكل وصعاب تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بينها أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2005، ص 93-97.

وكذلك قضية أخرى هل نقسم إجمالي الدخل الوطني على جميع السكان أم نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج، ويعتقد Charles Kindlebrger أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به ، لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية · ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

[معدل النمو= (الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) ÷ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة][1].

- **معادلة Singer للنمو الاقتصادي:**

وضع singer معادلة النمو الاقتصادي عام 1952 ، وعبر عنها بأنها معادلة لثلاث عوامل:

الادخار الصافي ، انتاجية رأس المال ، معدل نمو السكان .

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي : $D = SP-R$.

حيث D: معدل النمو السنوي للدخل الفردي، S : معدل الادخار الصافي ، P :إنتاجية رأس المال،

R : معدل نمو السكان السنوي.

ب- معايير اجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة يوميا لأفراد المجتمع، أي الخدمات الصحية، الغذاء، التعليم و الثقافة.

ولا شك أن الدول النامية تعاني من عدم كفاية الغذاء ومن نقص ملموس في الخدمات الصحية، ومن عدم كفاية المؤسسات التعليمية.

- **المعايير الصحية:**

لعل من المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي :

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع عدد الوافيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.

- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة النمو الاقتصادي والتقدم.

- **معايير تعليمية:**

---

[1] عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق ،ص67 .

إن الإنفاق على التعليم يعتبر استثماراً (استثمار بشرياً) وليس استهلاكاً ، وهذا الاستثمار يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، الثانوي والجامعي، من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي أو إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

- **معيار التنمية البشرية HDI:**

نجح برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 في التوصل مقياس جديد عرف بالتقدم البشري، ويركز هذا المعيار على:

- توقع الحياة عند الميلاد .
- معيار التحصيل العلمي.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.

ج- المعايير الهيكلية:

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الزراعية والمعدنية حتى تتمكن من الحصول على تلك المنتجات بأسعار ملائمة ، وبعدما تعرضت له أسعار المنتجات الدولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و استمرار التبعية للعالم الخارجي، اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنياتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع ، مثال :الصين، اليابان...الخ

و نذكر هنا بعض المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية

2-1-تعريف التنمية : تعدّدت تعاريف التنمية، حيث يعرفها" صبحي محمد قنوص" على أنها "تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"[1]؛ وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى

[1] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 ، ص: 97 .

وضعية التقدم[1]؛ غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، و بوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.

كما تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي[2]، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

ويقصد بعبارة(عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيّرات معينة في الاقتصاد الوطني.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني ، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[3]، كما أنّ هناك تعريفات أخرى منها: أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة[4]، أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

من التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسة للعالم الخارجي. وللإشارة فإن التنمية الاقتصادية في حدّ ذاتها ليست مشكلة ذات بعد اقتصادي فقط، بل هي ظاهرة عادية ذات أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية، ثقافية، إدارية، لذلك يفضل الكثير من أصحاب الفكر الاقتصادي اعتبار التنمية إجراء تغييرات جذرية في الهياكل والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومنه الخروج من دائرة التخلف.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:51 .

[2] - كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص417.

[3] - علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980، ص185.

[4] - محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980، ص77.

2-2- استراتيجيات التنمية

يقصد باستراتيجيات التنمية الاقتصادية الأسلوب الذي تتبعه الدولة في رسم السياسة الإنمائية التي تمكن المجتمع من الانتقال من حالة التخلف إلى مرحلة التقدم والنمو الذاتي، وهذه الإستراتيجيات تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

ومن أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تركز على التنمية الصناعية إستراتيجية النمو المتوازن **لنيركسي** وإستراتيجية النمو غير المتوازن **لهيرشمان**. وتتفق الإستراتيجيتان في أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد النامية[1] .

2-4-1- استراتيجية النمو المتوازن :

تستند هذه الاستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (**نركس**، و **روستين-رودان**) في سنة 1943 بعين الاعتبار ما يلي:

أولاً : دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظراً لكونها تستلزم حجماً كبيراً كحد أدنى، مما يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، نظراً لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ نظراً لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقًا معتبراً لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانياً: الطبيعة المكملة للطلب:

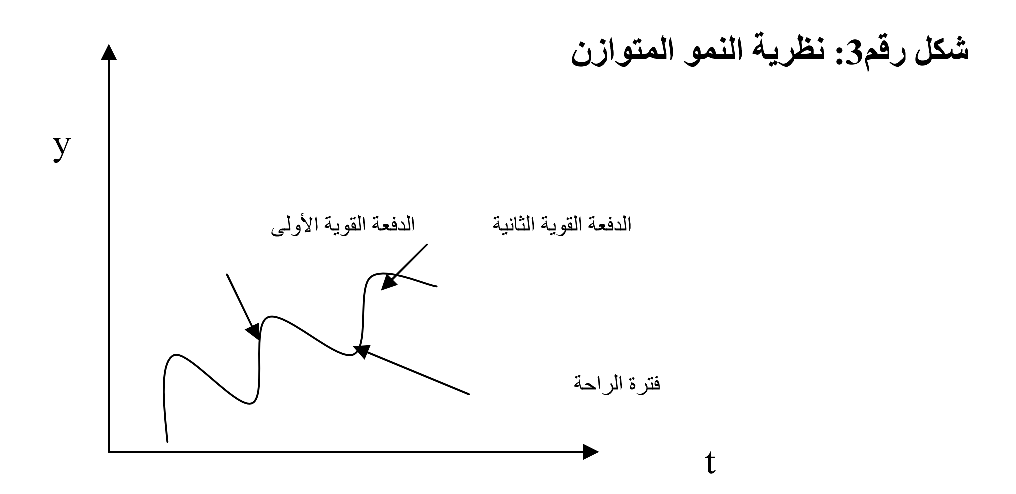
حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

إن هذا الإستثمار يتم بدفعة قوية أولى، تتبعها دفعات قوية أخرى تعمل على نقل الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم .إن هذه الدفعات القوية تتميز بإستثمار كل الإمكانيات والموارد مرة واحدة، وفي كل القطاعات الإقتصادية بدون تمييز تتخللها فترة انتظار. تقوم الدولة فيها بجمع قواها ومواردها وإمكانياتها

[1] إ سماعيل شعباني،مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، دارهومة للطباعة النشر،الجزائر ، ص 70-73.

حتى تتمكن من القيام بدفعة قوية أخرى، ثم تليها فترة راحة أخرى وهكذا فإن البلد حسب نركس يحتاج مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية .وذلك وفقا للشكل التالي :

شكل رقم3: نظرية النمو المتوازن



المصدر:إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، مرجع سبق ذكره ،ص 85 .

2-4-2- استراتيجية النمو غير المتوازن[1] :

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى؛ ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد **هريشمان** ، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير؛ وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

3- الفرق بين النمو والتنمية

نتيجة التقارب بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية فإننا لانستطيع فهم مصطلح بمعزل عن الآخر، فيعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج بينما تتضمن التنمية زيادته وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يمر بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الغاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، وبالتالي فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات

---

[1] المرجع نفسه ، ص41 .

هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه، إذ يرى بونيه" أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا ، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[1].

ويراد كذلك بالنمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، متراكمة ومتميزة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن الشيء الذي ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لا تتحقق دون التغيير الجذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك والكينزيين.

1- النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

إن نظريات الكلاسيك في النمو الاقتصادي لا تزال لحد الآن تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي، إذ يمكن للبلدان النامية والتي هي في سعي حثيث من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق نمو اقتصادي دائم ومستمر أن تستفيد من هذا التحليل الكلاسيكي، وبالرغم من الاختلافات المسجلة على مستوى التحليل لكل من آدم سميث1776، دافيد ريكاردو 1819 ومالتس، إلا أنه يمكن القول أن مختلف التحاليل تبلورت حول مجموعة من النقاط المشتركة.

1- إن أول مسألة اهتم بها الكلاسيك في دراستهم للنمو الاقتصادي هي مسألة تراكم رأس المال بمعدلات مرتفعة في القطاع الصناعي بسبب ظروف تناقص الغلة التي تسود النشاط الزراعي، وبذلك فقد اعتقدوا أن القطاع الصناعي يمكن أن يكون فعلا محركا للنمو الاقتصادي، وأن القطاع الزراعي يمكن أن يعرقل هذا النمو وذلك بسبب تناقص الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي وارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع مدخرات المزارعين التي قلما يتم استخدامها في استثمارات منتجة في النشاط الزراعي أو خارجه.

وهنا يمكن ملاحظة أنه خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهرت أراء تدافع عن التصنيع كحل لمختلف المشاكل التي تواجهها الدول المتخلفة التي تتشابه إلى حد كبير مع الحجج الكلاسيكية التي استخدمت لصالح الصناعة وضد الزراعة.

2- اعتبر الكلاسيك بأن معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي وهذا المعدل يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة.

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية،1999،ص39.

وفي واقع الأمر إن الربط بين معدل الأرباح ومعدل تراكم رأس المال هو ربط بين معدل رأس المال والكفاءة الإنتاجية للمشروع، ففي ظروف المنافسة التامة التي يفترضها الكلاسيك والتي تسود الاقتصاد فإن صاحب المشروع لا يستطيع تحقيق أرباح احتكارية، أما إذا أراد تحقيق أرباح غير عادية، فعليه إما أن يسعى إلى تقليل تكاليف الإنتاج باستخدام الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية، وإما أن يسعى إلى إطلاق منتجات جديدة تحوز على طلب المستهلكين في الأسواق، وإذا أردنا الحديث على مستوى الاقتصاد ككل نقول أن نمو الصناعات المختلفة المشكلة للاقتصاد الوطني مقدرا بمعدلات تراكم رأس المال يتوقف على مدى قدرة هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية بما يعكس التطورات المستمرة في الفنون الإنتاجية و ملائمة أذواق المستهلكين.

3- اهتم الكلاسيك كذلك بعملية التقدم التقني وأهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي، و هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، فإدخال تقنيات تكنولوجية جديدة على العملية الإنتاجية سوف يكسب الصناعة المحلية ميزة تنافسية بفعل زيادة كميات الإنتاج مع تخفيض التكاليف الحقيقية، وهو ما سوف يقودنا إلى نمو اقتصادي ناتج عن قدرة هذه الصناعات على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية، وبالمقابل سوف تسمح لنا بتقليل آثار تناقص الغلة في النشاط الزراعي.

4- من أهم الشروط التي وضعها الكلاسيك من أجل ضمان المناخ الملائم لسير النشاط الاقتصادي نجد عدم تدخل الدولة في هذا الأخير و ترك الحرية للنشاط الاقتصادي الخاص.

هذا المبدأ ظل موضع اعتراض شديد لدى معظم البلدان النامية نحو أكثر من ثلاثين عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والدليل على ذلك هو أن كل النماذج التنموية التي تم تبنيها خلال تلك الفترة ارتكزت على تدخل الدولة بشكل كبير، إلا أنه و نتيجة لعجز هذه الدول عن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فإننا نسجل عودة هذه الدول إلى المناداة بتشجيع الحرية الاقتصادية التي اشترطها الكلاسيك.

5- يرى الكلاسيك أن المشكلة السكانية هي إحدى العوامل التي تتسبب في إفساد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي، ولها آثار على القطاع الزراعي من حيث تناقص الغلة به وارتفاع منتجاته وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح ملاك الأراضي(نظرية الريع لريكاردو) وبذلك أمكنهم الربط بين المشكلة السكانية والنمو الاقتصادي.

6- المسألة الأخيرة التي تؤثر على المناخ الملائم لدفع عملية النمو الاقتصادي والتي أقلقت الكلاسيك هي مسألة ملاك الأراضي الزراعية الذين لهم رغبة على العموم في الإبقاء على الوسائل التقليدية في الزراعة، فقليل منهم من يجازف بالاستثمار في النشاط الزراعي غير التقليدي ولا يستخدمون مدخراتهم في

استثمارات منتجة، ونعود هنا إلى روبرت مالتس الذي نادى بضرورة إحداث إصلاح زراعي يحفز الملاك على الأخذ بهذه التقنيات الحديثة بهدف زيادة إنتاجهم، ولكون البلدان النامية يحتل القطاع الزراعي بها مكانة هامة من حيث مساهمته في الناتج الوطني والتشغيل، فالأخذ بهذا المبدأ الكلاسيكي قد يسمح بإنعاش القطاع الراكد بالإضافة إلى تدخل الدولة عن طريق دعم طبقة الفلاحين ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم، كل هذا يمكن أن يحدث ثروة داخل القطاع الزراعي التقليدي للبلدان النامية.

2- النمو عند الكينزيين

بعد الأزمة الحادة التي عرفها العالم الرأسمالي سنة *1929*م والتي أعقبها ركود اقتصادي خلال الفترة الممتدة من *1929* إلى*1933*م، وضع كينز نظريته المشهورة سنة *1936* والتي شكلت منعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي، حيث وضع عددا من الأسس الجديدة التي من شأنها معالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، ولقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي، في الوقت الذي اهتم فيه الاقتصاديون السابقون له بالاقتصاد الجزئي حيث اهتموا بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.

كما أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق عليها مصطلح المضاعف[1] وبالنسبة إليه التسيير التلقائي لاقتصاد السوق ينطلق من حتمية البطالة وهذا راجع لمفهوم الجمود الاسمي

الذي يسد تصحيح الأسعار والأجور من جهة وكذا غياب التنسيق بين الأعوان الاقتصاديين وانحياز الطلب الفعال من جهة أخرى يعيق الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل.

إن الإسهام الكبير الذي جاء من الأفكار الاقتصادية للمذهب الكينزي تلخص أساسا في أطروحات كل من هارود ودومار رغم أننا نلمس اختلافا كبيرا بين هذين الكاتبين. فبالنسبة لاقتصاد ينتج سلعة واحدة إما أن يستهلكها بصفة جارية أو يدخرها كمخزون لرأس المال، ولديه عرض العمل متجانس يستخدم مع ما يتاح من مخزون رأس المال الذي تم تركيمه في الماضي.

2-1- نموذج روي هارود وإيفسي دومار

لقد أعطى نموذج هارود-دومار أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركية النمو، وحسب رأيهما فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وبالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل وسنتطرق إلى كل من نموذج هارود ونموذج دومار على حدى لنأتي إلى النموذج المسمى هارود- دومار.

---

[1]أحمد زكان مرجع سابق ص35.

*2-1-1 **نموذج هارود:*** تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق نموذجه من التمييز بين معدلات ثلاث للنمو:

أ. معدل النمو الفعلي: (g) $g = \frac{\Delta y}{y}$ حيث y:الدخل الوطني و Δy:التغير في الدخل.

ب. معدل النمو المضمون الضروري: (g_w).من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه $\overset{*}{I}$ الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج،وهذا يعني : $\overset{*}{I} = f(\Delta y)$ ويجب أن يتساوى هذا الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق، أي: $\overset{*}{I} = S$.

ج. معدل النمو الطبيعي: ويعرفه هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان الناشطين.

*2-1-2 **نموذج دومار:*** يعتبر دومار كما يعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، وتقول النظرية الكينزية أنه في الفترة القصيرة يتحقق التشغيل الكامل لما يكون الاستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي. ويرى هارود-دومار أن هناك سببين لعدم استقرار النمو هما:

1- عدم تعادل معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي: إن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدا، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أوفي في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدلي النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

2- عدم استقرار معدل التوازن يقول هارود أنه حتى ولو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي (أي نمو متوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما غير مستقرة، ويرى كذلك أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق، أي أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل.

في نموذج هارود-دومار ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى ويطلق عليه n¤صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي الذي يطلق عليه s أي نسبة ميل الادخار،أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بواسطة معاملين ثابتين هما:

- القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.
- القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمزv. وهومعامل الاستثمار.

أما نسبة النمو المرغوب فيه فهو G_W المعرف من طرف المدرسة المارشالية وهو يعكس التوازن الساكن إلى توازن ديناميكي، بعبارة أخرى $G_W = \frac{S}{V} = n$ وبافتراض أن vو s ثابتين نحصل على نمو متوازن معدل (عند نسبة ثابتة).

لكن هل تتوافق هذه الافتراضات أو تتسق مع اقتصاد ينمو؟.

هارود و دومار يعتبران بأن هذه الافتراضات متوافقة إذا وفقط توفر شرط التساوي بين s و nv، أي معدل الادخار هو حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القدرة العاملة.

ـ لما يكون المعدل المرغوب فيه مستقر عبر الزمن يحدث انحراف بين معدل النمو الفعلي والمرغوب فيه في الاتجاه التصاعدي، إلا أن هناك حدودا قصوى لهذا الانحراف تتمثل في المعدل الطبيعي G_n الذي يعرفه هارود بأنه معدل النمو الذي يسمح بالزيادة في السكان والتحسينات التقنية.

ومنه نخلص إلى أن النمو المستقر عند التشغيل الكامل يستلزم تحقيق التعادل بين G_n و G_W، وعندئذ يمكن للنظام الاقتصادي أن يجمع بين النمو المستقر وحالة التشغيل الكامل، غير أن المشكلة في نموذج "هارود" هي أن التعادل لن يحدث إلا صدفة كون أن المتغيرات التي تحدد كلا من G_W هي c_rو s، بينما G_n يحكمها معدل النمو الديمغرافي والتحسينات الفنية ، تتحدد بطريقة مستقلة عن بعضها البعض وعن معدل النمو الفعليG، وبذلك كان هارود متشائما وخلص إلى أن النمو المستقر عند العمالة الكاملة لن يكون ممكنا.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

1- نماذج النمو النيوكلاسيكية (نموذج روبرت سولو1956):

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج هارود دومار بدت وكأنها متشابهة إلى حد كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد روبرت سولو، فقد لاحظ أن خاصية حافلة السكين التي جاء بها هارود- القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد- قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة – كما افترض نموذج هارود ودومار فمن العسير أن نندهش لعدم إمكان استخدام بعضها بكفاءة، ولهذا اقتراح سولو إمكانية الإحلال بين

عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابتn، وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل $K = sY$، وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال للإنتاج بدالة متجانسة خطيا

$Y= F(K,L)$ تفترض وجود إحلال بين الرأس المال والعمل.

وقد قام سولو بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956 تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل.[1]

1-1- افتراضات النموذج:

قدم سولو نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج هارود- دومار هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ، خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة($\frac{K}{L}$) يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:[1]

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \text{ ....(2.II)}$$

حيث: Y : الإنتاج ، k: العامل الإنتاجي لرأس المال ، العامل الإنتاجي للعمل.

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه .
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n ونكتب حينئذ:

$$\frac{d\log L}{dt} = \frac{\frac{dl}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{dt} = n \text{ ....(3.II)}$$

[1] DAVID BEGG STANLEY FISCHER, RUDIGER DORNBUSCH, Macroéconomie, Adaptation française BERNERD BERNIER, HNRI-LOUIS VEDIE, 2eme édition DUNOD Paris France 2002 p 297.
[1] Ulrich KOHLI, Analyse macroéconomie, De Boeck université, Bruxelles Belgique 1999 p418.

- سريان مفعول كل من قانون الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

1-2- النموذج القاعدي لـ سولو:[1]

أ- **التحليل الرياضي:** في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الانتاج الفردي على الشكل التالي:

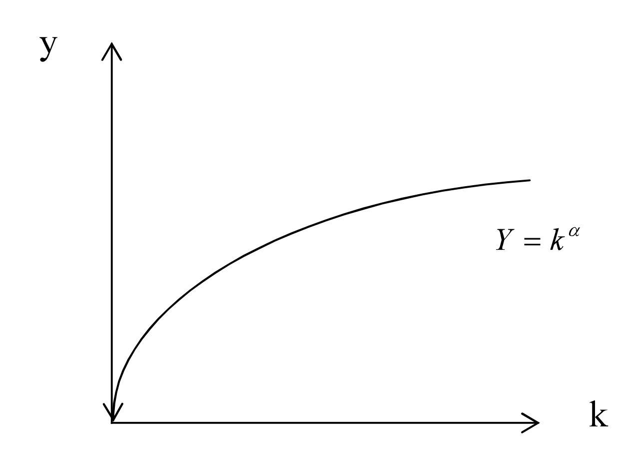
$$y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) \quad ....(4.II)$$

$$y = \varphi(k) = k^{\alpha}$$

حيث : $k = K/L$ هي نسبة رأس المال على العمل، أو رأس المال لكل وحدة عمل.

والشكل (4) يمثل دالة الانتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة:

الشكل رقم 4 :دالة الانتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة



المصدر: مرجع سابق ص2004 Michel DEVOLY Théories macroéconomiques .

هذا المنحنى يوضح تناقص مردودية رأس المال الفردي.

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج" سولو" تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن، حيث لدينا:

[1] Michel DEVOLY Théories macroéconomiques (fondement et controverses) 2eme édition Armand COLINE paris France 1998 p 2004.

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \text{ ....(5.II)}$$

حيث :- $\dot{K}$ هو التغير في مخزون رأس المال مع الزمن.

- I هو الاستثمار في الزمن t .

- δ: معدل تناقص أو اندثار مخزون رأس المال.

ومنه فإن التغيير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال- الاهتلاك بالنسبة الثابتة δ - وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار (I) مع الادخار (S) " التوازن في سوق السلع والخدمات " ونكتب حينئذ:

$$I = S = sY$$

$$\dot{K} = sY - \delta K \text{ ....(6.II)}$$

من جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$
$$\Rightarrow \frac{d\log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \text{ ....(7.II)}$$

حيث : $\dot{L}$ هو التغير في عنصر العمل مع الزمن.

وحسب المعادلة (3.II) التي تعطينا معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن- بافتراض التوازن في سوق العمل- فإننا نكتب:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d\log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int ndt = nt + C_0$$
$$\Rightarrow L_t = e^{nt + C_0} \quad , L_0 = e^{C_0}$$
$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

ومنه تصبح المعادلة(7. II) كالتالي:

$$\frac{\dot{k}}{k}=\frac{sY}{K}-\delta-n=\frac{sy}{k}-\delta-n$$

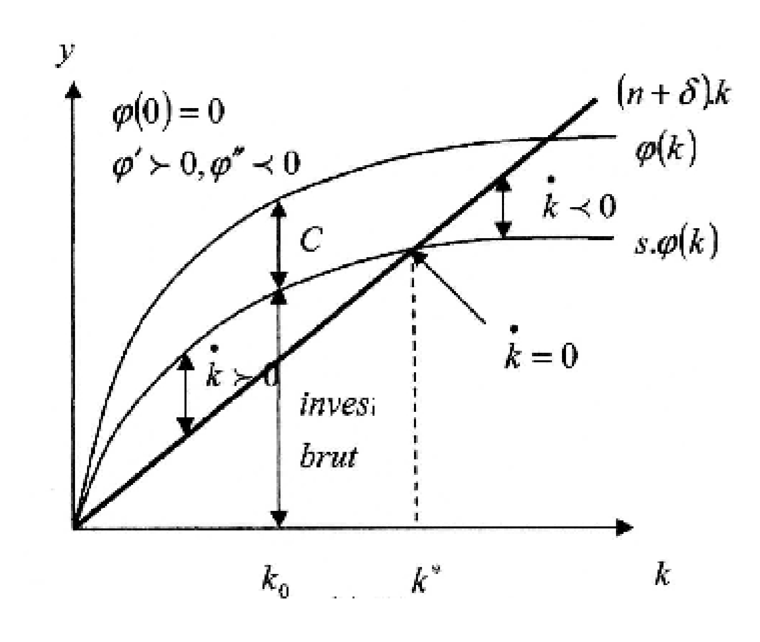
وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي:

$$\dot{k}=s\varphi(k)-(\delta+n)k \quad \text{..........(8.II)}$$

ب- التمثيل البياني:

المعادلتان الأساسيان لنموذج سولو هما (4.II) و(8. II)، فإذا كان الاقتصاد ينطلق من الحالة الأولية فإن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية الإنتاج ومنه الاستثمار والادخار، والمعادلة الثابتة تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس المال، إذن[1] باستطاعتنا مجاراة النمو الاقتصادي عبر الزمن باستعمال هاتين المعادلتين، ولكن هل يستطيع هذا النموذج أن يسمح بتفسير الاختلافات الموجودة بين اقتصاديات مختلف الدول، أو بالأخرى الإجابة على السؤال الذي طرح آنفا وهو لماذا توجد هناك دول غنية وأخرى فقيرة؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال بالاستعانة بالشكل (5):

الشكل رقم05: التمثيل البياني لمخطط سولو



[1] Murat yildi toglu, croissance économique , université montesquieu , Bordeaux IV – France.

المصدر :مرجع سابق Murat yildi toglu, croissance économique .

ويلخص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة جدا كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي حيث تعطى نسبة التغيير في K بالفرق المنحنين $[s.\varphi(k)]$ / $[(n+\delta).k]$ وعند تقاطع هذين المنحنيين يعطياننا:

$$\frac{\dot{k}}{k}=0 \Rightarrow \dot{k}=0 \quad ,k=\overset{*}{k}$$

حيث : $\overset{*}{K}$ هو رأس المال التوازني .

وهي الحالة التوازنية، وخارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$k_0 \prec k^* \Leftrightarrow \dot{k} \succ 0$$
$$k_{,0} \succ k^* \Leftrightarrow \dot{k} \prec 0$$

في الحالة الأولى رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، ويكون هنا ما يسمى بتعزيز- تقوية- رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص وهو ما يسمى توسيع رأس المال.

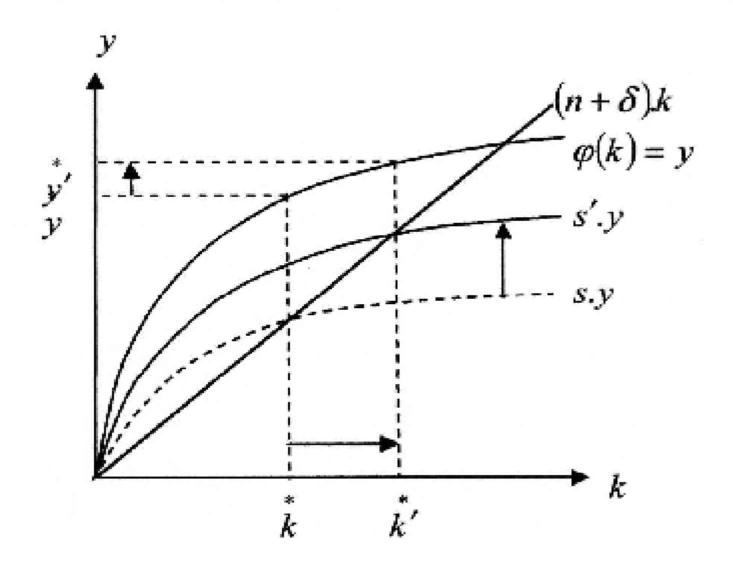
1-3- التوازنات المقارنة:

هذه المقارنات تسمح لنا بدراسة تطور رأس المال الفردي انطلاقا من حالة التوازن وذلك إثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية:

أ- أثر الزيادة في معدل الاستثمار:

إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن$(s \rightarrow s' > 0)$ فإن هذ يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، وبالتالي السؤال الذي يطرح هنا الآن هو: ما هو أثر مثل هذه الصدمة على كل من (k)و (y)؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال باستعمال الشكل(6):

الشكل رقم 06 : أثر زيادة معدل الاستثمار على كل من y و k وفق نموذج سولو



المصدر :مرجع سابق Murat yildi toglu, croissance économique

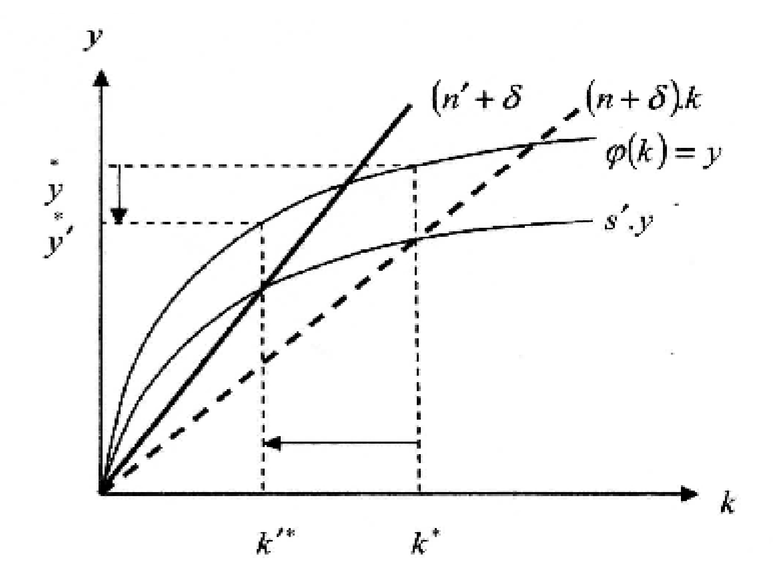
من الشكل نلاحظ أن أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو يكون ذات صدمة ايجابية، أي انه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة وبالتالي معدلات استثمارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة.

ii- أثر زيادة النمو الديمغرافي:[1]

الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطا قوية على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي أي مقام النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ وبالتالي زيادة عرض العمل، وأثر ذلك على حالة التوازن يمكن شرحها بالاستعانة بالتمثيل البياني(7):

الشكل رقم 07 :أثر الزيادة السكانية على كل من y و k وفق نموذج سولو.

[1] -Michael BURDA, Charles WYPLOSZ, Macroéconomie une perspective européenne 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD, de boeck P58.



المصدر: مرجع سابق Murat yildi toglu, croissance économique

من الشكل السابق نستنتج أن الضغوط الديموغرافية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك معدلات ديموغرافية كبيرة كانت هناك آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل.

4-1 خصائص الحالة التوازنية:

يتحدد التوازن في نموذج " سولو" للنمو بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (n+\delta)k = 0 \qquad ....(9.II)$$

$$\Rightarrow \dot{k} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطى كما يلي:

$$\dot{y} = \varphi\left(\dot{k}\right) = k^{\alpha} \Rightarrow \dot{y} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \qquad ....(10.II)$$

هذا يعطينا جواب أول للسؤال الذي طرحه "سولو" وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة؟ والجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار – استثمار- أكثر ارتفاعا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

1-5- النمو الاقتصادي في النموذج البسيط:

في هذا النموذج المبسط فإن المتغيرات الفردية تكون ثابتة في الحالة التوازنية، والمتغيرات المطلقة *(Y,S,C,K,L)* تنمو بنفس المعدل مع نمو السكان:

$$\frac{\dot{k}}{k}=\frac{\dot{y}}{y}=0\Rightarrow\frac{\dot{Y}}{Y}=\frac{\dot{K}}{K}=\frac{\dot{L}}{L}=n$$

النموذج يولد في حالة التوازن على مدى الطويل ما يلي:

- اختلاف في الإنتاج المحلي الخام الفردي (PIB/ tête) بين البلدان.
- نسبة – رأس المال/ المنتوج - $\left(\frac{K}{Y}\right)$ ثابتة لأن k و y ثابتان.
- بما أن k ثابتة فان مرد ودية رأس المال -الإنتاجية الحدية- لـ k تكون ثابتة.

ومنه فإن في هذا النموذج تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس على المدى الطويل وحسب النموذج فإنه حتى لو كان بلد قد انحراف لفترة معينة عن الحالة التوازنية فإنه يتبع سلسلة من التغيرات وينتهي به المطاف إلى الوصول إلى الحالة التوازنية الجديدة وذلك على عكس فرضية السكين التي جاء بها " هارود"، فالنمو يتباطأ أكثر كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية، وتعود هذه النتيجة إلى كون (α) أصغر من الواحد في المعادلة الديناميكية الأساسية التالية:

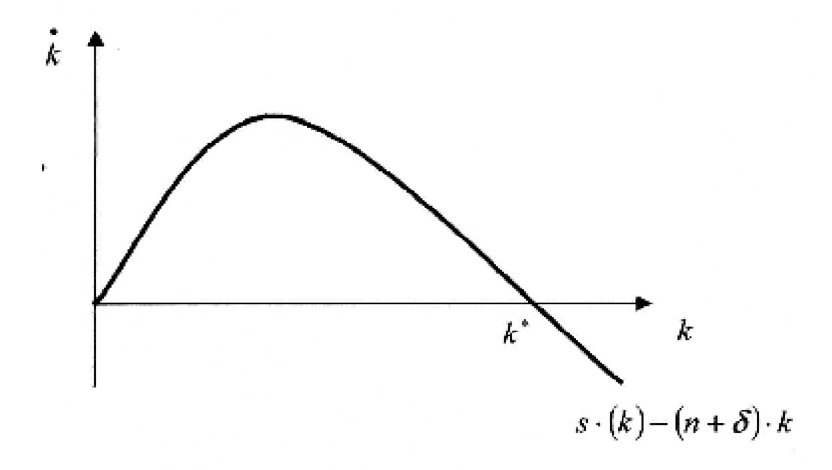
$$\frac{\dot{k}}{k}=s.k^{\alpha-1}-(n+\delta)=s.\frac{\varphi(k)}{k}-(n+\delta)$$

$$\Rightarrow\dot{k}=s\cdot\varphi(k)-(n+\delta)k \qquad ....(11.II)$$

ومنه فإن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة $[s.\varphi(k)]\,/\,[(n+\delta).k]$، حيث عندما يزداد k فإن معدل نمو k يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفرديy يتناسب طرديا مع معدل نمو الرأس المال الفردي k لهذا فإن y يتناقص هو الآخر، والتمثيل البياني للحدين البياني الممثلين للطرف الأيمن $[s.\varphi(k)]\,/\,[(n+\delta).k]$ من المعادلة السابقة يوضح لنا تغيرات $\dot{k}$.[1]

الشكل (8): معدل نمو رأس المال الفردي

[1] Ulrich KOHLI, op-cit p420.



المصدر :مرجع سابق ص420 **Ulrich KOHLI, Analyse macroéconomie.**

-6-1 - نموذج "سولو" مع الرقي التقني:

استنادا إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ويظل ثابتا عند الحالة المستقرة- التوازنية- ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم الرقي – التقدم- التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $f(K,L)$ فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني، وهناك عدة تقسيمات للتقديم التقني نلخصها فيما يلي:

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر " هارود" ونكتب: $Y= f(K,AL)$.
- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر " سولو" ونكتب: $Y= f(AK,L)$.
- التقدم التقني من وجهة نظر" هيكس" ويأخذ الشكل: $Y= A.\ f(K,L)$.

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Y = f(K,AL) = K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha} \qquad ....(12.II)$$

ويعد التقدم التقني في نموذج "سولو" كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث: $\frac{\dot{A}}{A} = g$

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج " سولو" المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي ونكتب حينئذ:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \qquad ....(13.II)$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} \qquad ....(14.II)$$

$$\Rightarrow y = k^{\alpha}.A^{1-\alpha}$$

نفترض أن:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} \quad ,\tilde{k} = \frac{k}{A}$$

حيث : - $\tilde{y}$ نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني .

- $\tilde{k}$ نسبة رأس المال الفردي للتقدم الفني .

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha}.A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}.A^{1-1-\alpha} = k^{\alpha}.A^{-\alpha}$$
$$\Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha}$$

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A، وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني $\tilde{y} = \frac{y}{A}$ ، وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \qquad ....(15.II)$$

11

حيث لدينا:

$$\frac{Y}{K}=\frac{Y}{L}\cdot\frac{L}{K}=y\cdot\frac{1}{\frac{K}{L}}=\frac{y}{k}$$

من جهة أخرى لدينا

$$\frac{y}{k}=\frac{y}{A}\cdot\frac{A}{k}=\tilde{y}\cdot\frac{1}{\frac{k}{A}}=\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه فإن:

$$Y/_K=y/_k=\tilde{y}/_{\tilde{k}}$$

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$ مكان $\frac{y}{k}$ في المعادلة الأساسية يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}-(\delta+n+g)\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\cdot\tilde{k}^{\alpha-1}-(\delta+n+g) \qquad ....(16.II)$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=0$ وبالتالي يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=0\Rightarrow s.\tilde{k}^{\alpha-1}-(\delta+n+g)=0$$

$$\Rightarrow\tilde{k}^{*}=\left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقديم التقني $(\tilde{k})$ في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة (8.II) في النموذج البسيط – القاعدي- إذا كان معدل نمو التقدم التقني g يساوي الصفر، كما نلاحظ أن $\tilde{k}^{*}$ ثابتة، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة، كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي:

$$\tilde{\dot{y}} = \left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \qquad ....(17.II)$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيرا أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أن بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/أو رقي تقني قوي، والعكس نقوله بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار و/ أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي و/أو ضعف التقدم التقني.

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقدين زمنيين أو أكثر إلا أنه أفرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقض الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها "سولو" في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم الفني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج "سولو" حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطورا وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد نماذج النمو الداخلي.

2- *نماذج النمو الداخلي*[1]

أصبح نموذج "سولو" مع بداية الثمانيات من القرن الماضي غير قادر على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه فالسؤال الذي يطرح ومازال يطرح هو: ما هي الأسباب التي أدت الى ظهور مثل هذا التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟ ثم ماهي الأسباب التي جعلت نموذج "سولو" غير قادر على تفسير هذا التفاوت المتزايد- رغم أنه في فترة زمنية من الفترات يدعي تفسير ذلك- بين الدول النامية والدول الغنية؟

هذا ما حاولت نظريات النمو الحديثة تفسيره والتي يطلق عليها تسمية " نظريات النمو الداخلي"، وأرجعت هذه النظريات عدم قدرة نموذج "سولو" على تفسير ذلك التفاوت الحاصل بين الدول المتقدمة

---

[1] .Gregory N MANKIW, Macroéconomie 3eme édition De boeck PARIS France 2003.

والدول المتخلفة على الأقل إلى سببين رئيسيين هما: افتراض ثبات معدل نمو A [1] وكذا افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص أي إنتاجية متناقصة.

فعلى الرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي- نموذج" سولو" 1956- اعترف بوضوح بأهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي من مصادر النمو الاقتصادي إلا أنه لا يوضح كيفية وطريقة تحقيق مثل هذا التقدم التكنولوجي، أي لا يعطي تفسيرا واضحا فيما يخص نمو المعامل A ، ويفترض أن الرقي التقني A متغير خارجي أي ينمو خارج النموذج بشكل تلقائي – زيادة A بمعدل ثابت g - وهذا من احد الأسباب- كما سبق وأن ذكرنا – التي تؤخذ على نموذج "سولو"، بالإضافة إلى ذلك هو الاعتماد على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية المستوحاة من المدرسة الكلاسيكية، وهذا ما أدى إلى بروز فكرة " التقارب" والتي تعني إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية، أي التقائهما في نقطة معينة في الزمن الطويل- وذلك لأن اقتصاديات الدول المتقدمة تعمل بالقرب من الحالة التوازنية، والتي تعني في نفس الوقت وجود معدلات نمو ضئيلة على العكس من الدول النامية التي تعمل اقتصادياتها بعيدا عن نقطة التوازن أين يكون عندها معدلات النمو- ومعدلات التراكم الرأسمالي- قابلة لأن تكون كبيرة.

ونظرا لذلك فمنذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي والآلية لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي، وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، وأنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية ولكن مع وجود بعض الاختلافات، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين، فنجد مثلا PAUL ROMER يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير والإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق، أما LUCAS فقد ركز على الرأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز BARRO على البنى التحتية والنفقات العمومية، وركز البعض الآخر الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، ولذلك فإننا سنتطرق إلى بعض نماذج النمو الداخلي دون الأخرى، ونكتفي فقط بكل من نموذج AK ونموذج LUCAS والذي ركز على رأس المال البشري ، والذي يمثل الإنفاق على التعليم المقدم سنة 1988 بالإضافة إلى نموذج ROMER المقترح سنة 1990، والذي ركز بحثه على الإنفاق في مجال البحث والتطوير ، هذه النماذج تعتبر القاعدة الأساسية لنظريات النمو الداخلي، ولكن قبل ذلك سنتطرق لمعنى التكنولوجيا والرقي التقني في نماذج النمو الداخلي.

[1] Murat Yildizoglu op-cit.

2-1- نموذج AK [1]

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، وعندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك كما سبق وأن ذكرنا يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذجAK إلغاء فرضية تناقص الانفتاحية الحدية أي أن α=1 ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي[1]:

$$Y = AK \qquad ....(18.II)$$

حيث A معامل ثابت، أما K فتمثل رصيد رأس المال، وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج سولو أي أن:

$$\dot{k} = sY - \delta k \qquad ....(19.II)$$

مع افتراض آن عدد السكان ثابت آي: $\dot{L} = nL = 0$

من (18.II) و (19. II) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \qquad ....(20.II)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني- الآلات والمعدات- ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه بالعودة على نموذج "سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم الشكل(9):

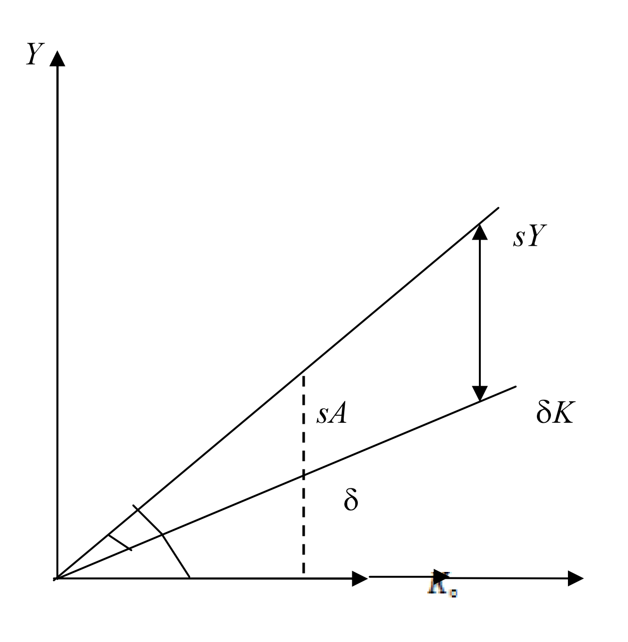
---

[1] Michael BORDA et Charles WYPLOSZ, op-cit P65.
[1] Gregory N MANKIW op-cit P 264.

الشكل رقم (9) : نموذج AK

الادخار والاستثمار يكونا ن

دائما أكبر من الإهتلاكات



الشكل رقم (9) : نموذج AK

إن الخط δk يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK. لنفترض أن اقتصادا ما يبدأ من النقطة K_0، ففي حالة نموذج "سولو" الذي رأيناه سابقا كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة $(a \prec 1)$، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي K، أما في هذا النموذج – نموذج AK- فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس المال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية لـ A، حيث :

$$A = {}^{Y}\!/_{K} \text{ و } {}^{\dot{K}}\!/_{K} = s\,{}^{Y}\!/_{K} - \delta$$

وبالتالي:

$$ {}^{\dot{Y}}\!/_{Y} = sA - \delta = g_Y \qquad \text{..........(21.II)}$$

ومنه من المعادلة (20.II) و (21. II) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج،و (g_Y) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار – الادخار- ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

2-2- نموذج lucas بإدخال " رأس المال البشري:[1]

لما نأخذ نموذج lucas مع رأس المال بشري (kh) نجده يعتمد في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

- يعتبرlucas أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية fمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي n.
- كذلك نستطيع أن نلمس مع lucas أن تراكم رأس المال البشري (kh) مقيد بالمعادلة التالية:

$$\dot{h} = \beta(1-u)h$$

حيث μ هو الزمن المسخر للعمل، و $(1-\mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و β هو مقدار الفعالية، ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{h}/_{h} = \beta(1-u)$$

أما الدالة الإنتاج فهي من نوع Cobb- Douglas تأخذ الشكل التالي:

$$Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta} \qquad ....(22.II)$$

حيث تمثل h رأس المال البشري الفردي.

ونموذج lucas يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج Solow وذلك في حالة إذا ما استبدلنا h مكان A ، حيث يلعب الرأس المال البشري في نموذج Lucas نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج Solow، لكن Lucas يقدم تفسيرا لنمو راس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس solow

[1] http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram Murat Yildizoglu, Université Montesquieu Bordeaux IV – France.

الذي اعتبره ثابتا، فتفسيره في نموذج lucas هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين $(1-\mu)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري (kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم- تفضيل تراكم المعارف- سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

2-3- نموذج ROMER لسنة 1990:

وينطلق رومار من الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس- يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة- التكلفة الحدية للمعلومة معدومة- وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيا، وبالتالي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيا، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضا عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية.

يمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا ولكن الوحدات الآتية نحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة والمنافسة غير التامة. ويمكن تفسير نموذج "رومار" كما يلي:

- **افتراضات النموذج[1]:**

* في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.

* يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا - مضاعفا-.

[1] Karline PELIER, propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, Une analyse cliométrique du modèle de Romer, université Montpellier **I**, p3 .

* الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير .

* دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

حيث:

$$Y = K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha} \qquad ....(23.II)$$

A : رصيد الأفكار، K: رصيد رأس المال $0 < \alpha < 1$

- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج سولو- بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار- معدل ثابت s ، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

- إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:

$$\dot{L}/_L = n$$

- في نموذج سولو كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج رومار A يكون داخلي المنشأ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة(t) و$\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الافكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار (γ) ، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = \gamma L_A \qquad ....(24.II)$$

إذن:

$$L = L_A + L_Y$$

حيث : L_Y الإنتاج المباشر وL_A إنتاج الأفكار أو التكوين .

- يمكننا افتراض أن:

$$\gamma = bA^{\rho}$$

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث: b و ρ ثوابت، فعندما يكون $(\rho \prec 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون $(\rho \succ 0)$فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

* فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد البحثين يكون لدينا:

$$L_A = L_A^{\lambda} \quad (0 < \lambda < 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = bA^{\rho}L_A^{\lambda} \qquad \text{.........(25. II)}$$

حيث نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدى فإن γ يعتبر ثابت" مردودات ثابتة" أما على المستوى الكلي فإن γ يتغير متأثرا بنشاط المجموعة " ظهور الآثار الجانبية " وفي نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

- **النمو المتوازن**

يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_Y = g_K = g_A$$

هذا يدل على أن الإنتاج الفردي ورأس المال ومخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، وفي غياب الرقي فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج.

لنأخذ ثانية:$\dot{A} = bA^{\rho} \ L_A^{\lambda}$ فيكون لدينا:

$$\dot{A}/_A = b(L_A^{\lambda}/_{A^{1-\rho}}) \qquad \text{.........(26.II)}$$

على طول خط النمو المتوازن يكون$g_A = \dot{A}/_A$ ثابت، بأخذ المشتقة اللوغاريتمية نستطيع كتابة:

$$0 = \lambda \, \dot{L_A}/_{L_A} - (1-\rho)(\dot{A}/_A)$$

وبوضع $\dot{L_A}/_{L_A} = n$ أي معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين (إذا كان أكبر منه L_A يفوق L) نستطيع إذن كتابة مايلي:

$$g_A = \lambda n/_{(1-\rho)} \qquad ....(27.II)$$

على المدى الطويل *g يحدد بعوامل دالة انتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، فإذا كان: $\lambda = 1$ و$\rho = 0$ "غياب الآثار الجانبية" إذن:

$$\dot{A} = \mathrm{b}\dot{L_A}$$

فإذا كان b ثابت فإن bL_A كذلك يكون ثابت، ويؤول $\dot{A}$ إلى الصفر عندما يؤول t إلى ما لانهاية، ولا يكون النمو ممكنا الا إذا كان عدد الأفكار الجديدة يرتفع مع الوقت، وهذا لا يتم الحصول عليه إلا إذا كان n كبيرا بالكفاية –خلافا لنموذج "سولو" حيث تزايد n يؤول الى سلبيةg- غير أن هذه الفرضية البسيطة لا يمكن اختبارها في حالة الدول المتقدمة وذلك لأن n يكون متناقص أو ثابت، ولتفادي هذا العائق نستطيع أخذ فرضية أخرى حيث فيها: $\rho = \lambda = 1$ ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{A} = bL_A A$$

إذن :

$$\dot{A}/_A = bL_A \qquad ....(28.II)$$

حيث تتزايد إنتاجية الباحثين مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتا .

في القرن العشرين ارتفع المجهود العالمي للبحث كثيرا، والمعادلة السابقة تستلزم أنه عندما يرتفع L_A فإن معدل نمو الاقتصاديات الأكثر تطورا يجب أن ترتفع بقوة خلال نفس الفترة، لكن هذا ما ليس عليه الحال حيث كان في القرن العشرين g في الو م أ مثلا لا يبلغ سوى 1,8% في السنة، وهذا ما يجبرنا الإبقاء على ρ0 < .

لا حظنا في النموذج النيوكلاسيكي أنه لا يمكن لتغيرات السياسات الاقتصادية، ولا لتغيرات معدل الاستثمار أن تؤثر في المدى الطويل على g، لأنه في هذا النموذج فقط المعدل الخارجي المنشأ للرقي التقني هو الذي يحدد النمو، وفي نموذج النمو الداخلي المنشأ المبين هنا حصلنا على نفس النتيجة غير أن الأعمال المندرجة في هذا الإطار والتي تمت في فترة التسعينات من القرن الماضي من طرف رومار وآخرون حاولت تبيين اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

خلاصـة

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعليه فإن محددات النمو متمثلة في كل من تراكم رأس المال، الرأس المال البشري، والتطوير و الابتكار، دون أن ننسى التنظيم والتسيير؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.

فبعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، يتبادر إلى أذهاننا عدة تساؤلات تتعلق بإمكانية الربط بين النمو والإنفاق العام هذا ما نبغي الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

النمو

الاقتصادي

تمهيد

لقد حظيت مسألة النمو باهتمام العديد من الاقتصاديين وهو ما نتج عنه العديد من نظريات النمو، حيث نقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي و من ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد .وحين الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق بين المفهومين، و بغية فك هذا الالتباس وجب التطرق إلى شرح كل مصطلح على حدا و التنويه إلى التداخل الحاصل بينهما.

فبالإضافة إلى ما سبق نتطرق إلى قياس النمو و التنمية و نتعرض لاستراتيجيات التنمية ، و نعرج إلى أهم النظريات التي تناولت النمو قبل سولو و التي تمثلت في نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك والكينزيين، كما نتطرق للحديث عن النظرية النيوكلاسيكية و التي تضم نموذج سولو، و بعض النظريات الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي أوما يسمى بنماذج النمو الداخلي *AK, Lucass, Romer*.

و على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث النقاط التالية:

المبحث الأول : مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي عند الكلاسيك والكينزيين.

المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

1- مفهوم النمو

1-1- تعريف النمو

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1] ، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني ،وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية[2]:

1- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني .

2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية ، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

1-2- قياس النمو

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج والدخل الفردي.

الناتج الوطني :باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات[3].

أ-معدل النمو السنوي :يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى .يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

[1] Jean Arrons, Les théories de la croissance, Paris édition du seuil, 1999, p.9.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد عطية ناصف، التنمية الاقتصادية" دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية قسم الاقتصاد كلية التجارة، 2000 ، ص .51- 54 .

[3] فرحي محمد، التحليل الاقتصاد الكلي، الجزء الأول :الأسس النظرية، دون دار نشر،ص 71-72 .

ب ـمعدل النمو الكلي :يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني .

ج-معدل النمو السنوي المتوسط :ويعنى بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابه كالتالي [2] :

$$a = \left({}^{x_t}/_{x_0}\right)^{-(t)} \quad \ldots\ldots\ldots (1.\mathbf{II})$$

حيث x_t : كمية سنة الأساس x_0 : كمية سنة المقارنة t : طول الفترة .

a : معدل النمو السنوي المتوسط .

ما يعاب على هذه على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار، زد على ذلك اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها ، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

الدخل الفردي : تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

1-3- أنواع النمو

يمكن تصنيف أنواع النمو إلى[1] :

أـ **النمو الاقتصادي الموسع**(Croissance extensive) : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

ب- **النمو الاقتصادي المكثف** (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

---

[2] المرجع نفسه،ص: 72.

[1] Jaques Brasseul, Introduction à l'économie du développement, édition Armoud Colin, Paris, 1993, p.13.

1-4- عناصر النمو الاقتصادي[1]

تتمثل عناصر النمو الاقتصاد أساسا في العمل، رأس المال، التقدم التكنولوجي.

- **العمل:** هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته. وحجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا عدد ساعات العمل وبإنتاجية عنصر العمل ، أي كلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج، وإنتاجية العمل هي حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

- **رأس المال:** هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين ، ويعتبر عنصرا من عناصر النمو لأنه يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة ، وعلى توسيع الناتج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.

- **التقدم التقني أو التكنولوجي:** وهو عبارة عن مجموعة من النظم والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، أي الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية ، حتى ولو بقيت عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وبالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي.

1-5- مقاييس النمو الاقتصادي

بعد تطرقنا إلى مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره سنتطرق إلى الوسائل التي من خلالها أو عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، أو ما هي الوسائل التي يمكن من خلالها قياس درجة التقدم في دولة ما، لأن بعض الكتّاب كثيرا ما يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادي كمرادف مصطلح التنمية الاقتصادية أوالنمو الاقتصادي، إلا أن الـ عض يرى أن التقدم الاقتصادي يتناول الوسائل أي تحسين استخدام وسائل الإنتاج في سبيل تحقيق أحسن الأهداف.

وعلى الرغم من وجود فروق بين كل من التقدم، النمو، التنمية فإنها كثيرا ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة بينهم.

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي : معايير الدخل ، معايير اجتماعية و معايير هيكلية.

أ- **معايير الدخل:**يعتبر الدخل المعيار الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

- **متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم،إلا أن هناك عدة مشاكل وصعاب تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بينها أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2005، ص 93-97.

وكذلك قضية أخرى هل نقسم إجمالي الدخل الوطني على جميع السكان أم نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج، ويعتقد Charles Kindlebrger أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به ، لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية · ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

[معدل النمو= (الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) ÷ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة][1].

- **معادلة Singer للنمو الاقتصادي:**

وضع singer معادلة النمو الاقتصادي عام 1952 ، وعبر عنها بأنها معادلة لثلاث عوامل:

الادخار الصافي ، انتاجية رأس المال ، معدل نمو السكان .

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي : $D = SP-R$.

حيث D: معدل النمو السنوي للدخل الفردي، S : معدل الادخار الصافي ، P :إنتاجية رأس المال،

R : معدل نمو السكان السنوي.

ب- معايير اجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة يوميا لأفراد المجتمع، أي الخدمات الصحية، الغذاء، التعليم و الثقافة.

ولا شك أن الدول النامية تعاني من عدم كفاية الغذاء ومن نقص ملموس في الخدمات الصحية، ومن عدم كفاية المؤسسات التعليمية.

- **المعايير الصحية:**

لعل من المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي :

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع عدد الوافيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.

- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة النمو الاقتصادي والتقدم.

- **معايير تعليمية:**

[1] عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق ،ص67 .

إن الإنفاق على التعليم يعتبر استثماراً (استثمار بشرياً) وليس استهلاكاً ، وهذا الاستثمار يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، الثانوي والجامعي، من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي أو إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

- **معيار التنمية البشرية HDI:**

نجح برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 في التوصل مقياس جديد عرف بالتقدم البشري، ويركز هذا المعيار على:

- توقع الحياة عند الميلاد .
- معيار التحصيل العلمي.
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.

ج- المعايير الهيكلية:

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الزراعية والمعدنية حتى تتمكن من الحصول على تلك المنتجات بأسعار ملائمة ، وبعدما تعرضت له أسعار المنتجات الدولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و استمرار التبعية للعالم الخارجي، اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنياتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع ، مثال :الصين، اليابان...الخ

و نذكر هنا بعض المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية

2-1-تعريف التنمية : تعدّدت تعاريف التنمية، حيث يعرفها" صبحي محمد قنوص" على أنها "تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"[1]؛ وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى

---

[1] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 ، ص: 97 .

وضعية التقدم[1]؛ غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، و بوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.

كما تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي[2]، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

ويقصد بعبارة(عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيّرات معينة في الاقتصاد الوطني.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني ، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[3]، كما أنّ هناك تعريفات أخرى منها: أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة[4]، أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

من التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسة للعالم الخارجي. وللإشارة فإن التنمية الاقتصادية في حدّ ذاتها ليست مشكلة ذات بعد اقتصادي فقط، بل هي ظاهرة عادية ذات أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية، ثقافية، إدارية، لذلك يفضل الكثير من أصحاب الفكر الاقتصادي اعتبار التنمية إجراء تغييرات جذرية في الهياكل والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومنه الخروج من دائرة التخلف.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص:51 .
[2] ـ كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص417.
[3] ـ علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980، ص185.
[4] ـ محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980، ص77.

2-2- استراتيجيات التنمية

يقصد باستراتيجيات التنمية الاقتصادية الأسلوب الذي تتبعه الدولة في رسم السياسة الإنمائية التي تمكن المجتمع من الانتقال من حالة التخلف إلى مرحلة التقدم والنمو الذاتي، وهذه الإستراتيجيات تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

ومن أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تركز على التنمية الصناعية إستراتيجية النمو المتوازن **لنيركسي** وإستراتيجية النمو غير المتوازن **لهيرشمان**. وتتفق الإستراتيجيتان في أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد النامية[1] .

2-4-1- استراتيجية النمو المتوازن :

تستند هذه الاستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (**نركس**، و **روستين-رودان**) في سنة 1943 بعين الاعتبار ما يلي:

أولاً : دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظراً لكونها تستلزم حجماً كبيراً كحد أدنى، مما يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، نظراً لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ نظراً لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقًا معتبراً لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانياً: الطبيعة المكملة للطلب:

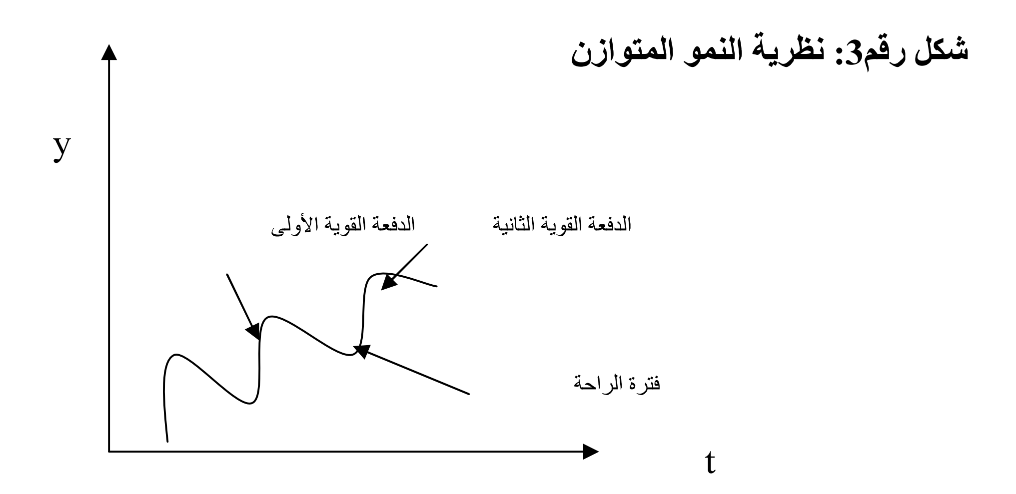
حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

إن هذا الإستثمار يتم بدفعة قوية أولى، تتبعها دفعات قوية أخرى تعمل على نقل الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم .إن هذه الدفعات القوية تتميز بإستثمار كل الإمكانيات والموارد مرة واحدة، وفي كل القطاعات الإقتصادية بدون تمييز تتخللها فترة انتظار. تقوم الدولة فيها بجمع قواها ومواردها وإمكانياتها

[1] إسماعيل شعباني،مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، دار هومة للطباعة النشر،الجزائر ، ص 70-73.

حتى تتمكن من القيام بدفعة قوية أخرى، ثم تليها فترة راحة أخرى وهكذا فإن البلد حسب نركس يحتاج مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية .وذلك وفقا للشكل التالي :

شكل رقم3: نظرية النمو المتوازن



المصدر:إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، مرجع سبق ذكره ،ص 85 .

2-4-2- استراتيجية النمو غير المتوازن[1] :

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى؛ ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد **هريشمان** ، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير؛ وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

3- الفرق بين النمو والتنمية

نتيجة التقارب بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية فإننا لانستطيع فهم مصطلح بمعزل عن الآخر، فيعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج بينما تتضمن التنمية زيادته وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يمر بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الغاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، وبالتالي فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات

[1] المرجع نفسه ، ص41 .

هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه، إذ يرى بونيه" أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا ، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[1].

ويراد كذلك بالنمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، متراكمة ومتميزة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن الشيء الذي ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لا تتحقق دون التغيير الجذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك والكينزيين.

1- النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

إن نظريات الكلاسيك في النمو الاقتصادي لا تزال لحد الآن تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي، إذ يمكن للبلدان النامية والتي هي في سعي حثيث من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق نمو اقتصادي دائم ومستمر أن تستفيد من هذا التحليل الكلاسيكي، وبالرغم من الاختلافات المسجلة على مستوى التحليل لكل من آدم سميث1776، دافيد ريكاردو 1819 ومالتس، إلا أنه يمكن القول أن مختلف التحاليل تبلورت حول مجموعة من النقاط المشتركة.

1- إن أول مسألة اهتم بها الكلاسيك في دراستهم للنمو الاقتصادي هي مسألة تراكم رأس المال بمعدلات مرتفعة في القطاع الصناعي بسبب ظروف تناقص الغلة التي تسود النشاط الزراعي، وبذلك فقد اعتقدوا أن القطاع الصناعي يمكن أن يكون فعلا محركا للنمو الاقتصادي، وأن القطاع الزراعي يمكن أن يعرقل هذا النمو وذلك بسبب تناقص الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي وارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع مدخرات المزارعين التي قلما يتم استخدامها في استثمارات منتجة في النشاط الزراعي أو خارجه.

وهنا يمكن ملاحظة أنه خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهرت أراء تدافع عن التصنيع كحل لمختلف المشاكل التي تواجهها الدول المتخلفة التي تتشابه إلى حد كبير مع الحجج الكلاسيكية التي استخدمت لصالح الصناعة وضد الزراعة.

2- اعتبر الكلاسيك بأن معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي وهذا المعدل يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة.

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية،1999،ص39.

وفي واقع الأمر إن الربط بين معدل الأرباح ومعدل تراكم رأس المال هو ربط بين معدل رأس المال والكفاءة الإنتاجية للمشروع، ففي ظروف المنافسة التامة التي يفترضها الكلاسيك والتي تسود الاقتصاد فإن صاحب المشروع لا يستطيع تحقيق أرباح احتكارية، أما إذا أراد تحقيق أرباح غير عادية، فعليه إما أن يسعى إلى تقليل تكاليف الإنتاج باستخدام الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية، وإما أن يسعى إلى إطلاق منتجات جديدة تحوز على طلب المستهلكين في الأسواق، وإذا أردنا الحديث على مستوى الاقتصاد ككل نقول أن نمو الصناعات المختلفة المشكلة للاقتصاد الوطني مقدرا بمعدلات تراكم رأس المال يتوقف على مدى قدرة هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية بما يعكس التطورات المستمرة في الفنون الإنتاجية و ملائمة أذواق المستهلكين.

3- اهتم الكلاسيك كذلك بعملية التقدم التقني وأهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي، و هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، فإدخال تقنيات تكنولوجية جديدة على العملية الإنتاجية سوف يكسب الصناعة المحلية ميزة تنافسية بفعل زيادة كميات الإنتاج مع تخفيض التكاليف الحقيقية، وهو ما سوف يقودنا إلى نمو اقتصادي ناتج عن قدرة هذه الصناعات على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية، وبالمقابل سوف تسمح لنا بتقليل آثار تناقص الغلة في النشاط الزراعي.

4- من أهم الشروط التي وضعها الكلاسيك من أجل ضمان المناخ الملائم لسير النشاط الاقتصادي نجد عدم تدخل الدولة في هذا الأخير و ترك الحرية للنشاط الاقتصادي الخاص.

هذا المبدأ ظل موضع اعتراض شديد لدى معظم البلدان النامية نحو أكثر من ثلاثين عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والدليل على ذلك هو أن كل النماذج التنموية التي تم تبنيها خلال تلك الفترة ارتكزت على تدخل الدولة بشكل كبير، إلا أنه و نتيجة لعجز هذه الدول عن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فإننا نسجل عودة هذه الدول إلى المناداة بتشجيع الحرية الاقتصادية التي اشترطها الكلاسيك.

5- يرى الكلاسيك أن المشكلة السكانية هي إحدى العوامل التي تتسبب في إفساد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي، ولها آثار على القطاع الزراعي من حيث تناقص الغلة به وارتفاع منتجاته وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح ملاك الأراضي(نظرية الريع لريكاردو) وبذلك أمكنهم الربط بين المشكلة السكانية والنمو الاقتصادي.

6- المسألة الأخيرة التي تؤثر على المناخ الملائم لدفع عملية النمو الاقتصادي والتي أقلقت الكلاسيك هي مسألة ملاك الأراضي الزراعية الذين لهم رغبة على العموم في الإبقاء على الوسائل التقليدية في الزراعة، فقليل منهم من يجازف بالاستثمار في النشاط الزراعي غير التقليدي ولا يستخدمون مدخراتهم في

استثمارات منتجة، ونعود هنا إلى روبرت مالتس الذي نادى بضرورة إحداث إصلاح زراعي يحفز الملاك على الأخذ بهذه التقنيات الحديثة بهدف زيادة إنتاجهم، ولكون البلدان النامية يحتل القطاع الزراعي بها مكانة هامة من حيث مساهمته في الناتج الوطني والتشغيل، فالأخذ بهذا المبدأ الكلاسيكي قد يسمح بإنعاش القطاع الراكد بالإضافة إلى تدخل الدولة عن طريق دعم طبقة الفلاحين ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم، كل هذا يمكن أن يحدث ثروة داخل القطاع الزراعي التقليدي للبلدان النامية.

2- النمو عند الكينزيين

بعد الأزمة الحادة التي عرفها العالم الرأسمالي سنة *1929*م والتي أعقبها ركود اقتصادي خلال الفترة الممتدة من *1929* إلى*1933*م، وضع كينز نظريته المشهورة سنة *1936* والتي شكلت منعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي، حيث وضع عددا من الأسس الجديدة التي من شأنها معالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، ولقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي، في الوقت الذي اهتم فيه الاقتصاديون السابقون له بالاقتصاد الجزئي حيث اهتموا بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.

كما أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق عليها مصطلح المضاعف[1] وبالنسبة إليه التسيير التلقائي لاقتصاد السوق ينطلق من حتمية البطالة وهذا راجع لمفهوم الجمود الاسمي

الذي يسد تصحيح الأسعار والأجور من جهة وكذا غياب التنسيق بين الأعوان الاقتصاديين وانحياز الطلب الفعال من جهة أخرى يعيق الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل.

إن الإسهام الكبير الذي جاء من الأفكار الاقتصادية للمذهب الكينزي تلخص أساسا في أطروحات كل من هارود ودومار رغم أننا نلمس اختلافا كبيرا بين هذين الكاتبين. فبالنسبة لاقتصاد ينتج سلعة واحدة إما أن يستهلكها بصفة جارية أو يدخرها كمخزون لرأس المال، ولديه عرض العمل متجانس يستخدم مع ما يتاح من مخزون رأس المال الذي تم تركيمه في الماضي.

2-1- نموذج روي هارود وإيفسي دومار

لقد أعطى نموذج هارود-دومار أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركية النمو، وحسب رأيهما فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وبالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل وسنتطرق إلى كل من نموذج هارود ونموذج دومار على حدى لنأتي إلى النموذج المسمى هارود- دومار.

---

[1] أحمد زكان مرجع سابق ص35.

2-1-1 نموذج هارود: تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق نموذجه من التمييز بين معدلات ثلاث للنمو:

أ. معدل النمو الفعلي: (g) $g=\frac{\Delta y}{y}$ حيث y:الدخل الوطني و Δy:التغير في الدخل.

ب. معدل النمو المضمون الضروري: (g_w).من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه $\overset{*}{I}$ الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج،وهذا يعني: $\overset{*}{I}=f(\Delta y)$ ويجب أن يتساوى هذا الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق، أي: $\overset{*}{I}=S$.

ج. معدل النمو الطبيعي: ويعرفه هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان الناشطين.

2-1-2 نموذج دومار: يعتبر دومار كما يعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، وتقول النظرية الكينزية أنه في الفترة القصيرة يتحقق التشغيل الكامل لما يكون الاستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي. ويرى هارود-دومار أن هناك سببين لعدم استقرار النمو هما:

1- عدم تعادل معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي: إن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدا، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أوفي في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدلي النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

2- عدم استقرار معدل التوازن يقول هارود أنه حتى ولو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي (أي نمو متوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما غير مستقرة، ويرى كذلك أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق، أي أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل.

في نموذج هارود-دومار ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى ويطلق عليه n¤صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي الذي يطلق عليه s أي نسبة ميل الادخار،أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بواسطة معاملين ثابتين هما:

- القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.
- القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمزv. وهومعامل الاستثمار.

أما نسبة النمو المرغوب فيه فهو G_W المعرف من طرف المدرسة المارشالية وهو يعكس التوازن الساكن إلى توازن ديناميكي، بعبارة أخرى $G_W = \frac{S}{V} = n$ وبافتراض أن vو s ثابتين نحصل على نمو متوازن معدل (عند نسبة ثابتة).

لكن هل تتوافق هذه الافتراضات أو تتسق مع اقتصاد ينمو؟.

هارود و دومار يعتبران بأن هذه الافتراضات متوافقة إذا وفقط توفر شرط التساوي بين s و nv، أي معدل الادخار هو حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القدرة العاملة.

ـ لما يكون المعدل المرغوب فيه مستقر عبر الزمن يحدث انحراف بين معدل النمو الفعلي والمرغوب فيه في الاتجاه التصاعدي، إلا أن هناك حدودا قصوى لهذا الانحراف تتمثل في المعدل الطبيعي G_n الذي يعرفه هارود بأنه معدل النمو الذي يسمح بالزيادة في السكان والتحسينات التقنية.

ومنه نخلص إلى أن النمو المستقر عند التشغيل الكامل يستلزم تحقيق التعادل بين G_n و G_W، وعندئذ يمكن للنظام الاقتصادي أن يجمع بين النمو المستقر وحالة التشغيل الكامل، غير أن المشكلة في نموذج "هارود" هي أن التعادل لن يحدث إلا صدفة كون أن المتغيرات التي تحدد كلا من G_W هي c_rو s، بينما G_n يحكمها معدل النمو الديمغرافي والتحسينات الفنية ، تتحدد بطريقة مستقلة عن بعضها البعض وعن معدل النمو الفعليG، وبذلك كان هارود متشائما وخلص إلى أن النمو المستقر عند العمالة الكاملة لن يكون ممكنا.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

1- نماذج النمو النيوكلاسيكية (نموذج روبرت سولو1956):

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج هارود دومار بدت وكأنها متشابهة إلى حد كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد روبرت سولو، فقد لاحظ أن خاصية حافلة السكين التي جاء بها هارود- القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد- قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة – كما افترض نموذج هارود ودومار فمن العسير أن نندهش لعدم إمكان استخدام بعضها بكفاءة، ولهذا اقتراح سولو إمكانية الإحلال بين

عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابتn، وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل $K = sY$، وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال للإنتاج بدالة متجانسة خطيا

$Y= F(K,L)$ تفترض وجود إحلال بين الرأس المال والعمل.

وقد قام سولو بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956 تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل.[1]

1-1- افتراضات النموذج:

قدم سولو نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج هارود- دومار هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ، خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة($\frac{K}{L}$) يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:[1]

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \quad ....(2.II)$$

حيث: Y : الإنتاج ، k: العامل الإنتاجي لرأس المال ، العامل الإنتاجي للعمل.

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه .
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n ونكتب حينئذ:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dl}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{dt} = n \quad ....(3.II)$$

[1] DAVID BEGG STANLEY FISCHER, RUDIGER DORNBUSCH, Macroéconomie, Adaptation française BERNERD BERNIER, HNRI-LOUIS VEDIE, 2eme édition DUNOD Paris France 2002 p 297.
[1] Ulrich KOHLI, Analyse macroéconomie, De Boeck université, Bruxelles Belgique 1999 p418.

- سريان مفعول كل من قانون الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

1-2- النموذج القاعدي لـ سولو:[1]

أ- **التحليل الرياضي:** في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الانتاج الفردي على الشكل التالي:

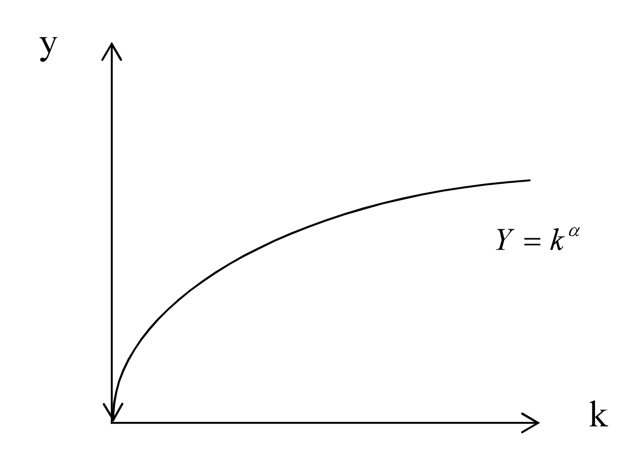
$$y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) \quad ....(4.II)$$

$$y = \varphi(k) = k^{\alpha}$$

حيث : $k = K/L$ هي نسبة رأس المال على العمل، أو رأس المال لكل وحدة عمل.

والشكل (4) يمثل دالة الانتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة:

الشكل رقم 4 :دالة الانتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة



المصدر: مرجع سابق ص2004 Michel DEVOLY Théories macroéconomiques .

هذا المنحنى يوضح تناقص مردودية رأس المال الفردي.

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج" سولو" تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن، حيث لدينا:

[1] Michel DEVOLY Théories macroéconomiques (fondement et controverses) 2eme édition Armand COLINE paris France 1998 p 2004.

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \text{ ....(5.II)}$$

حيث :- $\dot{K}$ هو التغير في مخزون رأس المال مع الزمن.

- I هو الاستثمار في الزمن t .

- δ: معدل تناقص أو اندثار مخزون رأس المال.

ومنه فإن التغيير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال- الاهتلاك بالنسبة الثابتة δ - وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار (I) مع الادخار (S) " التوازن في سوق السلع والخدمات " ونكتب حينئذ:

$$I = S = sY$$

$$\dot{K} = sY - \delta K \text{ ....(6.II)}$$

من جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{d \log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \text{ ....(7.II)}$$

حيث : $\dot{L}$ هو التغير في عنصر العمل مع الزمن.

وحسب المعادلة (3.II) التي تعطينا معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن- بافتراض التوازن في سوق العمل- فإننا نكتب:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt + C_0} \quad , L_0 = e^{C_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

ومنه تصبح المعادلة(II .7) كالتالي:

$$\frac{\dot{k}}{k}=\frac{sY}{K}-\delta-n=\frac{sy}{k}-\delta-n$$

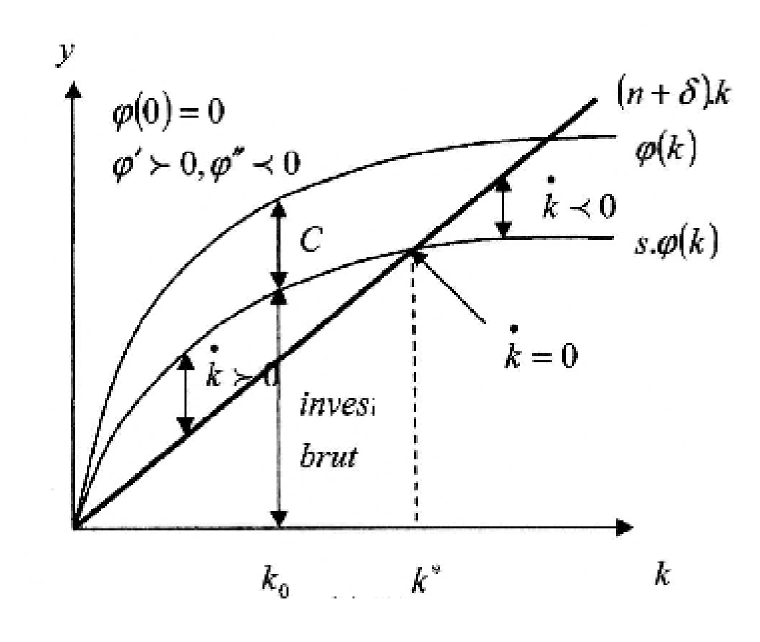
وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي:

$$\dot{k}=s\varphi(k)-(\delta+n)k \text{..........(8.II)}$$

ب- التمثيل البياني:

المعادلتان الأساسيان لنموذج سولو هما (4.II) و(II .8)، فإذا كان الاقتصاد ينطلق من الحالة الأولية فإن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية الإنتاج ومنه الاستثمار والادخار، والمعادلة الثابتة تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس المال، إذن[1] باستطاعتنا مجاراة النمو الاقتصادي عبر الزمن باستعمال هاتين المعادلتين، ولكن هل يستطيع هذا النموذج أن يسمح بتفسير الاختلافات الموجودة بين اقتصاديات مختلف الدول، أو بالأخرى الإجابة على السؤال الذي طرح آنفا وهو لماذا توجد هناك دول غنية وأخرى فقيرة؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال بالاستعانة بالشكل (5):

الشكل رقم05: التمثيل البياني لمخطط سولو



[1] Murat yildi toglu, croissance économique , université montesquieu , Bordeaux IV – France.

المصدر :مرجع سابق Murat yildi toglu, croissance économique .

ويلخص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة جدا كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي حيث تعطى نسبة التغيير في K بالفرق المنحنين $[s.\varphi(k)] / [(n+\delta).k]$ وعند تقاطع هذين المنحنيين يعطياننا:

$$\frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0 \quad , k = \overset{*}{k}$$

حيث : $\overset{*}{K}$ هو رأس المال التوازني .

وهي الحالة التوازنية، وخارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$k_0 \prec k^* \Leftrightarrow \dot{k} \succ 0$$
$$k_{,0} \succ k^* \Leftrightarrow \dot{k} \prec 0$$

في الحالة الأولى رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، ويكون هنا ما يسمى بتعزيز- تقوية- رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص وهو ما يسمى توسيع رأس المال.

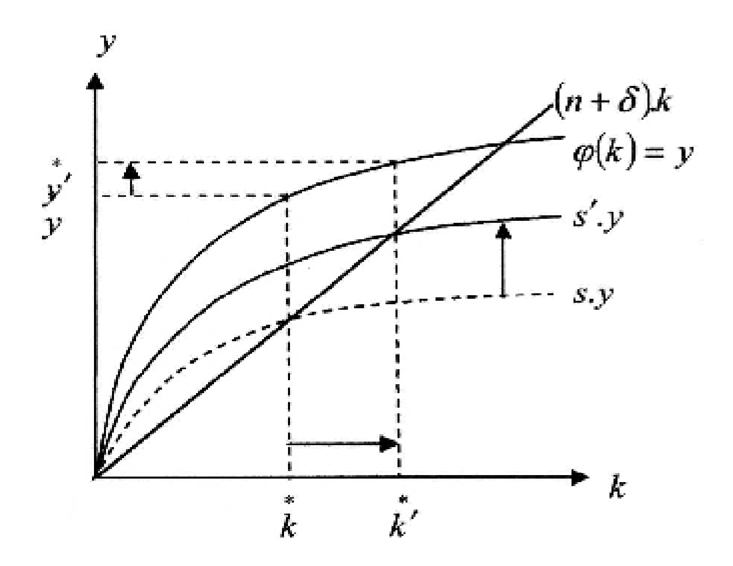
1-3- التوازنات المقارنة:

هذه المقارنات تسمح لنا بدراسة تطور رأس المال الفردي انطلاقا من حالة التوازن وذلك إثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية:

أ- أثر الزيادة في معدل الاستثمار:

إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن$(s \rightarrow s' > 0)$ فإن هذ يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، وبالتالي السؤال الذي يطرح هنا الآن هو: ما هو أثر مثل هذه الصدمة على كل من (k)و (y)؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال باستعمال الشكل(6):

الشكل رقم 06 : أثر زيادة معدل الاستثمار على كل من y و k وفق نموذج سولو



المصدر :مرجع سابق Murat yildi toglu, croissance économique

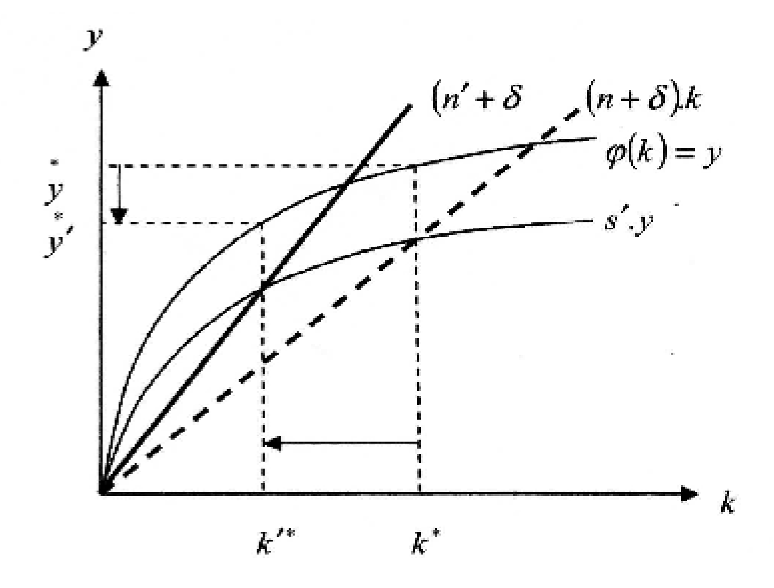
من الشكل نلاحظ أن أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو يكون ذات صدمة ايجابية، أي انه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة وبالتالي معدلات استثمارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة.

ث- أثر زيادة النمو الديمغرافي:[1]

الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطا قوية على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي أي مقام النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ وبالتالي زيادة عرض العمل، وأثر ذلك على حالة التوازن يمكن شرحها بالاستعانة بالتمثيل البياني(7):

الشكل رقم 07 :أثر الزيادة السكانية على كل من y و k وفق نموذج سولو.

[1] -Michael BURDA, Charles WYPLOSZ, Macroéconomie une perspective européenne 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD, de boeck P58.



المصدر :مرجع سابق Murat yildi toglu, croissance économique

من الشكل السابق نستنتج أن الضغوط الديموغرافية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك معدلات ديموغرافية كبيرة كانت هناك آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل.

1-4 خصائص الحالة التوازنية:

يتحدد التوازن في نموذج " سولو" للنمو بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (n+\delta)k = 0 \qquad ....(9.II)$$

$$\Rightarrow \dot{k} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطى كما يلي:

$$\dot{y} = \varphi\left(\dot{k}\right) = k^{\alpha} \Rightarrow \dot{y} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \qquad ....(10.II)$$

هذا يعطينا جواب أول للسؤال الذي طرحه "سولو" وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة؟ والجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار – استثمار- أكثر ارتفاعا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

5-1- النمو الاقتصادي في النموذج البسيط:

في هذا النموذج المبسط فإن المتغيرات الفردية تكون ثابتة في الحالة التوازنية، والمتغيرات المطلقة *(Y,S,C,K,L)* تنمو بنفس المعدل مع نمو السكان:

$$\frac{\dot{k}}{k}=\frac{\dot{y}}{y}=0\Rightarrow\frac{\dot{Y}}{Y}=\frac{\dot{K}}{K}=\frac{\dot{L}}{L}=n$$

النموذج يولد في حالة التوازن على مدى الطويل ما يلي:

- اختلاف في الإنتاج المحلي الخام الفردي (PIB/ tête) بين البلدان.
- نسبة – رأس المال/ المنتوج - $\left(\frac{K}{Y}\right)$ ثابتة لأن k و y ثابتان.
- بما أن k ثابتة فان مردودية رأس المال -الإنتاجية الحدية- لـ k تكون ثابتة.

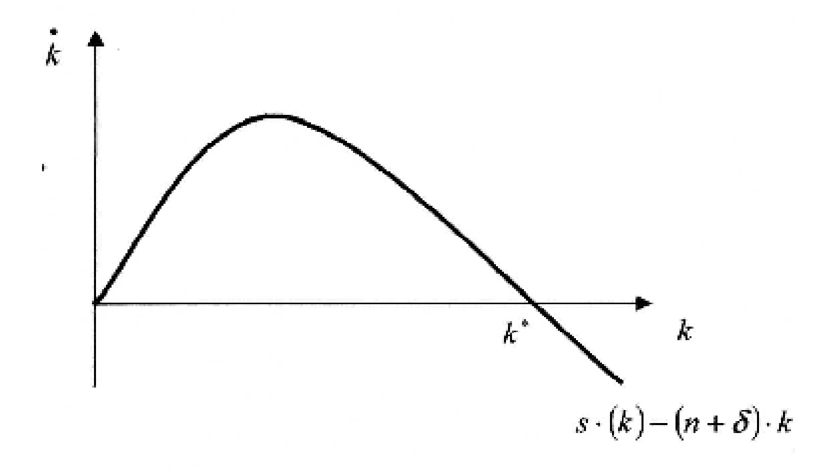
ومنه فإن في هذا النموذج تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس على المدى الطويل وحسب النموذج فإنه حتى لو كان بلد قد انحراف لفترة معينة عن الحالة التوازنية فإنه يتبع سلسلة من التغيرات وينتهي به المطاف إلى الوصول إلى الحالة التوازنية الجديدة وذلك على عكس فرضية السكين التي جاء بها " هارود"، فالنمو يتباطأ أكثر كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية، وتعود هذه النتيجة إلى كون (α) أصغر من الواحد في المعادلة الديناميكية الأساسية التالية:

$$\frac{\dot{k}}{k}=s.k^{\alpha-1}-(n+\delta)=s.\frac{\varphi(k)}{k}-(n+\delta)$$
$$\Rightarrow\dot{k}=s\cdot\varphi(k)-(n+\delta)k \quad ....(11.II)$$

ومنه فإن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة $[s.\varphi(k)]$! $[(n+\delta).k]$، حيث عندما يزداد k فإن معدل نمو k يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفرديy يتناسب طرديا مع معدل نمو الرأس المال الفردي k لهذا فإن y يتناقص هو الآخر، والتمثيل البياني للحدين البياني الممثلين للطرف الأيمن $[s.\varphi(k)]$! $[(n+\delta).k]$من المعادلة السابقة يوضح لنا تغيرات $\dot{k}$.[1]

الشكل (8): معدل نمو رأس المال الفردي

[1] Ulrich KOHLI, op-cit p420.



المصدر :مرجع سابق ص420 **Ulrich KOHLI, Analyse macroéconomie.**

-1-6 - نموذج "سولو" مع الرقي التقني:

استنادا إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ويظل ثابتا عند الحالة المستقرة- التوازنية- ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم الرقي – التقدم- التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $f(K,L)$ فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني، وهناك عدة تقسيمات للتقديم التقني نلخصها فيما يلي:

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر " هارود" ونكتب: $Y= f(K,AL)$.
- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر " سولو" ونكتب: $Y= f(AK,L)$.
- التقدم التقني من وجهة نظر" هيكس" ويأخذ الشكل: $Y= A.f(K,L)$.

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Y=f(K,AL)=K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha} \quad \text{.........(12.II)}$$

ويعد التقدم التقني في نموذج "سولو" كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث: $\frac{\dot{A}}{A}=g$

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج " سولو" المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي ونكتب حينئذ:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \qquad ....(13.II)$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} \qquad ....(14.II)$$

$$\Rightarrow y = k^{\alpha}.A^{1-\alpha}$$

نفترض أن:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} \quad , \tilde{k} = \frac{k}{A}$$

حيث : - $\tilde{y}$ نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني .

- $\tilde{k}$ نسبة رأس المال الفردي للتقدم الفني .

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha}.A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}.A^{1-1-\alpha} = k^{\alpha}.A^{-\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha}$$

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A، وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني $\tilde{y} = \frac{y}{A}$ ، وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \qquad ....(15.II)$$

11

حيث لدينا:

$$\frac{Y}{K}=\frac{Y}{L}\cdot\frac{L}{K}=y\cdot\frac{1}{\frac{K}{L}}=\frac{y}{k}$$

من جهة أخرى لدينا

$$\frac{y}{k}=\frac{y}{A}\cdot\frac{A}{k}=\tilde{y}\cdot\frac{1}{\frac{k}{A}}=\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه فإن:

$$Y/_K = y/_k = \tilde{y}/_{\tilde{k}}$$

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$ مكان $\frac{y}{k}$ في المعادلة الأساسية يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}-(\delta+n+g)\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\cdot\tilde{k}^{\alpha-1}-(\delta+n+g) \quad ....(16.II)$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=0$ وبالتالي يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=0\Rightarrow s.\tilde{k}^{\alpha-1}-(\delta+n+g)=0$$

$$\Rightarrow\tilde{k}^{*}=\left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقديم التقني $(\tilde{k})$ في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة (8.II) في النموذج البسيط – القاعدي- إذا كان معدل نمو التقدم التقني g يساوي الصفر، كما نلاحظ أن $\tilde{k}^{*}$ ثابتة، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة، كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي:

$$\tilde{y}^{*}=\left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \qquad ....(17.II)$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيرا أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أن بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/أو رقي تقني قوي، والعكس نقوله بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار و/ أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي و/أو ضعف التقدم التقني.

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقدين زمنيين أو أكثر إلا أنه أفرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقض الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها "سولو" في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم الفني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج "سولو" حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطورا وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد نماذج النمو الداخلي.

2- نماذج النمو الداخلي[1]

أصبح نموذج "سولو" مع بداية الثمانيات من القرن الماضي غير قادر على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه فالسؤال الذي يطرح ومازال يطرح هو: ما هي الأسباب التي أدت الى ظهور مثل هذا التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟ ثم ماهي الأسباب التي جعلت نموذج "سولو" غير قادر على تفسير هذا التفاوت المتزايد- رغم أنه في فترة زمنية من الفترات يدعي تفسير ذلك- بين الدول النامية والدول الغنية؟

هذا ما حاولت نظريات النمو الحديثة تفسيره والتي يطلق عليها تسمية " نظريات النمو الداخلي"، وأرجعت هذه النظريات عدم قدرة نموذج "سولو" على تفسير ذلك التفاوت الحاصل بين الدول المتقدمة

[1] .Gregory N MANKIW, Macroéconomie 3eme édition De boeck PARIS France 2003.

والدول المتخلفة على الأقل إلى سببين رئيسيين هما: افتراض ثبات معدل نمو A [1] وكذا افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص أي إنتاجية متناقصة.

فعلى الرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي- نموذج" سولو" 1956- اعترف بوضوح بأهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي من مصادر النمو الاقتصادي إلا أنه لا يوضح كيفية وطريقة تحقيق مثل هذا التقدم التكنولوجي، أي لا يعطي تفسيرا واضحا فيما يخص نمو المعامل A ، ويفترض أن الرقي التقني A متغير خارجي أي ينمو خارج النموذج بشكل تلقائي – زيادة A بمعدل ثابت g - وهذا من احد الأسباب- كما سبق وأن ذكرنا – التي تؤخذ على نموذج "سولو"، بالإضافة إلى ذلك هو الاعتماد على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية المستوحاة من المدرسة الكلاسيكية، وهذا ما أدى إلى بروز فكرة " التقارب" والتي تعني إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية، أي التقائهما في نقطة معينة في الزمن الطويل- وذلك لأن اقتصاديات الدول المتقدمة تعمل بالقرب من الحالة التوازنية، والتي تعني في نفس الوقت وجود معدلات نمو ضئيلة على العكس من الدول النامية التي تعمل اقتصادياتها بعيدا عن نقطة التوازن أين يكون عندها معدلات النمو- ومعدلات التراكم الرأسمالي- قابلة لأن تكون كبيرة.

ونظرا لذلك فمنذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي والآلية لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي، وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، وأنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية ولكن مع وجود بعض الاختلافات، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين، فنجد مثلا PAUL ROMER يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير والإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق، أما LUCAS فقد ركز على الرأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركزBARRO على البنى التحتية والنفقات العمومية، وركز البعض الآخر الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، ولذلك فإننا سنتطرق إلى بعض نماذج النمو الداخلي دون الأخرى، ونكتفي فقط بكل من نموذج AK ونموذج LUCAS والذي ركز على رأس المال البشري ، والذي يمثل الإنفاق على التعليم المقدم سنة 1988 بالإضافة إلى نموذج ROMER المقترح سنة 1990، والذي ركز بحثه على الإنفاق في مجال البحث والتطوير ، هذه النماذج تعتبر القاعدة الأساسية لنظريات النمو الداخلي، ولكن قبل ذلك سنتطرق لمعنى التكنولوجيا والرقي التقني في نماذج النمو الداخلي.

[1] Murat Yildizoglu op-cit.

2-1- نموذج AK [1]

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، وعندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك كما سبق وأن ذكرنا يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذجAK إلغاء فرضية تناقص الانفتاحية الحدية أي أن α=1 ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي[1]:

$$Y = AK \qquad ....(18.II)$$

حيث A معامل ثابت، أما K فتمثل رصيد رأس المال، وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج سولو أي أن:

$$\dot{k} = sY - \delta k \qquad ....(19.II)$$

مع افتراض آن عدد السكان ثابت آي: $\dot{L} = nL = 0$

من (18.II) و (19. II) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \qquad ....(20.II)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني- الآلات والمعدات- ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه بالعودة على نموذج "سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم الشكل(9):

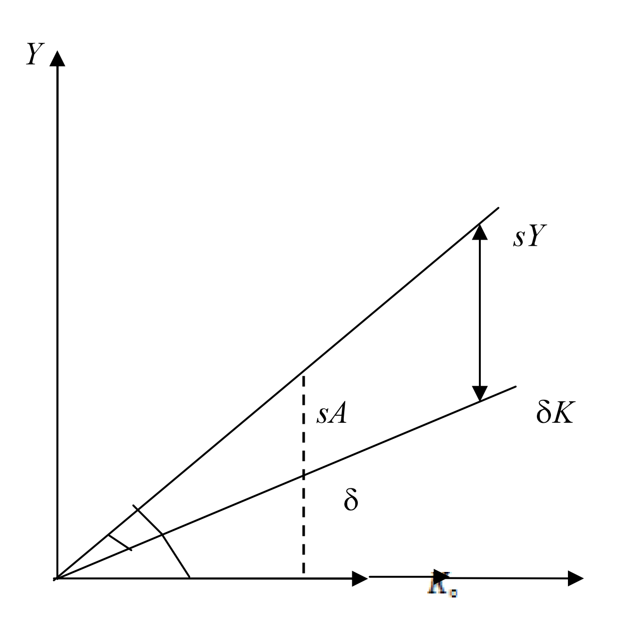
---

[1] Michael BORDA et Charles WYPLOSZ, op-cit P65.
[1] Gregory N MANKIW op-cit P 264.

الشكل رقم (9) : نموذج AK

الادخار والاستثمار يكونا ن

دائما أكبر من الإهتلاكات



الشكل رقم (9) : نموذج AK

إن الخط δk يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK. لنفترض أن اقتصادا ما يبدأ من النقطة K_0، ففي حالة نموذج "سولو" الذي رأيناه سابقا كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة $(a \prec 1)$، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي K، أما في هذا النموذج – نموذج AK- فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس المال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية لـ A، حيث :

$$A = {}^{Y}\!/_{K} \quad \text{و} \quad {}^{\dot{K}}\!/_{K} = s\,{}^{Y}\!/_{K} - \delta$$

وبالتالي:

$${}^{\dot{Y}}\!/_{Y} = sA - \delta = g_Y \qquad \text{..........(21.II)}$$

ومنه من المعادلة (20.II) و (21. II) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج،و (g_Y) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار – الادخار- ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

2-2- نموذج lucas بإدخال " رأس المال البشري:[1]

لما نأخذ نموذج lucas مع رأس المال بشري (kh) نجده يعتمد في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

- يعتبر lucas أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية fمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي n.
- كذلك نستطيع أن نلمس مع lucas أن تراكم رأس المال البشري (kh) مقيد بالمعادلة التالية:

$$\dot{h} = \beta(1-u)h$$

حيث μ هو الزمن المسخر للعمل، و $(1-\mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و β هو مقدار الفعالية، ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{h}/_{h} = \beta(1-u)$$

أما الدالة الإنتاج فهي من نوع Cobb- Douglas تأخذ الشكل التالي:

$$Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta} \qquad ....(22.II)$$

حيث تمثل h رأس المال البشري الفردي.

ونموذج lucas يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج Solow وذلك في حالة إذا ما استبدلنا h مكان A ، حيث يلعب الرأس المال البشري في نموذج Lucas نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج Solow، لكن Lucas يقدم تفسيرا لنمو راس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس solow

[1] http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram Murat Yildizoglu, Université Montesquieu Bordeaux IV – France.

الذي اعتبره ثابتا، فتفسيره في نموذج lucas هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين$(1-\mu)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري (kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم- تفضيل تراكم المعارف- سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

2-3- نموذج ROMER لسنة 1990:

وينطلق رومار من الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس- يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة- التكلفة الحدية للمعلومة معدومة- وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيا، وبالتالي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيا، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضا عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية.

يمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا ولكن الوحدات الآتية نحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة والمنافسة غير التامة. ويمكن تفسير نموذج "رومار" كما يلي:

- **افتراضات النموذج[1]:**

* في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.

* يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا - مضاعفا-.

[1] Karline PELIER, propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, Une analyse cliométrique du modèle de Romer, université Montpellier **I**, p3 .

* الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير .

* دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

حيث:

$$Y = K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha} \qquad \text{..........(23.II)}$$

A : رصيد الأفكار، K: رصيد رأس المال $\quad 0 < \alpha < 1$

- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج سولو- بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار- معدل ثابت s، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

- إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:

$$\dot{L}/_{L} = n$$

- في نموذج سولو كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج رومار A يكون داخلي المنشأ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة(t) و$\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الافكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار (γ)، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = \gamma L_A \qquad \text{..........(24.II)}$$

إذن: $$L = L_A + L_Y$$

حيث : L_Y الإنتاج المباشر وL_A إنتاج الأفكار أو التكوين .

- يمكننا افتراض أن:

$$\gamma = bA^{\rho}$$

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث: b و ρ ثوابت، فعندما يكون $(\rho \prec 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون $(\rho \succ 0)$فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

* فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد البحثين يكون لدينا:

$$L_A = L_A^{\lambda} \quad (0 < \lambda < 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = bA^{\rho}L_A^{\lambda} \qquad ....(25.\ II)$$

حيث نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدى فإن γ يعتبر ثابت" مردودات ثابتة" أما على المستوى الكلي فإن γ يتغير متأثرا بنشاط المجموعة " ظهور الآثار الجانبية " وفي نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

- **النمو المتوازن**

يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_Y = g_K = g_A$$

هذا يدل على أن الإنتاج الفردي ورأس المال ومخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، وفي غياب الرقي فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج.

لنأخذ ثانية:$\dot{A} = bA^{\rho}\ L_A^{\lambda}$ فيكون لدينا:

$$\dot{A}/A = b(L_A^{\lambda}/A^{1-\rho}) \qquad ....(26.II)$$

على طول خط النمو المتوازن يكون $\dot{A}/A = g_A$ ثابت، بأخذ المشتقة اللوغاريتمية نستطيع كتابة:

$$0 = \lambda \dot{L_A}/L_A - (1-\rho)(\dot{A}/A)$$

وبوضع $\dot{L_A}/L_A = n$ أي معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين (إذا كان أكبر منه L_A

يفوق L) نستطيع إذن كتابة مايلي:

$$g_A = \lambda n/(1-\rho) \qquad \text{..........(27.II)}$$

على المدى الطويل *g يحدد بعوامل دالة انتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، فإذا كان: $\lambda = 1$ و$\rho = 0$ "غياب الآثار الجانبية" إذن:

$$\dot{A} = b\dot{L_A}$$

فإذا كان b ثابت فإن bL_A كذلك يكون ثابت، ويؤول $\dot{A}$ إلى الصفر عندما يؤول t إلى ما لانهاية، ولا يكون النمو ممكنا الا إذا كان عدد الأفكار الجديدة يرتفع مع الوقت، وهذا لا يتم الحصول عليه إلا إذا كان n كبيرا بالكفاية –خلافا لنموذج "سولو" حيث تزايد n يؤول الى سلبيةg- غير أن هذه الفرضية البسيطة لا يمكن اختبارها في حالة الدول المتقدمة وذلك لأن n يكون متناقص أو ثابت، ولتفادي هذا العائق نستطيع أخذ فرضية أخرى حيث فيها: $\rho = \lambda = 1$ ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{A} = bL_A A$$

إذن :

$$\dot{A}/A = bL_A \qquad \text{..........(28.II)}$$

حيث تتزايد إنتاجية الباحثين مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتا .

في القرن العشرين ارتفع المجهود العالمي للبحث كثيرا، والمعادلة السابقة تستلزم أنه عندما يرتفع L_A فإن معدل نمو الاقتصاديات الأكثر تطورا يجب أن ترتفع بقوة خلال نفس الفترة، لكن هذا ما ليس عليه الحال حيث كان في القرن العشرين g في الو م أ مثلا لا يبلغ سوى 1,8% في السنة، وهذا ما يجبرنا الإبقاء على ρ0 < .

لا حظنا في النموذج النيوكلاسيكي أنه لا يمكن لتغيرات السياسات الاقتصادية، ولا لتغيرات معدل الاستثمار أن تؤثر في المدى الطويل على g، لأنه في هذا النموذج فقط المعدل الخارجي المنشأ للرقي التقني هو الذي يحدد النمو، وفي نموذج النمو الداخلي المنشأ المبين هنا حصلنا على نفس النتيجة غير أن الأعمال المندرجة في هذا الإطار والتي تمت في فترة التسعينات من القرن الماضي من طرف رومار وآخرون حاولت تبيين اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

خلاصة

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعليه فإن محددات النمو متمثلة في كل من تراكم رأس المال، الرأس المال البشري، والتطوير و الابتكار، دون أن ننسى التنظيم والتسيير؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.

فبعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، يتبادر إلى أذهاننا عدة تساؤلات تتعلق بإمكانية الربط بين النمو والإنفاق العام هذا ما نبغي الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي

تمهيد

حتى منتصف الثمانيات من القرن العشرين كانت نظريات النمو النيوكلاسكية هي السائدة من ضمن النظريات النمو الاقتصادي ،وبالخصوص من خلال النموذج النيوكلاسكي " سولو – سوان " الذي يشير إلى أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل متعلق بمعدل نمو رأس المال وحجم البطالة ، ولم يكن ينظر للدولة من خلال سياستها المالية على أنها متعامل اقتصادي يمكنه التأثير في سير النشاط الاقتصادي .

لكن مجيء نظرية النمو الداخلي التي أحدثت من خلال مضمونها تحولات كبيرة في تفسير آلية النمو الاقتصادي ، أعطى الدولة بعد أخر في إطار المساهمة في تطوير النشاط الاقتصادي ، وفي ذلك إحياء للتحليل الكينزي الذي أقر بأن السياسة المالية أداة فعالة في تسير النشاط الاقتصادي حيث أقرت بأن الإنفاق العام يلعب دورا في عملية النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في رفع الناتج المحلي من جهة ورفع إنتاجية القطاع الخاص من جهة أخرى .

وعلى هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول إلى النفقات العمومية من خلال مفهومها و تقسيماتها و أثارها الاقتصادية ، أما في المبحث الثاني فنتطرق إلى عملية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وهذا بدراسة آلية المضاعف ، و في المبحث الثالث نتطرق إلى الانفاق العام في نماذج النمو الاقتصادي وهذا من خلال نموذج بارو .

المبحث الأول: النفقات العامة

1- مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة[1].

1-1 النفقة العامة مبلغ نقدي: تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، ويعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام.

2-1 النفقة العامة تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها: وهي تشكل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، لأن ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية.

وعلى العكس من ذلك لا تعتبر النفقة العامة تلك التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام، فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع للإنشاء المستشفيات أو المدارس لا تعد من النفقات العامة[2].

3-1 النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:

لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى أن نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن يستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة، ويجد هذا الركن مبرره أمرين اثنين:

أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة فتتولى الدولة أوالهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة.

ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

2- تقسيم النفقات العامة

تتعدد النفقات العامة تعددا ظاهرا يزداد على مر الأيام نتيجة اتساع وظائف الدولة، غير أنه يمكن تجميع هذه النفقات في أقسام تضم النفقات التي تتصف بصفات مشتركة سواء من حيث دوريتها أوطبيعتها أو الأغراض التي تستهدفها.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 27 .
[2] خالد شحادة الخطيب، د أحمد زهير سامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر 2005، ص 56 .

وسنستعرض فيما يلي أهم التقسيمات العلمية للنفقات العامة ثم نتناول بعد ذلك التقسيمات الوضعية[1] :

2-1- التقسيمات العلمية والإقتصادية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العلمية والإقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الإقتصادية بوضوح شديد[2]، وبالرغم من بعض العقبات التي وقفت أمام مفكري المالية العامة، إلا أنها تمثل أداة أساسية في تحديد نوعية النفقة العامة وآثارها وأهدافها الشيء الذي يسهل تسيير الأموال العامة[3].

ومن أهم التقسيمات العلمية والإقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة ودقيقة التقسيمات التالية:

- تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها.
- النفقات الحقيقة والنفقات التحويلية من حيث طبيعتها.
- النفقات العادية أو غير العادية (من حيث دوريتها) .
- النفقات الوظيفية والنفقات المحلية .

2-1-1- تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها:

تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها، أو كما يفضل تسميتها " بالتقسيم الوظيفي" أي تبعا للاختلاف وظائف الدولة، وهي تستهدف أغراضا شتى إدارية، اقتصادية ، اجتماعية.

وبناء على ذلك يمكننا أن نقسم النفقات العامة تبعا لهذه الأغراض إلى[4]:

أ- نفقات إدارية:

ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي نفقات تواجه للاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا، وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.

ب- نفقات اقتصادية:

ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تهدف الدولة حتى ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس الأموال الجديدة. وتشمل نفقات الأشغال العامة والإعانات الاقتصادية المختلفة.

---

[1] محمد حلمي مراد، مالية العامة، كتب عربية ص 30 .
[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 37 .
[3] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة : ديوان المطبوعات الجامعية 2008، ص 69، 70 .
[4] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 37.

ج- ***نفقات اجتماعية:*** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد.

ويشغل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان والتأمينات الاجتماعية.

2-1-2- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

يمكن أن نقسم النفقات العامة، على نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:

ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تصرف في مقابل الحصول على أموال أو خدمات مثل تلك النفقات الأشغال العامة، مرتبات الموظفين.

أما النفقات التحويلية فهي مجرد اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يكون لها مقابل من أداء خدمة لها أو زيادة في الثروة الوطنية، مثل ذلك المساعدات الاجتماعية والإعانات الاقتصادية فهذه النفقات إنما تقوم في الواقع بمهمة نقل أو تحويل جانب من الدخل الوطني حتى أيدى بعض المواطنين وهم دافعوا الضرائب إلى أيدى فريق أخر من المواطنين وهم المستفيدون من النفقات.

2-1-3- النفقات العادية وغير العادية:

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين: نفقات عادية ونفقات غير عادية ويقصد بالنفقات العادية تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية، كمرتبات الموظفين ونفقات صيانة الأملاك العامة، ولا يعني ذلك أن قيمة هذه النفقات لا تتغير من سنةإلى أخرى بل يجوز أن تختلف مقدراها.

أما النفقات غير العادية فهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها. مثل نفقات إصلاح ما خلفته كوارث طبيعة، أو نفقات حرب[1].

2-1-4- النفقات الوطنية والنفقات المحلية:

يرتكز تقسيم النفقات إلى وطنية ومحلية إلى معيار مجال: شمولية النفقة العامة، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها، فالنفقات الوطنية هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة القيام بها مثل نفقة الدفاع الوطني والقضاء و نفقات ذات طابع وطني ، أما النفقات المحلية أو الإقليمية فهي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية للولايات والبلديات وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة[2].

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص47 .
[2] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 79 .

2-2- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

تختلف التقسيمات الوضعية المأخوذة بها في ميزانيات الدول في غالب الأحيان عن التقسيمات القائمة على الأسس العلمية التي استعرضنا بعضها، فكثير ما ترجع التقسيمات الوضعية، إلى الظروف تاريخية أو إلى الاعتبارات إدارية كالرغبة في التسيير غير أن الاتجاه الحديث في تقسيم ميزانية الدولة يميل نحو التوفيق بين القواعد العلمية من ناحية، وبين اعتبارات التسيير الإداري من ناحية أخرى[1]. وسنبين في الفصل الرابع تقسيم نفقات الدولة الجزائرية.

3- ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني .

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة ودول نامية). أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني[2] فاجنر A.wagner بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فانجر والذي يشير إلى أنه كلما تحقق معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني.

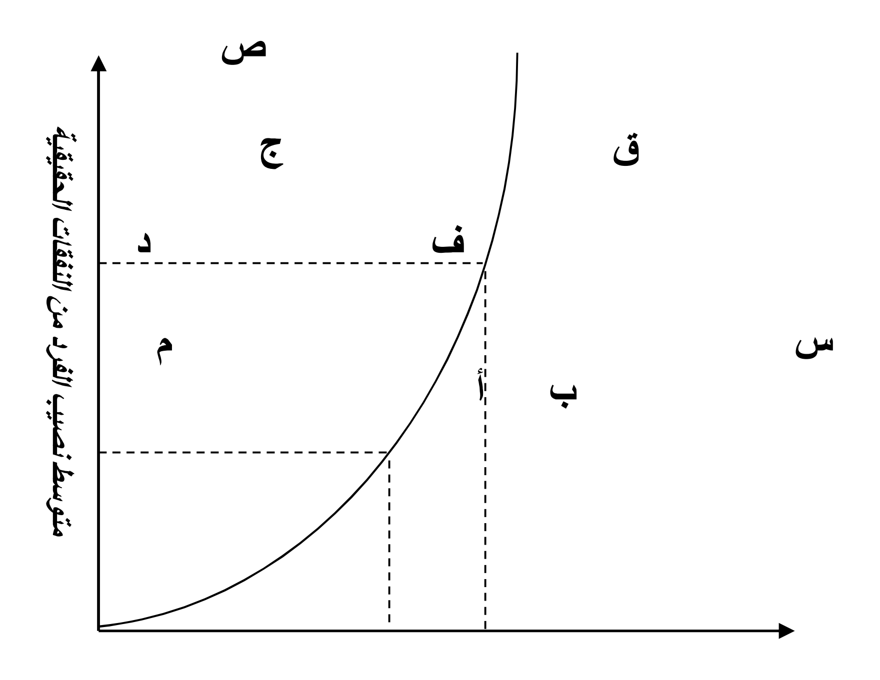
ويمكن توضيح قانون فانجر في الرسم الموالي:

[1] محمد حلمي مراد، مرجع سابق، ص 35 .

[2] أنظر كل من : - عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية، مرجع سابق ص ص 252-253.

- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 61 -62.

الشكل رقم 10:متوسط الدخل الفردي الحقيقي



متوسط الدخل الحقيقي للفرد للفرد

المصدر: علي لطفي، المالية العامة، دراسة تحليلية، مرجع سابق.

النقطة 'ف' في الشكل تمثل العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومتوسط الفرد من النفقات الحقيقية في سنة معينة ولتكن السنة (ن) بينما تمثل النقطة (ق) هذه العلاقة بعد فترة معينة ولتكن السنة(ن+4).

ويتضح من الشكل أن العلاقة بين المتغيرين كانت م د/م أ وأصبحت خلال السنة (ن+4) م ج / م ب، وكما هو واضح للعيان أن المسافة د ج > أ ب أي متوسط الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الفرد من الدخل الحقيقي.

والسؤال الذي يطرح، ما هي أسباب هذه الزيادة بمرور الوقت؟

لقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية[1]، وفيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب.

[1] - طارق الحاج، المالية العامة ، مرجع سابق، ص ص 132-134.

3-1- الأسباب الظاهرية:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب نذكر[2]:

أ- **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:** حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود).

إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات (1 دج في الفترة(ن) ≠1 دج في الفترة (ن+1).

ب- **الزيادة المضطرة في عدد السكان:** تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة،ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة، ...الخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحيا واجتماعيا،كذلك البطالة.

ج-**اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية)، أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.[1]

3-2- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام :

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:

أ- **أسباب اجتماعية:** وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل.

ب- **أسباب اقتصادية:** الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة.

ج- **أسباب سياسية:** وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيّرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

---

[2]حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية، 1999.ص ص 272، 282.

[1]- محمد خالد المهايني ، خالد الخطيب الحبشي: المالية العامة والتشريع الجبائي ، منشورات جامعة دمشق، 2000، ص ص 85-92.

د- أسباب عسكرية: تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام.

و-أسباب إدارية:إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب،مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

4- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

على الرغم من تعدد أثار النفقات العامة في مختلف الميادين إلا أننا سنقتصر دراستنا هنا على الآثار الاقتصادية وحدها.

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه. غير أن هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة ، وفيما يلي دراسة وجيزة للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

4-1- الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني :

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق العام)، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب ... الخ.

- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

4-2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني :

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها:

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.

- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني.

4-3-الأثر على الادخار الوطني :

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني.
مما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس بالعكس.

4-4-أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل :

يظهر هذا التأثير من خلال:

- التدخل في توزيع الدخل الأولي: بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).
- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

4-5- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني :

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.
كما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار،والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل .

المبحث الثاني : آلية مضاعف الإنفاق العام

إن النفقات العمومية تساهم في توزيع وإعادة توزيع المداخيل والمحافظة على القدرة الشرائية· فهي بذلك تساهم إذا في نمو رأس المال البشري ،تطوير المنشآت، تنمية الأبحاث وتساهم في خلق السلع المنافع(les biens)العمومية التي تدعم النمو الاقتصادي لذلك تعتبر أداة لإعادة بعث النمو الاقتصادي .

1- النفقات العمومية أداة لبعث النمو الاقتصادي:

من وجهة النظر الكنزية يمكن لدولة التدخل في المجال الاقتصادي في حالة وجود توازن التشغيل غير الكامل ، والتي تعمل على رفع مستوى الطلب الفعلي وهذا ما يؤدي بالاقتصاد إلى التقارب نحو مستوى التوازن للتشغيل الكامل ويقوده نحو مسار النمو.

بين كنز أنه في مرحلة التشغيل غير الكامل يمكن إعادة بعث الإنتاج عن طريق زيادة النفقات العمومية (تطبيق سياسة توسعية)، بينما في مرحلة التشغيل الكامل وارتفاع معدلات التضخم فيجب تقليص فائض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية (تطبيق سياسة انكماشية).

تقاس فعالية السياسة المالية (الجبائية) وعلى وجه الخصوص النفقات العمومية بالاعتماد على المضاعف الكنزي الذي يعرف بـ:

النسبة بين التغير الحاصل في النفقات العمومية والتغيير المقابل الذي يحصل للدخل الكلي ، فهو يبين إذا بكم يتغير الدخل الكلي عندما يتغير الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات[1].

حيث ترتكز نظرية المضاعف الكنزي أو مضاعف السياسة الجبائية على الفرضيات التالية[2]:

- يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص، أي في مرحلة التعديل نحو التشغيل الكامل .
- النفقات العمومية الإضافية لا يكون لها الأثر المنتظر إلا إذا وجد عرض كامن، يعني هذا وجود قدرات متوفرة للإنتاج والربح.
- يتطلب مضاعف الإنفاق وقتا ليحقق أثره (بمعنى أخر أن التعديل نحو التوازن لا يكون فوريا).
- المداخيل الإضافية تولد ادخارا إضافيا يعمل على تغطية النفقات الابتدائية .

لقد أعطت نظرية المضاعف الكنزي ميلادا أهم مقارنات، والتي تهتم بفعالية مختلف الاستراتيجيات التي تدعم الاقتصاد. سنرى البعض منها:

أولا في حالة اقتصاد مغلق:

- المضاعف الجبائي (الانفاق الحكومي) .
- مضاعف الضرائب .
- مضاعف الميزانية المتوازنة .

ثانيا في حالة اقتصاد مفتوح :

المضاعف الجبائي في حالة اقتصاد مفتوح: في النموذج الكنزي عوض أن نأخذ بعين الاعتبار عدة أسواق للسلع والخدمات، تهتم بسوق واحد يشمل من جهة العرض الكلي ومن جهة أخرى الطلب الكلي للسلع والخدمات النهائية.

يكون العرض الكلي مساويا لمجموع القيم المضافة المنتجة من قبل جميع الفروع (الأعوان) داخل البلد، أو ما يسمى بالناتج الداخلي الخام (PIB) .

حيث يمكن لهذه السلع المنتجة أن تستعمل في عدة أشكال :

[1] Chu ,ke-young et R. Hemming ,Guide des dépenses publiques ,Washington , Fonds monétaire international ,1991 .

[2] Didier SCHLACTHER , Multiplicateurs Keynésiens et effets d'éviction , préparation aux concours administratifs – IEP Paris –nov 04

- تستهلك في صورة نهائية من قبل العائلات ٠
- تستعمل من طرف المؤسسات كأحد أشكال الاستثمار٠
- أو تطلب من طرف الدولة (نفقات عمومية)٠

حيث يمثل:

Y : الدخل ، I: الاستثمار، X: الصادرات ، G: النفقات العمومية ، T: الضرائب ٠

C: الاستهلاك، c : الميل الحدي للاستهلاك و C_0 :الاستهلاك المستقل (أو حد الكفاف) أو الحد الأدنى للاستهلاك عندما ينعدم الدخل٠

M: الواردات، m: الميل الحدي للاستيراد وM_0:الواردات المستقلة وهي عبارة عن تلك المواد الإستراتيجية التي لا بد من استيرادها كالأدوية والمحروقات٠

1-1- **حالة اقتصاد مغلق مع تدخل الدولة:**

في حالة تدخل الدولة يجب تحديد التغيير في مستوى النشاط المحقق نتيجة لتطبيق السياسة الجبائية٠

النظرية الكنزية تقترح من اجل محاربة البطالة:

- زيادة النفقات العمومية إلى مستوى الإيرادات الضريبية الثابتة٠
- أو تخفيض الضرائب إلى مستوى النفقات العمومية٠

ولنبين فعالية السياسة الجبائية من وجهة النظر الكنزية نقترح النموذج التالي في حالة اقتصاد مغلق وأسعار ثابتة:

1-1-1- مضاعف الإنفاق الحكومي (مضاعف الجبائي) :

يكتب التوازن الكلي على الشكل:

$$Y = C + I + G.......(1.\mathbf{III})$$

$$C = cY + C_0$$

حيث: Y الدخل المتاح ٠

$$Y_d = Y - T$$

$$\Rightarrow Y = c(Y - T) + C_0 + I + G \quad ....(2.\mathbf{III})$$

نفرض أن I و T ثابتان ومنه DI و DT يساويان صفر٠

$$\Rightarrow \Delta Y = c(\Delta Y - \Delta T) + \Delta G + \Delta I$$

$$\Delta Y = c\Delta Y + \Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}\Delta G \quad ....(3.\ \mathbf{III})$$

زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل بنسبة أكبر، لدينا:

$$\frac{1}{1-c} > 1$$

لأن $1 > c > 0$

هذه السياسة يكون لها نفس الأثر في حالة ما إذا زاد الاستثمار الخاص. يسمى هذا المضاعف بالمضاعف الجبائي(أو مضاعف الإنفاق الحكومي).

1-1-2- مضاعف الضرائب:

بنفس الطريقة السابقة نحسب مضاعف الضرائب، حيث يكون له تأثير معاكس للمضاعف الجبائي في حالة زيادة الضرائب (ينخفض الدخل).

من اجل نفقات ثابتة، مضاعف الضرائب يؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل إذا انخفضت الاقتطاعات التي تقوم بها الدولة ولكن بشرط بقاء النفقات العمومية ثابتة (لا تعدل) .

لتكن المعادلة:

$$Y = cY_d + C_0 + I + G.......(4.\ \mathbf{III})$$

$$Y_d = Y - T$$

$$Y = cY - cT + C_0 + I + G$$

$$= \frac{1}{1-c}(C_0 - cT + I + G)$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{1-c}(\Delta C_0 - c\Delta T + \Delta I + \Delta G) \quad ....(5.\ \mathbf{III})$$

فرضا $\Delta I = 0$ و $\Delta G = 0$:

$$\Rightarrow \Delta Y = \frac{-c}{1-c}\Delta T.......(6.\ \mathbf{III})$$

من العبارة السابقة نلاحظ أن تغير مستوى الإنتاج يكون في اتجاه معاكس لتغير مستوى الضرائب، وعليه يمكن القول أن زيادة الاقتطاعات الجبائية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج والدخل و الاستثمار.

كما نلاحظ أن قيمة مضاعف الضرائب اقل من قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$\frac{c}{1-c} \langle \frac{1}{1-c} \quad \text{لأن} \quad 0 < c < 1$$

إن مقارنة مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب تبين أن زيادة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، حيث يرجع السبب الرئيسي لذلك إلى أن النفقات الإضافية تترجم مباشرة إلى ارتفاع في الطلب، بينما تخفيض الضرائب تؤدي أولا إلى ارتفاع في الدخل المتاح، هذه الزيادة التي لا تترجم بزيادة الطلب إذا فضل الأعوان الاقتصاديين تحقيق إدخار نقدي.

1-1-3- مضاعف الميزانية المتوازنة:

عندما تكون الاحتياجات العمومية في حاجة إلى نفقات إضافية، عندئذ يمكن تمويلها عن طريق ضرائب إضافية تكون بنفس مبلغ هذه النفقات(الهدف هو الحفاظ على توازن ميزانية الدولة)٠ في هذه الحالة هل يمكن أن نتكلم عن أثر المضاعف ؟

مما سبق يمكن أن نكتب:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}(\Delta C_0 - c\Delta T + \Delta I + \Delta G)$$

$$= \frac{1}{1-c}(\Delta G - \Delta T)$$

من اجل $\Delta G = \Delta T$ لدينا :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}(\Delta G - c\Delta G)$$

$$= \frac{1-c}{1-c}\Delta G$$

$$\Rightarrow \Delta Y = \Delta G$$

الزيادة المتوازنة للميزانية تؤدي إلى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والتي تكون مساوية لمستوى النفقات العمومية٠ المضاعف في هذه الحالة يكون مساويا للواحد، يعني هذا أن الإنتاج يزداد بنسب مساوية لزيادة النفقات العمومية.

1-2- حالة اقتصاد مفتوح مع تدخل الدولة:

يرى كينز أن الصادرات تكون مستقلة عن الدخل $(x=x0)$ ، بينما تكون الواردات دالة متزايدة للدخل أي: $M = mY + M_0$

نفرض أيضا أن الضرائب تكون دالة خطية للدخل:

$$T = tY + T_0$$

حيث : $0 < t < 1$

لدينا:

$$Y + M = C + I + G + X ....(7.\ \mathbf{III})$$

$$C = c(Y - T) + C_0$$

$$Y = \left[c\left(Y - (tY = T_0)\right) + C_0\right] + I + G + X - (mY + M_0)$$

$$Y = (c(1-t) - m)y + I + G + X + cT_0 + C_0 + M_0 ....(8.\ \mathbf{III})$$

نفرض أن الاستثمار والصادرات ثابتان:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c(1-t) + m}\,\Delta G ....(9.\ \mathbf{III})$$

هذه العبارة تبين أن مضاعف الانفاق الحكومي في حالة ضرائب نسبية واقتصاد مفتوح يكون اضعف من حالة ضرائب جزافية.

من أجل $t < 1$ و $m < 1$: نجد

$$\frac{1}{1 - c(1-t) + m} < \frac{1}{1 - c}$$

2- آلية مضاعف الإنفاق العام

يستند التحليل الكينزي في إظهار العلاقة بين التغيرات في الطلب والناتج إلى ألية المضاعف ، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في إظهار مدى فعالية أدوات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي ، ويدور حول ذه الآلية الكثير من الجدل والتضارب ، وذلك فيما يخص قيمة المضاعف و طبيعته إن كان ايجابيا أم سلبيا ، وذلك يرجع بالأساس إلى الافتراضات التي ينطلق منها كل طرف ، ويبرز أثر الإزاحة كأحد أهم المؤثرات السلبية على قيمة المضاعف ومن ثم فهو أحد أهم الحجج التي يستند إليها معارضو السياسة المالية التوسعية بحكم أنه يعبر عن إبعاد القطاع العام للقطاع الخاص عن النشاط الاقتصادي .

2-1- مضاعف الإنفاق العام

2-1-1- مفهوم مضاعف الإنفاق العام :

يعتبر الاقتصادي الانجليزي "ريتشارد كاهن " أول من أشار إلى فكرة المضاعف ، وذلك في مقال له عنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي و البطالة "المنشور سنة 1931 ، إذ أكد فيه أن الوظائف الأولية

هي الوظائف الناتجة عن الاستثمار الجديد ،في حين أن الوظائف الثانوية هي التي تنتج عن إنفاق أولئك الموظفين الجدد ، إذ أن كل عامل إضافي يوظف نتيجة استثمار جديد وخلق دخول جديدة ، ولخص "كاهن " هذه العملية المتسلسلة والتراكمية بما سماه "مضاعف التوظيف" والذي يسمح حسبه بقياس أثر الاستثمارات الجديدة على حجم التوظيف [1].

واستنادا إلى ذلك بنى كينز تحليله حول المضاعف والذي يعرف بأنه ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي ، حيث يكون الإنفاق الإستهلاكي أساس عملية المضاعف ، ونتيجة لذلك فإن كينز يربط حجم المضاعف بالدوافع النفسية للأفراد والتي تؤثر على حجم استهلاكهم ,

ومن هذا المنطلق فإن الإنفاق الحكومي يشير إلى ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير الإنفاق العام ، وحسب كينز فإن الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يؤثر بشكل كبير على حجم المضاعف ، فهو يشير إلى نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الدخل ، وبالتالي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف ، ويشير كينز إلى أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري المتاح ، لكن تعرضت هذه الفكرة للإنتقاد من طرف كل من "فريدمان" و "مودجيلاني" اللذان أكدا على أن هناك فرق بين أثر الدخل الدائم وأثر الدخل العابر ، وأن الاستهلاك يبين على أساس الواقع الحالي والمستقبلي الذي يتوقع المستهلكون أن يكون عليه الدخل .

2-1-2- أساسيات حول مضاعف الإنفاق العام:

في إطار اختلاف أنواع التحليل الاقتصادي بين تحليل ساكن وتحليل ديناميكي نجد نوعين من مضاعف الإنفاق العام[1]:

أ- **المضاعف الساكن :** يعرف بأنه التغير المباشر في حجم الناتج نتيجة تغير الإنفاق العام ، وذلك يعني أنه لا توجد فترة زمنية بين التغير في الإنفاق العام والتغير في حجم الناتج ، وتظهر علاقة المضاعف الساكن كمايلي :

$$\alpha = \frac{1}{1-c+m} \quad \leftarrow \quad \Delta y = \frac{1}{1-c+m}(\Delta G)$$

ب- **المضاعف الديناميكي:** ونعني به التغير في حجم الناتج ، وذلك بشكل غير مباشر، بل أن ذلك يكون نتاج عملية تراكمية عبر الزمن وبالتالي وجود فترة تأخير زمني تعتبر فجوة زمنية بين فترة التغير في الإنفاق العام وفترة التغير الكامل في حجم الناتج .

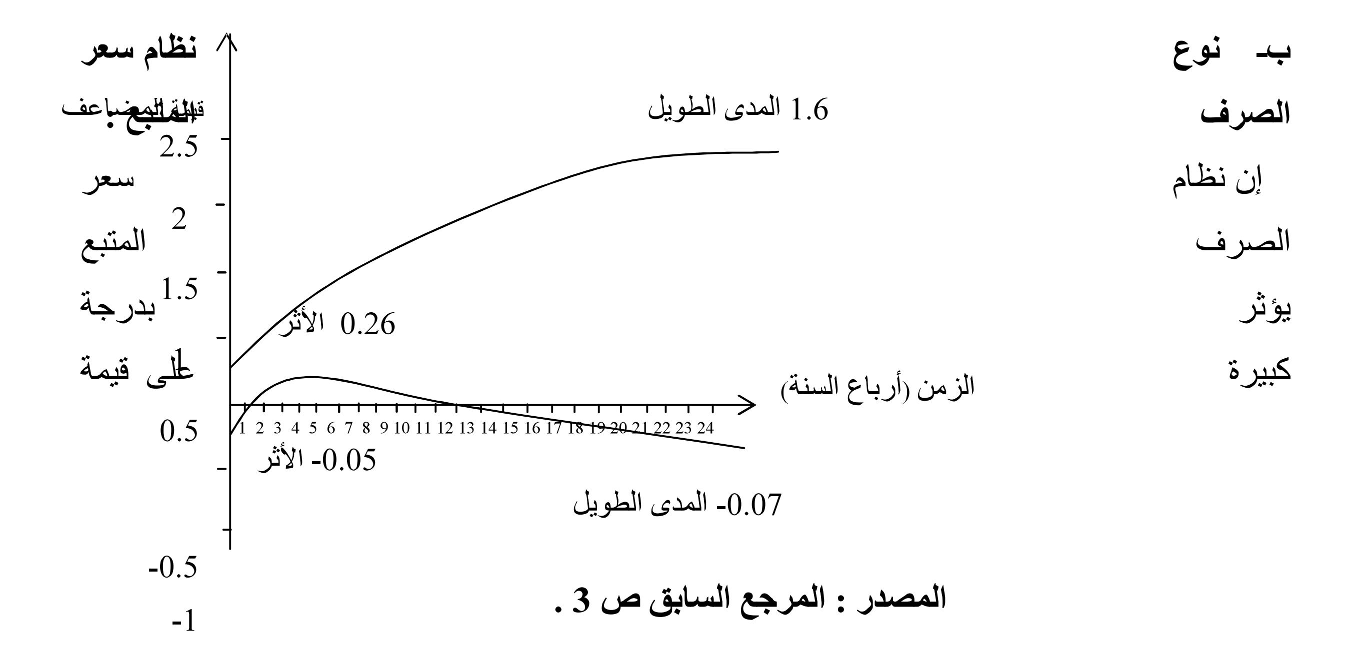
3-1-2- محددات مضاعف الإنفاق العام :تتأثر قيمة مضاعف الإنفاق العام و طبيعته ومن ثم فعالية السياسة المالية عموما بعديد من العوامل منها:

[1] Jean-José Quilès et autres : Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés, 2 ème édition, édition Bréal, 2006, p 148.

[1] DN Dwivedi : Macroeconomics: theory and policy ,2n d edition,tata McGraw hill edition, India, 2003,p88.

أ- **درجة انفتاح الاقتصاد :** الاقتصاد المنفتح على الخارج، هو كل اقتصاد يشكل فيه مجموع الصادرات و الواردات ما يساوي أو يفوق 60 **%** من إجمالي الناتج المحلي [12] ،ويرتفع مضاعف الإنفاق العام في الدول ذات اقتصاد مغلق عنه في الدول ذات اقتصاد مفتوح ، أشارت النتائج كما يوضحها الشكل رقم **03** أن الدول ذات الاقتصاد المغلق قدر مضاعف الأثر ب 0,26 و وصل الى ما قيمته 1,6 على المدى الطويل ، أما الدول ذات الاقتصاد المفتوح فقد قدر مضاعف الأثر ب 0,05- و على المدى الطويل قدر ب0,07 - ،وهذه النتائج جاءت مطابقة للنظرة الكينزية والتي تشير إلى أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي ف دول ذات اقتصاد مفتوح إلى انخفاض قيمة المضاعف بسبب زيادة حجم الواردات التي تعتبر تسربا لدخل اي تؤدي إلى خروج جزء من الدخل عن دائرة الطلب الكلي [1].

الشكل رقم 12 :المضاعف التراكمي في ظل اقتصاد مغلق واقتصاد مفتوح .



المصدر : المرجع السابق ص 3 .

ب- نوع نظام سعر الصرف المتبع : إن نظام سعر الصرف المتبع يؤثر بدرجة كبيرة على قيمة المضاعف ، وذلك تبعا لما جاء به نموذج "منديل –فيليمنغ" ، إذ ترتفع قيمة مضاعف الإنفاق العام وفعالية

[2] Ethan Ilzetzki and others: how big are fiscal multipliers? Centre for economic policy research, policy insight n°39, 2009, p3.

[1] نفس المرجع السابق ص 4 .

السياسة المالية في ظل نظام سعر صرف ثابت وتنخفض في ظل سعر صرف مرن ، وتعتبر تجربة الو.م.أ خير دليل على ذلك إذ أنه وقبل سنة 1980 لما كانت تتبع نظام سعر صرف ثابت مثل في نظام "بريتون و ودز" حيث كان سعر صرف الدولار بالنسبة للذهب ثابتا قدر مضاعف الأثر ب 1,1 ومضاعف المدى الطويل 1,52 ،أما بعد سنة 1980 و انهيار نظام "بريتون و ودز" وإتباع الو.م.أ نظام سعر صرف مرن ،فقد قدر مضاعف المدى الطويل ب 0,4[1].

ج- التباطؤ في اتخاذ القرارات :

إن التباطؤ في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق و الإنتاج يكون مؤثرا على قيمة المضاعف كما يلي:

ج-1-التباطؤ في الإنفاق : يتجلى التباطؤ في الإنفاق في الفترة الزمنية الفاصلة بين مقبوضات الفرد المستهلك لدخله و مدفوعاته وهذا مايؤدي إلى تأخر أثر المضاعف ، ونفس الشيء ينطبق على برامج و خططا إنفاق التي تقرها دولة ما لتحفيز الاقتصاد و تحقيق النمو الاقتصادي ، إذ أنه هناك فترات تأخير زمني متعددة تتخلل عملية المضاعف ، ابتداء من إقرار هده الخطط و البرامج ثم المصادقة عليها في البرلمان إضافة إلى الفترة اللازمة لإعداد خطة تنفيذ وتوزيع قيمة البرامج على مختلف أنواع الإنفاق العام ، وهذا ما يؤدي إلى التأثير والحد من قيمة المضاعف على المدى القصير .

ج-2- التباطؤ في الإنتاج : إن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي كأثر ثانوي ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المخزون لدى المنتجين وهو ما يدفعهم إلى العمل على رفع الناتج للاستجابة إلى الطلب المتزايد وذلك قد يتطلب توظيف عمال جدد و استخدام رأس مال أكثر ، وهذا ما يستغرق فترة زمنية طويلة بفعل انخفاض مرونة العرض ، أي أن استجابة العوامل الاضافية يكون بشكل متباطئ وهذا ما من شأنه التأخير في عملية المضاعف .

د- الأسواق المالية :

تؤثر الأسواق المالية على قيمة المضاعف و طبيعته في الحالات التالية[2]:

- درجة تطور الأسواق المالية :تؤثر درجة تطور الأسواق المالية على قيد السيولة لدى الأفراد ، إذ أن الأسواق المالية الناشئة لا تسمح بتخفيف الاستهلاك بحكم قلة كفاءتها و بالتالي انخفاض توجها لأفراد إلى الاستثمار فيها وهذا ما يرفع قيمة المضاعف .

- مدى قدرة الحكومة على تمويل العجز الحكومي: إذ أنه هناك دول لا تستطيع تمويل عجزها المالي إلا باللجوء إلى طرح سندات حكومية التدخل في السوق المالي وهذا ما يرفع من أسعار الفائدة و ويحد من أثر المضاعف ،كما أنه هناك دول تلجأ إلى تمويل عجزها عن طريق ادخاراتها المحلية و هو ما يساعد على رفع قيمة المضاعف .

[1] Antonio Spilimbergo and others: op-cit,p4.

[1] نفس المرجع السابق ص ص4،5 .

هـ تتأثر قيمة المضاعف على المدى الطويل بشكل كبير **بدرجة الإحلال بين عنصر العمل و عنصر رأس المال** وذلك يتعلق خاصة بالاستثمارات العامة ، إذ أنه إذا لم يكن هناك إحلال بين عنصري الإنتاج :العمل و رأس المال فإن زيادة الاستثمارات العامة تؤدي إلى تراكم مخزون رأس المال على المدى الطويل ، يقابله زيادة في حجم العمالة و بالتالي ارتفاع قيمة المضاعف بحكم أن ذلك يزيد من خلق دخول جديدة وعن طريق الإنفاق الاستهلاكي تستمر الزيادة في حجم الناتج ، أما إذا كان هناك إحلال بين عنصر العمل وعنصر رأس المال باتجاه هذا الأخير ، فإن أي ارتفاع في الاستثمارات العامة تؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال في المستقبل و زيادة حجم البطالة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال في المستقبل وزيادة حجم البطالة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أثر المضاعف على المدى الطويل[1].

و- أثر الإحلال وأثر الثروة :

يقصد بأثر الثروة إحساس الأفراد و العائلات عند ارتفاع الإنفاق العام بأن دخولهم قد زادت و أن ثروتهم قد ارتفعت وهذا ما يزيد من توجههم إلى الاستهلاك، أما أثر الإحلال فيقصد به إحلال الأفراد العمل بالراحة عند ارتفاع قيمتها الحدية .

ويكمن أثر الإحلال وأثر الثروة على قيمة المضاعف الإنفاق العام من خلال حجم التكامل أو الإحلال بين الاستهلاك العام و الراحة من جهة أخرى ، حيث يكون مضاعف الإنفاق العام موجبا ويفوق الواحد إذا كان هناك تكامل بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص ويكون هناك إحلال بين الاستهلاك والراحة ، حيث أنه عن طريق أثر الثروة يرتفع مضاعف الإنفاق العام[2] .

ويكون المضاعف سالبا إذا كان هناك إحلال بين الاستهلاك الخاص و الاستهلاك العام ، و وجود تكامل بين الاستهلاك العام و الراحة ، حيث أنه إذا إرتفع الإنفاق العام تكون هناك إزاحة لاستهلاك القطاع الخاص إضافة إلى انخفاض رغبة الأفراد في العمل و توجههم إلى الراحة ، وبهذا الشكل يفوق أثر الإحلال أثر الثروة و يكون بذلك مضاعف الإنفاق سالبا .

ي- درجة تقدم الاقتصاد "مستوى الدخل" :

ترتفع قيمة الإنفاق العام في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع ،وتنخفض في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، إذ أثبتت دراسة أجريت على 45 دولة منها 20 دولة ذات دخل مرتفع و 25 دولة نامية ذات دخل منخفض خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 2007 أن مضاعف الأثر في الدول

[1] Louis Corchon : The long-run Keynesian multiplier, economics bulletin, vol3,n° 416, 2003, pp1.2.
[2] [2]Juha Tervala : the fiscal multiplier : positive or negative ? Aboa centre for economies, discussion paper n°34 , 2009, pp 2.3 .

مرتفعة الدخل بـ 0.25 وعلى المدى الطويل قدر بـ 1.04 ، أما بالنسبة للدول منخفضة الدخل فقد قدر مضاعف الأثر بـ 0.04 وعلى المدى الطويل قدر بـ 0.79 [1] .

2-2- أثر الإزاحة

2-2-1- مفهوم أثر الإزاحة :

يقصد بأثر الإزاحة إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي و الفكرة الرئيسية التي تفسر هذا التعريف هو مشكلة ندرة الموارد ، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة[2].

وحسب النظرة الكينزية فإن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد تؤدي إلى الحد من البطالة و جعل المستهلكين يحسون بارتفاع دخولهم ، وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم ينخفض الاستثمار مشكلا ما يسمى بـ "أثر الإزاحة "، فإذا مول هذا الإنفاق عن طريق الضرائب فإن الارتفاع في معدلات الفائدة سيكون منخفضا تماما كالارتفاع القليل في حجم الناتج ،أما إذا قوبل هذا الإنفاق بزيادة في عرض النقود فذلك لن يؤدي إلى أي تغير في معدلات الفائدة ،أما إذا مول الإنفاق عن طريق الدين العام بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى بروز نوعين من أثر الإزاحة :

-**أثر الإزاحة الحقيقي :** إذ أنه نتيجة لرفع الإنفاق العام عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و انخفاض الاستثمار الخاص الحقيقي .

-**أثر الإزاحة المالي :** نتيجة للجوء غلى الاقتراض بسندات حكومية لتمويل الإنفاق العام ، فإن عرض السندات الحكومية في السوق المالي يزداد ويرتفع معها معدلات الفائدة بشكل يزيح القطاع الخاص من السوق المالي ، إذ أنه وتبعا لنظرية تفضيل السيولة فإن زيادة عرض السندات الحكومية مع ثبات المخزون النقدي يدفع بالأفراد إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة لحيازة السندات الحكومية غير السائلة ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص سواء في السوق المالي أو في القطاع الخاص .

لكن فرضية التكافؤ التى جاء بها ريكاردو من قبل أو أعيد إحياؤها من طرف العديد من الاقتصاديين في الفكر الاقتصادي الحديث تختلف عما جاء به التحليل الكينزي ، إذ تؤكد أن التوسع في الإنفاق العام بطرح سندات حكومية –أي زيادة عرض الأصول المالية – المؤدي إلى العجز الحكومي ليس له أثر على النشاط الاقتصادي ولا على معدلات الفائدة ، وذلك لافتراضها رشادة المستهلكين الذين يتوقعون ارتفاعا في

---

[1] Ethan Ihzetzki and others : op-cit, p2.

[2] Leanne Ussher: do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature, new school for social research , working paper n°3, 1998, p3.

الضرائب مستقبلا ومن ثم لا يزيدون من استهلاكهم وإنما يتوجهون إلى السوق المالي قصد تعظيم ثروتهم ـ زيادة الطلب على الأصول المالية ـ ،وهو ما من شأنه إعادة التوازن بين العرض والطلب على الأصول المالية ومن ثم لا تتغير معدلات الفائدة .

2-2-2- دراسة تجريبية حول أثر الإزاحة :

يشير نموذج الدورات التجارية الحقيقية إلى أن ارتفاع الإنفاق العام لا أثر له على الاستهلاك الخاص بل يؤدي إلى انخفاضه وهو في ذلك يستند إلى فرضية التكافؤ لريكاردو ،لكنه يؤكد على أن ذلك الارتفاع في الإنفاق العام يكون له أثر إيجابي على الاستثمار الخاص ، حيث انه يؤدي في بادئ الأمر إلى ارتفاع حجم العمالة وبالتالي ارتفاع في الاستثمار ، وذلك يكون بشكل خاص إذا كان هناك تكامل بين عنصر العمل وعنصر رأس المال .

في حين أن نموذج " IS-LM" الذي يحمل التصورات الكينزية ، فهو يؤكد على أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص ، لكن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص وبالتالي بروز أثر الإزاحة [1] .

ويدخل تأثر معدلات الفائدة نتيجة تغير في الإنفاق العام ضمن الأثر الديناميكي لسياسة الإنفاق العام ، وأكد بارو في دراسة أجرها 1984 على الو.م.أ إلى أن الارتفاع العابر في الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية [2] ، ويرى أن أوقات الحرب خير مثال على ذلك إذ أن التغير في معدلات التضخم يفوق التغير في معدلات الفائدة الاسمية ،وذلك عكس ما جاء به النيوكلاسيك من أن الارتفاع الدائم في الإنفاق العام ليس له أي أثر على معدلات الفائدة الحقيقية ، وأن الارتفاع العابر هو الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية[3] .

وفي اطار دراسة مدى تأثير الإنفاق العام على القطاع الخاص سواء الاستهلاك او الاستثمار ، أجريت عدة دراسات نظرية و تجريبية اختلفت نتائجها وذلك كما يوضحه الجدول رقم 01.

وفي دراسة شملت 145 دولة خلال الفترة 1960 إلى 2007 ، لوحظ أن الاستهلاك الحقيقي الخاص للفرد نمى بمعدل سنوي قدر بـ 1.34% ، في حين معدل الاستثمار الخاص للفرد نمى بـ 0.72%، أما معدل نمو الفرد من الإنفاق الحكومي فقد شهد معدل نمو سالب قدر بـ 0.02- وهذا يعني أن الإنفاق العام على علاقة عكسية مع كل من الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص ، وذلك بخلاف ما قد جاء به كل من نموذج الدورات التجارية الحقيقية و نموذج " IS-LM" .

[1] Davide Furceri, Ricardo Sousa : The impact of government spending on the private sector: crowdingout versus crowding in effects, economic policy research unit, working paper n°6,2009, p2.
[2] Gregory Mankiw : government purchases and real interest rates, journal of political economy, Vol95,n°2,April1984,p404.
[3] Ibid : p414.

الجدول 01 : الدراسات التجريبية حول أثر الإزاحة (أثر ارتفاع الإنفاق العام)

Davide furceri, Ricardo Sousa : op-cit, p17المصدر

صاحب الدراسة (السنة)	منهجية الدراسة	البلد المعني بالدراسة	الأثر على الاستهلاك الخاص	الأثر على الاستثمار الخاص
Afonso and Sousa (2009)	Var	الو.م.أ، بريطانيا وإيطاليا	غير مؤثر	سلبي
Bian and Girard (2005)	Var	فرنسا	إيجابي	إيجابي
Blanchard and Perotti (2002)	Var	الو.م.أ	إيجابي	إيجابي
Afonso and Sousa (2009)	Var	البرتغال	سلبي	سلبي
Burnside et al (2004)	Var	الو.م.ا	غير مؤثر	إيجابي
Edelberget al (1999)	Var	الو.م.أ	سلبي	إيجابي
Perotti (2004)	Var	أستراليا، كندا، ألمانيا و بريطانيا	إيجابي	غير مؤثر
Fatas and Mihov (2001)	Var	الو.م.أ	إيجابي	غير مؤثر
Giordano et al (2007)	Var	إيطاليا	إيجابي	إيجابي
Mounford and uhlig (2004)	Var	الو.م.أ	غير مؤثر	سلبي
Ramey and Shapiro (1998)	Var	الو.م.أ	سلبي	-
Aschauer (1989)	سلاسل زمنية	الو.م.أ	-	إيجابي
Barro (1991)	Var	الدول المتقدمة والنامية	-	سلبي

المبحث الثالث: النفقات العمومية في نماذج النمو الاقتصادي (نموذج بارو 1990).

قدم بارو نموذجا للنمو أين تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك في النمو، و هناك أعمال أخرى في السلاسل الزمنية وخاصة أعمال *Aschauer(1989)* باستعماله معطيات أمريكية مقدمة من أجل إثبات الترابط الايجابي بين الإنفاق العام والنمو، وفي هذا التحليل المقترح من طرف *Aschauer* تمثل في إثبات وجود خارجية للنفقات العامة تسبب مردوديات سلمية متزايدة في دالة الإنتاج، وأعمال *Raghi 1996* الذي استعمل في نموذجه النفقات العامة كمتغير داخلي يتحكم فيه في دالة الإنتاج، ولكنه أهمل الفرضيتين الأساسيتين لـ*Barro* وهما: وجود قطاع وحيد للإنتاج والمردودية السلمية الثابتة.

بارو يفترض أن نفقات المنشآت ترفع من إنتاجية رأس المال وتكون إذن عامل إنتاج خارجي للمؤسسة، فالنفقات تكون ممولة عن طريق الضرائب بصورة تجعل في كل مرة المؤسسة ترفع من رأسمالها، فهي تنمي إنتاجها وترفع إذن من النفقات العمومية .

ففي العوامل الخارجية وبمجرد المؤسسة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار في تغطيتها تراكم رأس المال العمومي المتولد عنها فإنه سينتج نموا ضعيفا جدا في التوازن التنافسي اللامركزي.

1- الخارجية والانحراف الجبائي (externalité et distorsion fiscal).

في الاقتصاد غير المركزي نفرض أن يكون حجم الدولة α ولدينا مجموعة من المعدلات الضريبية النسبية المفروضة على الأفراد $(\tau_1, \tau_2 ...., \alpha, ...\tau_n)$ المقتطعة من أرباحهم الحقيقية.

حيث دالة الإنتاج المكثفة:

$$y = Ak^{1-\alpha} g^{\alpha} \quad ....(10.\ \mathbf{III})$$

وعند حساب الأعوان الخواص للإنتاجية الحدية لرأس المال الصافي من الضرائب والاستهلاك أي المنفعة الحدية للاستهلاك فإنهم لا يصلون إلى المستوى الأمثل للنمو في هذا التوازن التنافسي وذلك لوجود الخارجية وهنا يرى الأعوان الخواص أنه كلما أرادوا الاستثمار أكثر كلما ارتفع إنتاجهم دون أن يولوا أثر ذلك على توسع القاعدة الجبائية والنفقات الإنتاجية. فالإنتاجية الحدية لرأس المال في الاقتصاد غير المركز تكون[1]:

$$Pmk_{privée} = (1-\alpha)\, A^{\frac{1}{1-\alpha}} \left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

أما معدل النمو الخاص:

$$\gamma_{privée}^{prop} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)(1-\alpha)\, A^{\frac{1}{1-\alpha}} \left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right] \quad ....(11.\ \mathbf{III})$$

و في حالة ما إذا كان التوازن تنافسي: فإن المخطط الاجتماعي هو الذي يختار المسارات الزمنية ذات الطبيعة الضريبية من أجل تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية.

في نموذج *Barro* دالة الإنتاج هي شكل من نموذج *AK* وتعطى كما يلي:

$$y = Ak^{1-\alpha} g^{\alpha} \Rightarrow \qquad y = Ak^{(1-\alpha)} (\tau y)^{\alpha}$$

ومنه

$$y^{(1-\alpha)} = Ak^{(1-\alpha)} \tau^{\alpha}$$

$$y = \left[A^{\frac{1}{1-\alpha}} \tau^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \right] .k$$

ومنه معدل النمو الأمثلي:

$$\gamma_{Opt} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)\, A^{\frac{1}{1-\alpha}} \left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right] \quad ....(12.\ \mathbf{III})$$

---

[1] *Philippe Darreau, Croissance et politique économique, 1er edition 2003, p93.*

نخلص من هذا أن معدل النمو في التوازن غير المركزي ليس أمثليا، لأن الأعوان الخواص لا يأخذون بالحسبان بأن الزيادة في الإنتاج لها أثر على الجباية والنفقات العامة الإنتاجية، كما أن معدل نمو القطاع الخاص أقل من معدل النمو المركزي وذلك مهما كان حجم الدولة. ومن أجل تصحيح هذه الخارجية فإن النظرية الاقتصادية تقترح آليات مصححة تعتمد على الإعانات والضرائب، الهدف منها هو إعادة تخصيص الموارد حيث تتدخل الدولة باستخدام نظام الإخضاع للضريبة والإعانات ،وبالتالي فاحتمال وجود وفورات خارجية يبرر تدخل الدولة ودفعها لتكاليف اجتماعية.

أ. إعانات الإنتاج: الدولة تقوم بتقديم إعانات من أجل التحفيز على للإنتاج بمعدل $\frac{\alpha}{1-\alpha}$ وفي هذه الحالة يصبح معدل النمو الخاص مركزيا.

$$\gamma^{sub}_{privée} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)\,A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right]$$

ومنه هذه الإعانات ترفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال من أجل الوصول إلى المستوى الأمثل حيث:

$\gamma^{sub}_{prvée} = \gamma_{Opt}$ و هذا لغرض التحفيز على الاستثمار.

ب.الدفع الجزافي: وهو عبارة عن ضريبة مباشرة على الهيئات والمؤسسات التي تشغل مستخدمين على أساس مجموع الأجور والمرتبات والمعاشات الريوع العمرية.ويرمز له بالرمز τ^{L}.

في الاقتصاد الجزئي الساكن نعلم أن الدفع الجزافي لا يحدث أي انحراف، وفي هذه الحالة فإن مشكل المستهلك يتمثل تعظيم دالة المنفعة:

$$Max/\,c:\; w = \int e^{-\rho t}\,\frac{c^{1-\sigma}-1}{1-\sigma} \quad sous \quad Dk = f(k) - c - \tau^{L}$$

ومعدل النمو الخاص هو ....(13. III)

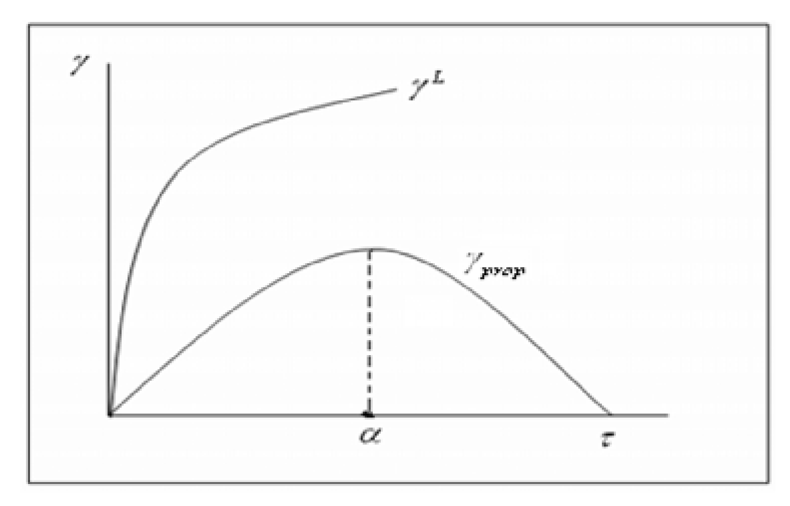
$$\gamma^{sub}_{privée} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\alpha)\,A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right]$$

وباعتبار أن حجم الدولة أمثليا فإن $\alpha = \tau$ وفي هذه الحالة فإن $\gamma^{L}_{privér} = \gamma_{Opt}$.

تدخل الدولة هنا يتم تبريره بضرورة المحافظة على المساواة السابقة، وذلك عن طريق تأميم المؤسسات الاحتكارية في حالة ظهور وضعية احتكارية، كما أن البيع عند مستوى التكلفة الحدية سيؤدي إلى ظهور عجز في نفقات الاستغلال بالمؤسسة، وهو ما يستدعي تدخل الدولة عن طريق تقديم إعانات الاستغلال والتي يتم تمويلها عن طريق الضرائب.

إن ارتفاع $\frac{g}{y}$ يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال التي بدورها تؤدي إلى زيادة معدل النمو، وبما أن الضريبة عبارة عن دفع جزافي فإن الأثر يكون سلبي على إنتاجية رأس المال الخاضع للضريبة.

الشكل رقم(13): منحنى يمثل الضرائب النسبية والدفع الجزافي.



المصدر: *Philippe Darreau, Croissance et politique économique,1er edition 2003, p96.*

من أجل $\tau \neq \alpha$ فإن الضريبة المباشرة لا تقودنا إلى المستوى الأمثل، حسب تحليل الاقتصاد الجزئي فهي المفضلة لأنها وحيدة وهي تتسبب في عدم التحفيز على العمل والاستثمار وتعمل على تصحيح الاختلالات ونقاط الضعف في السوق كالخارجية *Externalité* ، فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار وأن كانت تبدو في ظاهرها خسارة ونقصا في إيرادات الميزانية، إلا أنها وعلى المدى البعيد والمتوسط تؤدي إلى مجال النمو الأمثل، وفي نموذج بارو هناك نوعين من الانحرافات :

الأول ناتج عن الضريبة النسبية: الضريبة على الدخل لا تحفز الأعوان على الاستثمار وهي دائما موجودة حتى ولو غابت الخارجية.

الثاني ناتج الخارجية للنفقات العمومية : أي أن المستثمرون لا يأخذون في اعتباراتهم الانعكاسات الناتجة عن زيادة النفقات العمومية الإنتاجية على القاعدة الجبائية، وهذا الاختلال هو دائما متغير ويرتبط بإنتاجية النفقات العمومية.

- إذا كانت $\frac{Dy}{Dg}=1$: الخارجية منعدمة، وفي هذه الحالة الإنتاجية الحدية لرأس المال في التوازن التنافسي تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال الأمثل بحيث لا يوجد التواء ناتج عن الخارجية.
- إذا كان حجم الدولة كبيرا $\left(g/y\rangle\alpha\right)$،أي: $\frac{Dy}{Dg}\langle 1$، الانحراف الثاني ناتج عن الخارجية السلبية التي لا تشجع على الاستثمار، أما في الانحراف الأول فالضريبة تحفز على الاستثمار.والضريبة على الدخل

تسمح بتعويض الخارجية السلبية وذلك بتبريد حماس المستثمرين عن طريق إخضاعهم لمعدلات الضريبة.

- إذا كان حجم الدولة صغيرا $\left(\frac{g}{y}\langle\alpha\right)$، أي $\frac{Dy}{Dg}\rangle 1$ ومنه الانحراف الثاني ناتج عن الخارجية الموجبة وهي تشجع الأعوان على الإنتاج والاستثمار، أما الانحراف الأول (الجباية) فهي لاتحفز الأعوان على الاستثمار.

-إذا كان حجم الدولة أمثلا $\left(\frac{g}{y}=\alpha\right)$ و $\frac{Dy}{Dg}=1$، فإن الخارجية منعدمة ، أما الانحراف الأول الناتج عن الجباية فهي تشكل نوع من عدم التحفيز على الاستثمار.

هذا التحليل يعطينا بعض الاستنتاجات حول العلاقة بين السياسة الجبائية المثلى والنمو في اقتصاد مختلط (بدون وجود مخطط رشيد قادر على إدخال الخارجية)، و تتمثل الإشكالية في معرفة ما هي الوسيلة التي تعالج هذه الخارجية.

2- الجباية المثلى حسب طبيعة السلع المعروضة من طرف الدولة :

هناك مظهر مهم لتقويم النفقات العمومية وهو يتعلق بالمستوى الأمثل لأداء السلع العامة وهي تلك التي تستهلك بشكل مشترك من قبل المجتمع.[1]

تقوم الدولة بعرض السلع حسب طبيعتها، وهناك ثلاث حالات:

- إذا كانت السلعة تنافسية ومستبعدة (سلعة خاصة): دالة الإنتاج بالنسبة للأعوان الخواص هي:

$y=Ak^{1-\alpha}g^{\alpha}$ و g معطاة ليكون معدل النمو كما يلي: $\gamma_{privée}=\frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)(1-\alpha)A\left(\frac{g}{k}\right)^{\alpha}-\rho\right]$

دالة الإنتاج بالنسبة للسلطة العامة هي: $y=Ak\left(\frac{g}{k}\right)^{\alpha}$ حيث g/k معطاة.

و معدل النمو:

$$\gamma_{opt}=\frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A\left(\frac{g}{k}\right)^{\alpha}-\rho\right] \quad ....(14.\ \mathbf{III})$$

ومنه نلاحظ أن معدل النمو الأمثل هو أكبر من معدل النمو الخاص.

لنفرض أن حجم الدولة أمثلي، $(\tau=\alpha)$ النمو الأمثل يمكن تحقيقه بواسطة الدفع الجزافي.ومنه تحذف العبارة $(1-\tau)$ في معدل النمو الخاص.

[1] كامل سلمان العاني "الاقتصاد الجزئي، المفاهيم والتطبيقات"، المملكة العربية السعودية 2002 ص558.

● إذا كانت السلعة ليست تنافسية ومستبعدة (سلعة عمومية بحتة): ونعني بعدم المنافسة بأن استهلاك الفرد لهذه السلعة لن يقل من استهلاك الآخرين، في هذه الحالة الكمية الموزعة غير قابلة للتقسيم فالمداخيل عبارة عن الكمية الإجمالية للنفقات العامة (G).

ـ دالة الإنتاج بالنسبة للأعوان هي: $y = Ak^{1-\alpha}G^{\alpha}$ أما معدل النمو: $\gamma_{privée} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)(1-\alpha)A\left(\frac{G}{k}\right)^{\alpha} - \rho\right]$

ـ دالة الإنتاج بالنسبة للدولة هي: $y = A.k.\left(\frac{G}{k}\right)^{\alpha}$ و معدل النمو: $\gamma_{opt} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A\left(\frac{G}{k}\right)^{\alpha} - \rho\right]$

● إذ كانت السلعة تنافسية وغير مستبعدة (سلع عمومية تحدث عرقلة): ونعني بعدم الاستبعاد فهو يشير إلى حقيقة مفادها أن استبعاد أي واحد من استهلاك السلعة مستحيل، ولأن العون يستعمل هذه السلعة فأن الأعوان الآخرين يستغلونها كالطرق، الشبكات... ، نفترض أن استعمال هذه السلعة مع ثروات الاقتصاد ممثل بـ $K = Nk$ ، ونقوم بالنمذجة في هذه الحالة معتبرين بأن المداخيل تنخفض عندما يرتفع K ومنه دالة الإنتاج للأعوان هي:

$$y = Ak\left(\frac{G}{Nk}\right)^{\alpha} \quad ....(15.\ \mathbf{III})$$

بالنسبة للأعوان متغير المراقبة هو k، ويأخذ كمعطى لأثر الازدحام $\left(\frac{G}{K}\right)$ *(congestion)*، لنفترض بأن المخطط أدخل أثر *congestion* في حسابه للإنتاجية الحدية لرأس المال الأمثل، ومنه دالة الانتاج بالنسبة للدولة: $Y = AK^{1-\alpha}G^{\alpha}$

نجد كذلك أن الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص أكبر من الإنتاجية الحدية لرأس المال الأمثل، وذلك لوجود الخارجية السلبية، فتحفيز المنتجين على الاستثمار يؤدي إلى زيادة الزحمة في الخدمات العمومية الذي ينتج عنه عدم فعالية النفقات العمومية ، ويعتبر المخطط دالة الإنتاج في الاقتصاد الكلي من أجل تصحيح هذا الأثر.[1]

وفي إطار غير مركزي فإن الضريبة النسبية يمكن لها إدخال أثر الزحمة المتسبب في عرقلة المنتجين على الاستثمار وتعتبر هنا أفضل من الدفع الجزافي من أجل حجم الدولة الأمثل $(\tau = \alpha)$.إذن الضريبة النسبية تجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال الصافي متساوية مع الإنتاجية لرأس المال الأمثل:

[1] *Philippe Darreau, op-cit p96 .*

$$Pmk_{privée,nette}=(1-\tau)A\left(\frac{G}{K}\right)^{\alpha}=Pmk_{Opt}=(1-\alpha)A\left(\frac{G}{K}\right)^{\alpha} \ldots\ldots (16.\ \mathbf{III})$$

هذه النتيجة تبين قيمة الدفع الجزافي وأثره على إنتاجية رأس المال، *Thomson(1976) ,Barro et Salla I Martin*، أشاروا إلى هذه لحالة الاستثنائية بأنها الحالة العامة للسلع المقدمة من طرف الحكومة، سلع تنافسية، غير مستبعدة، والمزاحمة على استهلاكها.

ومنه الخطر الذي يقع على المؤسسة يرتبط إيجابيا مع ثرواتها عند استعمال المداخيل من $\left(\frac{G}{K}\right)$ التي تتمثل في المستوى الحقيقي للأمن، ومن أجل تحقيق الرفاهية بالنسبة للأعوان يلزم بأن تكون النسبة $\left(\frac{G}{K}\right)$ تبقى ثابتة.

الحل الأمثل هو ذلك المحصل عليه من طرف الحكومة التي تطبق ضريبة نسبية من أجل الحفاظ على ميزانيتها وإبقائها متوازنة، إذن دالة إنتاج المخطط هي نفسها بالنسبة للأعوان بالترتيب حيث:

$$Y = AK\left(\overline{G/K}\right)^{\alpha}$$

بالنسبة للمخطط، أما الأعوان $Y = AK\left(G/K\right)^{\alpha}$ ليكون معدل النمو كما يلي:

$$\gamma_{privée} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A\left(G/K\right)^{\alpha}-\rho\right] = \gamma_{opt} = \frac{1}{\sigma}\left[(1-\tau)A\left(G/K\right)-\rho\right]$$

إذا كانت السلع العمومية خاضعة للازدحام مع دفع جزافي فإن معدل النمو الخاص مرتفع جدا، ومعدل النمو الأمثل نحصل عليه بواسطة الضريبة النسبية بمعدل α، وهذه الفكرة عامة جدا تبين ميزة غير مهملة في أثر الجباية على الدخل.

- إذا كانت السلعة غير تنافسية ومستبعدة (حقوق الملكية) ونفترض بأن النفقات العمومية حققت ارتفاعا مكلفا في حقوق الملكية على ثمرات العمل والاستثمار الخاص.

ونعتبر أن لها آثار إيجابية على الإنتاج ، نرفع من المداخيل $\left(g/y\right)$ وكذلك زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال بالنسبة للأعوان ويتم ذلك بتخفيض معدل الاقتطاع الجبائي من الإنتاجية الحدية لرأس المال.

ومن وجهة نظر المستثمرين فإن الإفراط في حقوق الملكية يجعل شكل النفقات العمومية يزيد من تخصيصه على دخول استثماراتهم، ونتيجة لذلك فإنه كل من يدفع ضريبة إضافية يستحق تخصيص

إضافي، إذن تغيير النفقات العمومية عن طريق حقوق الملكية يكون عن طريق استبدال الدفع الجزافي مع الضريبة النسبية ومنه انتقال المنحنى من γ^{prop} إلى γ^{L} كما في الشكل رقم *02*.

لنفترض الآن أنه يوجد نوعين من النفقات العامة:

-نفقات منتجة (g) التي تستعمل في دالة الإنتاج.

-نفقات غير منتجة (h) والتي تستعمل في دالة المنفعة للأعوان.

هذه النفقات التي تمول من طرف الضريبة النسبية . $\tau ws = \tau_g + \tau_h$

حيث: $\tau_g = g/y$ الجزء المخصص للإنتاج و τ_h النفقات المخصصة للاستهلاك، وهذه الأخيرة تحسن

منفعة الأعوان :
$$W = \int e^{-\rho t} \frac{\left(c^{1-\beta} h^{\beta}\right)^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} \quad ....(17.\ \mathbf{III})$$

و معدل النمو:

$$\gamma_h = \frac{1}{\sigma}\left[\left(1-\tau_g-\tau_h\right)A(1-\alpha)\left(\frac{g}{k}\right)^{\alpha} - \rho\right] ....(18.\ \mathbf{III})$$

حجم الدولة الذي يعظم النمو هو $g/y = \alpha(1-\tau_{h.})$

حجم الدولة الذي يعظم الاستهلاك هو $g/y = \alpha$

تقوم المؤسسة بإيجار النفقات العمومية من أجل تعظيم النمو و يكون الحجم g/y صغيرا جدا إذا أجرت كذلك نفقات عامة للاستهلاك، ومنه جزء من الضرائب لا يتحول إلى نفقات عمومية إنتاجية، الأثر السلبي للضريبة أكبر من الأثر الايجابي للنفقات العمومية الإنتاجية لأن هناك تسرب نحو النفقات غير المنتجة.

الحجم g/y الذي يعظم منفعة المستهلك تقريبا شبيه بذلك الذي يعظم النمو لأن الجباية تتخلى عن g/y وتتحصل على h/y من المنفعة.

من أجل تعظيم المنفعة ، يجب على الحكومة قبل كل شيء إعادة تفعيل الإنتاج من أجل الحصول على نفقات عمومية إنتاجية مثلى $\left(g/y = \alpha\right)$.ثم من أجل تمويل النفقات الاستهلاكية (h)تقوم باقتطاع معدل مرتفع من g/y الذي يخفض النمو مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها .

خلاصة

بعد استعراضنا لنفقات العامة التي تعتبر كأحد أهم مكونات الطلب الكلي،من خلال مفهومها ، تقسيماتها ،ضوابطها و أثارها الاقتصادية للإعطاء نظرة عامة حول النفقات العامة ، والتي تعتبر كأداة من أدوات السياسة المالية ، وانطلاقا من أن النفقات الطلب الكلي فإن سريان ذلك الأثر على الناتج الوطني يكون عبر آلية مضاعف الإنفاق العام ، الذي يظهر العلاقة بين التغيرات في الطلب و الناتج وذلك فيما يخص قيمة المضاعف وطبيعته إن كان ايجابيا أم سلبيا حيث يعتبر أثر الإزاحة من أهم المؤثرات السلبية على قيمة المضاعف .

كما استعرضنا النفقات العامة في نماذج النمو الاقتصادي وهذا عن طريق نموذج بارو أين تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك في النمو .

وعموما فإن اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي لا يعتبر مطلقا ،إذ أنه كما توجد هناك تجارب واقعية تدل على ايجابية أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني ، هناك تجارب واقعية أخرى تدل على وجود أثر سلبي للإنفاق العام على الناتج الوطني ، وهذا ما سنحاول إبرازه في الفصل التطبيقي الفصل الرابع .

الفصل الرابع
تحليل قياسي لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

تمهيد

بناء على الدراسات التي تم تقديمها في الفصول السابقة، نحاول في هذا الفصل جمع كل ما عرض سابقا في نموذج إجمالي .وبهدف إعطاء الدراسة بعدا تطبيقيا بحتا، استعملنا جملة من أدوات الاقتصاد القياسي والتي نستعين بها في التحليل الإحصائي بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي الذي يستند على النظرية الاقتصادية.

و عليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مباحث ثلاث :نستهلها ببعض الدراسات السابقة وتعريف بالطريقة المستعملة في البحث ، ثم إلى تحديد وتقدير النموذج مع تحليل نتائج الانحدار إحصائيا واقتصاديا في المبحث الثاني ، ثم دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا في المبحث الثالث.

المبحث الأول: التحليل التجريبي

1- الدراسات السابقة[1] :

تقدر النماذج الحديثة للنمو والتي تسمى بنماذج النمو الداخلي بأن الدولة يكون لها تأثيرا مباشرا على فعالية القطاع الخاص(الاستثمارات العمومية تساهم في رفع إنتاجية القطاع الخاص)، وفي ظل ذلك يقدم BARRO(1990) نموذجا تلعب فيه النفقات العمومية دورا محركا .

من جهته ASCHAUER(1989 a,b)، وجد علاقة موجبة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي وقد قدم تفسيرا يؤكد فيه وجود تأثيرات خارجية للنفقات العمومية والتي ينتج عنها عوائد سلمية متزايدة في دالة الانتاج الخاصة بالقطاع الخاص.

قدم RAjhi 1996 نموذجا يأخذ بعين الاعتبار النفقات العمومية كعامل للإنتاج في دالة الإنتاج، ولكنه يهمل الفرضيتين الأساسيتين لنموذج BARRO (وجود قطاع واحد للإنتاج و العوائد السليمة الثابتة). بالإضافة إلى ذلك، يفترض بأن النفقات العمومية المدخلة ترفع من الإنتاج في قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع التربية وتكون ممولة بطريقة جزافية. من الناحية النظرية، هذا النموذج ينجح في ضم النفقات العمومية في إطار داخلي مع عوائد سلمية متزايدة، ويبرهن بأن زيادة الإنتاجية لا تكون مجانية.

بين كل من TANZI وZEE (1997)، أن النفقات العمومية يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقتين:

- بطريقة مباشرة، ترفع من مخزون رأس مال الاقتصاد مثلا: الاستثمارات العمومية للمنشآت (infrastructure) التي تكمل الاستثمارات الخاصة .
- بطريقة غير مباشرة: ترفع من الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج المعروضة من طرف القطاعات الخاصة، عن طريق نفقات التعليم (أو التربية)، الصحة وقطاعات أخرى تساهم في تراكم رأس المال البشري.

يجب التذكير أنه في الطريقة الأولى، رأس المال العمومي يكون معرضا لعوائد حدية متناقصة، مثل كل عوامل الإنتاج الأخرى، وعليه يكون الإفراط في الإنفاق الحكومي على المنشآت غير فعال، وبالتالي يجب تحديد النسبة المثلى لتكوين رأس المال العمومي من اجل تطبيق السياسة الاقتصادية.

لم يستطيع كل من DEVARAJAN ،SWAROOP،ZOU (1996) وضع علاقة معنوية بين النمو ومستوى النفقات العمومية (معبرا عنها بحصتها من الناتج الداخلي الخام) .

وجد BARRO (1997) ان النفقات العمومية الاستهلاكية (نسبتها من الـ PIB والمحسوبة بإنقاص نفقات الدفاع والتربية) ترتبط بعلاقة سالبة مع النمو الاقتصادي، وعلى عكس ذلك فقد وجد كل من

[1] DEPENSES PUBLIQUES ET CROISSANCE DES ECONOMIES DE L'UEMOA
Kako Kossivi NUBUKPO Economiste au CIRAD, Montpellier (France)

ZOU،SWAROOP،DEVARAJAN (1996) علاقة موجبة بين نفقات الاستهلاك العمومية (نسبتها من النفقات الكلية) والنمو الاقتصادي.

كما وجد كل من Caseli ، Esquivel و lefont(1996) أيضا تأثيرا موجبا للنفقات العمومية (نسبة مئوية لـ PIB صافية عن النفقات العسكرية والتربية) على النمو الاقتصادي.

لم يجد كل من Easterly ، loayza و Montiel (1997) أي تأثير معنوي لحصة النفقات الاستهلاكية من PIB على النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية .

لم يجد كل من Nelson و Singh (1991) لم يجدوا أي تأثير معنوي للضرائب (تعتبر الضرائب طريقة لتمويل النفقات العمومية) على النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال سنوات 70و80.

كما بينOjo و Oshikoya (1995) أنه في إفريقيا النفقات العمومية المرتفعة تقلص من نمو الناتج الداخل الخام الفردي، وفيم يخص بلدان UEMOA، توصل Tenou(1999) أيضا إلى نفس النتيجة.

اهتم كل من Ghura و Hadj micheal (1996) بعجز الميزانية(طريقة أخرى لتمويل النفقات العمومية) بدلا من النفقات الاستهلاكية العمومية ، ووجدا علاقة سالبة و معنوية لتأثيرها على معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي.

استنتج كل من Morely و Perdekis بالإعتماد على نموذج تصحيح الخطأ وجود أثر موجب للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي في مصر في المدى البعيد، وخاصة بعد الإصلاحات الجبائية لسنتي 1974 و 1991، بينما في المدى القصير لا يوجد أي تأثير معنوي.

يمكن إرجاع اختلاف النتائج في مختلف التحاليل التجريبية الخاصة بعلاقة النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي إلى الطبيعة غير الخطية بين هذه المتغيرات، في نموذج Barro (1990)، النمو يرتفع مع الضرائب والنفقات ذات المستوى الضعيف ثم ينخفض بعد ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن النفقات العمومية والنمو يرتبطان بعلاقة إيجابية عندما تكون النفقات العمومية أقل من مستواها الأمثل (المستوى الأمثل للنفقات هو المستوى الذي يؤدي فيه إلى تأثير موجب هو الأكبر على النمو الاقتصادي وابتداء من هذا المستوى كل ارتفاع للنفقات العمومية يكون مصدرا للتبذير الاقتصادي)، وبعلاقة سالبة عندما تكون أكبر من المستوى الأمثل.

عدة دراسات تجريبية ركزت على دور الاستثمار العمومي في عملية النمو، فالاستثمار العمومي من المنظور الذي يكون فيه مكملا للاستثمار الخاص يمكن له أن يرفع من الناتج الحدي لرأس المال الخاص وبذلك يرفع من معدل النمو الاقتصادي.

بين كل من Khan وKumar (1997) ا انطلاقا من عينة تضم 95 بلد على الفترة 1970-1990أن اثر كل من الاستثمار العمومي و الخاص على النمو يختلف بمعنوية ، حيث يكون الاستثمار الخاص أكثر إنتاجية من الاستثمار العمومي.

بين كل من Knigh، loayza، villanuena (1993) وNelson وsmigh (1994) أن مستوى الاستثمار العمومي يكون له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي خلال سنوات 80.

قدر كل من Eastely و Robelo (1993) بالإعتماد على عينة تضم 119 بلد، أن الاستثمار العمومي في النقل والاتصال مرتبطا إيجابا مع النمو الاقتصادي.

بصفة عامة يمكن القول أن الدراسات التجريبية التي اعتمدت على طريقة البيانات العرضية لم تتمكن من تفسير عدم خطية العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي. لذلك سنتطرق في دراستنا هذه إلى دراسة هذه العلاقة بالاعتماد على نماذج معطيات الـ PANEL، وسنرى ما تضيفه هذه الطريقة بالمقارنة مع الطرق الأخرى، وأين يكمن الاختلاف بينها وبين الطرق الأخرى.

2- ما تضيفه طريقة الـPANEL بالمقارنة مع غيرها[1]:

بالنسبة للبيانات العرضية، نشاهد قيم متغيرة أو عدة متغيرات لعدة وحدات (أفراد، مجموعات) في نفس اللحظة الزمنية، بينما في السلاسل الزمنية فإننا نشاهد قيم متغيرة أو عدة متغيرات على فترة زمنية لنفس الفرد. بالمقابل ، في المعطيات الطولية يمكن مشاهدة قيم المتغيرات لعدة وحدات في آن واحد وخلال فترة زمنية، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي النموذج بالمتوازن، وفي الحالة التي تختلف فيها الفترة الزمنية من فرد لآخر يسمى بغير المتوازن. فنماذج المعطيات الطولية تجمع إذا بين السلاسل الزمنية والبيانات العرضية في نفس الوقت.

- المعطيات الطولية ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات الأفراد عبر الزمن، فهي تهتم بالجزء المهم من الدراسة والذي يتمثل في إظهار عدم تجانس الأفراد، وتأثير الخصائص الفردية الغير مشاهدة.

- توفر المعطيات الطولية حجما كبيرا من المشاهدات، الشيء الذي يسمح بالحصول على مقدرات تملك خصائص تقاربية مرغوبة (التقارب الاحتمالي والتوزيع التقاربي)، كما أن العدد الكبير للمشاهدات يجعل تحيز المقدرات وتبيانها يؤولان إلى الصفر.

- العدد الكبير للمشاهدات يجعل التغير الكلي كبيرا، وهذا ما يؤثر إيجابا على دقة المقدرات، ويجعل المعلومات المتوفرة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة على التمييز بين الفرضيات البديلة تكون كبيرة أيضا عندما نستخدم المعطيات الطولية[1].

- يكون مشكل التعدد الخطي للمتغيرات المستقلة ضعيفا في نماذج المعطيات الطولية.

[1]- DAMODAR N. Gujarati, Économétrie, 4 éme Edition, Edition de Boeck, Paris, 2004, P P634 – 635.

[1]Patrick Sevestre, Économétrie des données de panel, Edition Dunod, Paris, 2002, P P3–10.

بصفة عامة يمكن القول أن المعطيات الطولية يمكنها أن تثري التحاليل التجريبية في الاتجاهات التي يكون من المستحيل دراستها باستعمال السلاسل الزمنية أو البيانات العرضية، ولكن هذا لا يعني غياب الصعوبات عند استعمال هذه الطريقة [2].

3- التحليل التجريبي:

3-1- تحديد وتقدير النموذج:

بغية تقدير واختبار تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، نستعمل جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تم جمع معطياتها بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي وقاعدة بيانات Barro و Lee.

من جهة اخرى وبغرض دراسته ظاهرة النمو الاقتصادي في المدى الطويل، تعطى المتغيرات المستعملة في الدراسة على شكل متوسطات على فترات زمنية تساوي 5 سنوات، وذلك من اجل التخلص من تأثير الصدمات الظرفية أو تأثيرات المدى القصير.

تتوفر لدينا معلومات حول مختلف المتغيرات الاقتصادية لعينة من الدول خلال الفترة 1980-2005 لذلك اقتصرت العينة المدروسة على 41 دولة انطلاقا من قاعدة بيانات البنك العالمي. نقسمها على فترات تمتد على 5 سنوات، وعليه سيكون البعد الزمني للعينة مساوية لـ 5 فترات:

1981 -1985، 1986 - 1990، 1991-1995، 1996 -2000 و 2001-2005.

3-2- المتغيرات المستعملة في الدراسة:

يهدف القيام بدرسة قياسية واختبار مدى تاثير النفقات العمومية على معدل النمو الاقتصادي، قمنا بتقدير نموذج Barro بالاعتماد على الدراسة التي قام بها Kako Kossivi NUBUKPO (النفقات العمومية والنمو الاقتصادي لمجموعة بلدان *UEMOA* (2003)). وفيما يلي المتغيرات المستعملة في الدراسة:

- **معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي الحقيقي (Dlogy) :** يستعمل كمؤشر للنمو الاقتصادي ويمثل المتغيرة التابعة في النموذج.

- **رأس المال البشري (logH) :** يقاس رأسي المال البشري بلوغاريتم معدل التمدرس للأشخاص الذين يبلغ سنهم 25 سنة فما فوق . حيث ان ارتفاع عدد السكان الناشطين الذين يملكون مستوى دراسيا من المفروض ان يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، وهذا ما يتطابق مع النتائج المتحصل عليها من قبل أهم منظري نماذج النمو الداخلي(ROMER (1990)وLUCAS (1988))، كما ان ارتفاع معدل التمدرس للسكان الناشطين يساهم في تدعيم راس المال البشري الذين يعرف على أنه مجموعة العوامل

[2] Ecole Doctorale en Science économique, Gestion et démographique, l'économétrie des données de Panel, cours,paris,2006 , P7.

الخاصة بالفرد والتي تعمل على زيادة انتاجيته. بالمقابل، فإن زيادة نسبة الأشخاص الغير متمدرسين يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

- الإنفاق العمومي(DEP) : يعبر عنه بنسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام الاجمالي، حيث يكون من الصعب الحكم على الإشارة المنتظرة لعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

- عدد السكان الناشطين(log PAC) : يقاس بلوغاريتم نسبة السكان الذين يتروا‌ح سنهم بين 15 و 64 سنة، حيث تكون كمية العمل في اقتصاد ما نسبية بالنظر إلى عدد السكان. حيث من المفروض أن تؤثر هذه المتغيرة بصورة إيجابية على الانتاج إلى مستوى معين (effet de seuil)، نظرا للعوائد الحدية المتناقضة.

- معدل الاستثمار (logINV): يعبر عنه بلوغاريتم نسبة الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي. حيث يعتبر الاستثمار من عوامل النمو بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية والكنزية، بالإضافة إلى ذلك فإن استثمار المؤسسات يعمل على رفع مستوى إنتاجها الفعلي،وأيضا إنتاج المؤسسات الأخرى نظرا للتأثير التكنولوجي الناتج عن ذلك. عدة دراسات تجريبية بينت ارتباط هذا العامل بعلاقة موجبة مع معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي مثل ojo و oshuroya (1995).

- معدل التضخم (Inf): إن ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يعطي نفس نتائج ارتفاع الطلب على مستوى الاقتصاد. من هنا فان معدل تضخم مرتفع يمكن أن يكون مؤشرا على نمو الاقتصاد (منحنى philips). بصفة عامة يمكن القول أن الإشارة المنتظرة لهذه المتغيرة غير محددة لأن قيمة وسطيها مرتبطة بالتطور النسبي لعرض النقود، طلب النقود وصدمات العرض.

ملاحظة: تسمى المتغيرات الأخرى(غير متغيرة الإنفاق العمومي) بالمتغيرات الخارجية أو متغيرات التحكم والتي يكون لها في الواقع تأثيرا معنويا على معدل النمو. وبالتالي فإهمال متغيرات التحكم هذه يؤدي الى الوقوع في خطا إهمال متغيرات مهمة من النموذج او ما يسمى بالخطا من النوع 2 والذي يحصل عندما نقبل فرضية العدم وهي مرفوضة، والذي يجعل مقدرات النموذج متحيزة.

3-3- عينة البلدان المدروسة:

تتكون العينة المدروسة من 41 بلد غير متجانس اقتصاديا وفقا لتصنيف البك العالمي(دخل مرتفع، دخل متوسط، و دخل منخفض) وهي مذكورة في الملحق رقم 4.

المبحث الثاني: تحديد وتقدير النموذج

نحاول إيجاد العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي ، بالاعتماد على نماذج بانيل حيث نهتم عند التقدير بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) أولا ، ثم بعد ذلك نعتمد على طريقة العزوم المعممة (GMM) في مرحلة ثانية.

وهذا راجع لعدم التجانس الاقتصادي للدول المستخدمة في العينة المدروسة ، فإن معدل نموها يكون غير متجانس (يعتبر معدل النمو المتغيرة التابعة للنموذج المدروس) وهذا ينتج عنه عدم تجانس الأخطاء العشوائية للنموذج والتي تختلف تباينها من بلد إلى آخر لان تباين معدل النمو يساوي تباين الخطأ العشوائي وبعبارة أخرى نقول أننا نواجه مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء والتي تجعل مقدرات MCO غير فعالة مما يؤدي إلى رفض متغيرات قد تكون في الأصل ذات معنوية عالية.

من جهة أخرى قد يكون لبعض المتغيرات المستعملة في النموذج منشأ داخلي، بعبارة أخرى تكون مرتبطة مع الخطأ العشوائي للنموذج مما يجعل مقدرات MCO متحيزة. نأخذ على سبيل المثال متغيرة رأس المال البشري ، فهي في الأصل متغيرة لا يمكن قياسها ولأجل ذلك نفترض قياسها بالمستوى التعليمي أو سنوات الدراسة للأفراد والتي لا تصف(أو لا تقيس) بدقة متغيرة رأس المال البشري وبالتالي يمكن القول أنها مأخوذة بخطأ (خطا القياس) ، ونقول أننا نواجه مشكلة خطا قياس بعض المتغيرات الذي يجعل مقدرات MCO متحيزة. ولتفادي هذه المشاكل(تحيز وعدم فعالية مقدرات MCO) نستعمل طريقة GMM والتي تقضي على المشاكل المذكورة سابقا.

ولكن قبل تقدير النموذج النهائي واستخلاص النتائج، نقوم أولا بالاختبارات التالية:

1- الاختبارات المستعملة عند التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) :

1-1- اختبار فيشر :اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

1-2- اختبار التأثير الفردي الثابت[1] :

يسمح نموذج التأثيرات الفردية الثابتة بإظهار الفروقات بين الأفراد على أنها تتلخص في الفروقات في الحد الثابت للنموذج ، ومن ثم عزل تأثيرات المتغيرات غير المشاهدة للأفراد.

ويهتم اختبار التأثيرات الفردية الثابتة بمعرفة فيما إذا كان النموذج يحتوي على حد ثابت مشترك بين جميع الأفراد، أو حد ثابت يخص كل فرد على حدى، ولذلك نتبع الخطوات التالية:

1- نقدر نموذج الحد الثابت المشترك لكل الأفراد أو ما يسمى بنموذج التأثيرات الثابتة الجماعية ونحتفظ بمجموع مربعات البواقي (SCRC).

2- نقدر نموذج الحد الثابت الخاص بكل فرد، ونحتفظ بمجموع مربعات البواقي (SCR)· يسمى هذا النموذج بنموذج التأثيرات الفردية الثابتة، حيث مصطلح "الثابتة" يعني أنه لا يتغير مع الزمن (الحد الثابت) وليس بمعنى أنه غير عشوائي.

3- نختبر الفرضية Ho (حد ثابت مشترك) باستعمال الاختبار F كما يلي:

---

[1] CHRISTOPHE HURLIN, l'économétrie des données de Panel, Séminaire Méthodologique, Ecole Doctorale Edocif, PP25-31.

$$Fc = \frac{(SCR_c - SCR)/(n-1)}{SCR/(nT-n-k)} \sim F(n-1;nT-n-k)$$

حيث: n عدد الأفراد و T الزمن.

nT عدد المشاهدات.

k عدد المتغيرات المفسرة في النموذج.

4- إذا كان $Fc > F(n-1, nT-n-k)$ عند مستوى معنوية معطى، نرفض Ho ويكون نموذج التأثيرات الثابتة الفردية هو الملائم.

1-3- اختبار التأثير الزمني:[1]

الفرق الوحيد بين نموذج التأثيرات الفردية الثابتة والتأثيرات الزمنية يكمن في أن الحد الثابت في النموذج الأخير يخص الفترات الزمنية وليس الأفراد.

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

1. نقدر نموذج الحد الثابت المشترك لكل الأزمنة ونحتفظ بمجموع مربعات البواقي (SCRC).
2. نقدر نموذج الحد الثابت الخاص بكل زمن ونحتفظ بذلك بمجموع مربعات البواقي (SCR).
3. نحسب الإحصائية F حيث:

$$F_C = \frac{(SCR_c - SCR)/(T-1)}{SCR/(nT-T-k)} \sim (T-1, nT-T-k)$$

4. نرفض Ho إذا كان $Fc > F(T-1, nT-T-k)$ عند مستوى معنوية معطى، ويكون نموذج الحد الثابت المشترك مرفوض.

1-4- اختبار التأثير الفردي العشوائي:[1]

كما ذكرنا سابقا، يمكن للنماذج الطولية عزل تأثير العوامل الغير مشاهدة، فإذا كانت هذه الأخيرة ثابتة عبر الزمن، عندئذ يمكن إظهارها عن طريق تأثيرات فردية خاصة، نفترضها عشوائية.

إذا وجدت التأثيرات العشوائية الفردية في النموذج، فإنها تحسن من دقة المقدرات وتضمن تقييما جيدا لتباين المعلمات المقدرة.

من الفرضيات الأساسية لنموذج التأثيرات العشوائية، أن لا يكون الحد العشوائي الخاص بالفردi (ui) مرتبطا مع المتغيرات المفسرة للنموذج. نستعمل اختبار HONDA (1985)، ونتبع الخطوات التالية:

-1 فرضية العدم: تباين u معدوم $H_0 : \delta^2{}_u = 0$

[1] Michel Juillard, Données de Panel, cours d'économétrie, 2006, P P25-26.
[1] Patrick Sevestre, Op-cit, P P69-70.

الفرضية البديلة: تباين u غير معدوم $H_1: \delta^2_u \neq 0$

حيث δ_u^2 هو عبارة عن تباين u في نموذج الأثر العشوائي التالي:

$$Y_{it} = (\alpha + ui) + B' x_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots (1.\mathbf{IV})$$

حيث: ui خاص بالفردي ولا يتغير عبر الزمن.

2- نقدر النموذج $(1.\mathbf{IV})$ ونحتفظ بالبواقي، ثم نحسب الإحصائية التالية:

$$g = \sqrt{\frac{NT}{2(T-1)}}\left[\frac{\sum_{i=1}^{N}\left(\sum_{t=1}^{T}\widehat{\varepsilon it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}\widehat{\varepsilon it}^2} - 1\right]$$

3- نرفض Ho إذا كانت قيمة g أكبر من 1,64 • توجد تأثيرات عشوائية في النموذج.

1-5- اختبار HAUSMAN:[2]

الشرط الأساسي لكي تكون مقدرات نموذج التأثيرات العشوائية غير متحيزة ومتقاربة، هو أن تكون المتغيرات المفسرة للنموذج ذات منشأ خارجي. اختبار HAUSMAN يختبر فرضية التعامد بين التأثيرات العشوائية والمتغيرات المفسرة، حيث إذا كانت هذه الفرضية غير محققة فإن مقدرات MCO, MCG, MCQG تكون متحيزة وغير متقاربة.

يأخذ هذا الاختبار الصيغة التالية:

$$W = \left(b - \hat{\beta}\right)' \left[V(b) - V(\hat{\beta})\right]^{-1} \left(b - \hat{\beta}\right) \sim \chi^2 (K-1)$$

حيث: b هو شعاع مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة عدا الحد الثابت و v(b) مصفوفة التباين والتباين المشترك لـ b •

$\hat{B}$ هو شعاع مقدرات نموذج التأثيرات العشوائية عدا الثابت و $V(\hat{B})$ مصفوفة التباين والتباين المشترك لـ $\hat{B}$ •

إذا كان $W < \chi^2(k-1)$ عند مستوى معنوية معطى، نقول أن التأثيرات الفردية الخاصة غير مرتبطة مع المتغيرات المستقلة ويكون نموذج التأثيرات العشوائية هو أحسن نموذج.

***2- الاختبارات المستعملة عند التقدير بطريقة العزوم المعممة* (GMM) :**

1-2- اختبار ملاءمة المتغيرات الأدواتية(اختبار Sargan – HANSAN)[1] **:** إن إحصائية Sargan – HANSAN لا تتبع فعلا توزيع χ^2 إلا في حالة الأخذ بعين الاعتبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء و (أو)

[2] Jack Johnston et John Dinaro, Econometric Methods, Edition Mc Graw Hill, 1997, P P403-404.

[1] Alban Thomas , économétrie des variable qualitative , Édition DUNOD , paris, 2000, pp 39-44 .

مشكل عدم ثبات التباين، وهذا ما يعني إستعمال طريقة تقدير العزوم المعممة أو المتغيرات الأدواتية المعممة (GVI).

في ظل Ho التي تعني أن المتغيرات الأدواتية لا تكون مرتبطة تقاربيا مع الخطأ العشوائي، تعطى هذه الإحصائية بـ:

$$Q = \hat{\varepsilon}' Z \left[V\left(\hat{Z}' \varepsilon \right) \right]^{-1} Z' \hat{\varepsilon} = \hat{\varepsilon}' Z \left[S^2 \hat{Z}' \Omega Z \right]^{-1} Z' \hat{\varepsilon} \sim \chi^2 (P - k - 1)$$

حيث: $S^2 Z' \hat{\Omega} Z$ مقدر متقارب لـ $V(Z'\varepsilon)$ و $\hat{\varepsilon}$ هي عبارة عن بواقي الانحدار المقدر بـ GMM (أو GVI) التي تؤكد حيادية الارتباط الذاتي للأخطاء أو عدم ثبات التباين.

P : عدد المتغيرات الأدواتية Z ؛

K+1 : عدد معلمات النموذج.

إذا كانت $Q > \chi^2 (P - k - 1)$ عند مستوى معنوية معطى نرفض Ho، والمتغيرات الأدواتية عندئذ غير ملائمة.

يجب الإشارة إلى أن الارتباط الضعيف للمتغيرات الأدواتية مع المتغيرات المفسرة للنموذج، والذي يسمى بمشكل المتغيرات الأدواتية ضعيفة الارتباط ، يمكن أن يقود إلى تقديرات تتلاءم مع معيار Sargan – HANSAN ولكنها تؤثر سلبا على تقدير المعلمات.

للتحقق من أن هذا المشكل لا يكون مطروحا، يمكن وبكل بساطة أن نقدر كل متغيرة تستعمل لها متغيرة أدواتيه على مجموعة المتغيرات الأدواتية ونركز على معنوية المعلمات، فإذا كانت المعلمات غير معنوية لمتغيرة Z_j في كل الانحدارات فهذا يعني أنها لا تلعب أي دور، وتقوم فقط برفع درجة الحرية الخاصة بالاختبار، ومن ثم ترفع القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 مما يؤدي إلى قبول المتغيرات الأدواتية المستعملة.

يمكن لاختبار SARGAN – HANSAN أن يتم بالطريقة التالية:

$$Q = nR^2 \sim \chi^2 (P - k - 1)$$

حيث: n عدد المشاهدات.

R^2 معامل التحديد في انحدار بواقي التقدير بـ GMM (أوGVI) على كل المتغيرات الأدواتية.

نرفض Ho، إذا كان $Q > \chi^2 (P - k - 1)$.

3- تحديد وتقدير النموذج:

يأخذ النموذج المستعمل في هذه الدراسة شكل دالة نمو استعملت في العديد من الدراسات التجريبية والتي اهتمت بدور النفقات العمومية في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي؛ ويكتب على الشكل التالي:

$$Dlogy_{it}=\alpha_{0i}+\lambda_t+\alpha_1 DEP_{it}+\alpha_2 logINV_{it}+\alpha_3 \log PAC_{it}+ \alpha_4 INF_{it}+\ \alpha_5 logH_{it}+\varepsilon_{it}.\ \ldots\ldots(2.\mathbf{IV})$$

حيث: α_{0i} يمثل التأثير الفردي الخاص بالفرد i، و λ_t يمثل التأثير الزمني الخاص بالفترة t.

- اختيار التأثير الفردي الثابت:

نتائج تقدير نموذجي التأثيرات الثابتة الفردية والتأثيرات الثابتة الجماعية (النموذج الذي يحتوي حد ثابت مشترك لكل البلدان) معطاة في الجدولين 1و2 على الترتيب من الملحق1.

من خلال نتائج التقدير نجد أن الاحصائية Fc تأخذ القيمة 15 هي أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع F (F(40,978)=1)عند مستوى معنوية5%. وعليه نقبل فرضية وجود تأثير فردي ثابت.

اختيار التأثير الزمني:

نتائج تقدير نموذجي التأثيرات الزمنية وغياب التأثيرات الزمنية معطاة في الجدولين 2 و3 من المحلق 1 على الترتيب.تأخذ الاحصائية Fc في هذه الحالة القيمة 0.8 والتي تكون أقل من القيمة الحرجة للتوزيع F (F(24,994)=1) عند مستوى معنوية 5%. ومنه نقبل فرضية غياب التأثير الزمني.

يفسر وجود التأثير الفردي الثابت في النموذج بأن البلدان لا تستفيد من نفس السياسات الاقتصادية في نفس الوقت، وسنرى الآن فيما إذا كانت هذه التأثيرات الفردية ذات طبيعة عشوائية.

-اختبار HONDA:

نتائج تقدير النموذج (1. **IV**) معطاة في الجدول 4 من الملحق 1.تأخذ الإحصائية g القيمة 11.79 وهي أكبر من 1.64، وعليه يمكن القول أن التأثيرات الفردية في النموذج تكون ذات طبيعة عشوائية.

-اختبار Hausman:

تأخذ إحصائية اختبار hausman القيمة(6.23) وهي أقل من القيمة الحرجة للتوزيع χ^2بدرجة حرية مساوية لـ 5 وعند مستوى معنوية 5% ($\chi^2_{0,05}\ (5)=11.07$).

وبناءا على ذلك يمكن القول ان التأثيرات العشوائية تكون غير مرتبطة مع المتغيرات المفسرة في النموذج، ويكون نموذج التأثيرات العشوائية في هذه الحالة أحسن نموذج، ويكتب على الشكل التالي:

$$Dlogy_{it}=\alpha_0+U_i+\alpha_1 DEP_{it}+\alpha_2 logINV_{it}+\alpha_3 \log PAC_{it}+ \alpha_4 INF_{it}+\alpha_5 logH_{it}++\varepsilon_{it}\ \ \ldots\ldots(3.\mathbf{IV})$$

نعتمد في تقدير النموذج (3. **IV**) على طريقة، تؤخذ فيها المشاهدات على شكل فروقات بالنسبة لمتوسط كل فرد (نموذج INTRA INDIVIDUEL).نتائج تقدير النموذج (3. **IV**) بطريقة GMM معطاة في الجدول رقم 05 من المحلق01.

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$D\log y_{it} = 0.009\,DEP_{it} + 0.124\log INV_{it} + 0.137\log PAC_{it} + 6.5\times10^{-5}\,INF_{it} + 0.608\log H$$

$$R^2 = 0.698 \qquad DW = 1.92$$

4- تحليل نتائج التقدير:

4-1- التقييم الإحصائي:

- تظهر نتائج التقدير أن 69.8% (معامل التحديد R^2= 0.698) من التغيرات الكلية لمعدل النمو خلال الفترة 1980-2005 مستقرة بواسطة التركيبة الخطية للمتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

- كل المعلمات ذات معنوية إحصائية مرتفعة (باستثناء معاملي المتغيرتين INV و PAC اللتان تكونان معنويتان عند مستوى معنوية مساو ل 5%)

- من خلال نتائج تقدير النموذج (**IV** .4) على المتغيرات الأدواتية المستعملة (أنظر الجدول6- من المحلق رقم 1) نجد أن إحصائية sargan-Hansan تأخذ القيمة 18.18 والتي تكون أصغر من القيمة المجدولة لاحصائية χ^2 بدرجة حرية وعند مستوى معنوية 5%، نستنتج إذا أن المتغيرات الأدوية المستعملة ملائمة.

4-2- التقييم الاقتصادي :

- **معدل الاستثمار:**

تبين نتائج التقدير أن معدل الاستثمار يؤثر بشكل إيجابي على معدلات النمو، بالإضافة إلى ذات تعطى مرونة معدل النمو بالنسبة لهذا العامل ب 0.124، يعني هذا أن تغير معدل الاستثمار بـ 1% يؤدي إلى تغيير معدل النمو الفردي بـ 0.124% في نفس الاتجاه في المدى الطويل (مع ثبات كل المتغيرات الأخرى) .

- **نسبة السكان الناشطين:**

يؤثر بشكل ايجابي على معدل النمو في المدة الطويل، حيث تبين نتائج التقدير أن تغير هذا العامل بـ1 % تؤدي إلى تغيير معدل النمو بـ 0.137% في المدى الطويل وفي نفسه الاتجاه، وهذا من أجل قيم معطاة للمتغيرات الأخرى.

يجب الإشارة إلى أن معدل نمو الديمغرافي لا يؤدي بالضرورة إلى تأثير نسبة السكان الناشطين بصورة إيجابية على معدل النمو، حيث انه اذا كان معدل النمو الديمغرافي أكبر من معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الـ PIB) فهذا يؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام الفردي ومن ثم تراجع

معدل النمو، بسبب زيادة نسبة الأشخاص الذين ليسوا في سن العمل، كما أن نسبة كبيرة من الطاقة تكون موجهة لرعاية الأشخاص الغير بالغين.

- **المستوى الدراسي:**

مستوى دراسي مرتفع يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ومن ثم التأثير بشكل إيجابي على معدل النمو(هذا ما يتطابق مع النتائج المتحصل عليها من قبل أهم منظري نماذج النمو الداخلي ROMER 1990 و 1988LUCAS .

كما يسمح مستوى دراسي مرتفع بزيادة قدرات اكتساب التكنولوجيات الحديثة مما يؤدي الى انخفاض تكاليف تقليد التكنولوجيا المبتكرة في أماكن أخرى.

من خلال نتائج التقدير، تقدر مرونة معدل النمو بالنسبة فهذا العامل بـ 0.608، هذا يعني أن تغير المستوى الدراسي بـ 1% يؤدي إلى تغير معدل النمو بـ0.608% في نفس الاتجاه.

- **معدل التضخم:**

يستعمل معدل التضخم كمؤشر للاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن زيادة معدل التضخم بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو بـ 6.5 * 5.10% والعكس.

- **المتغيرات الوهمية D1 ,D2 :**

في بعض الأحيان تعطي السلاسل الزمنية قيما غير منتظمة للمتغيرات، الشيء الذي يؤثر بشدة على نتائج التقدير، ولهذا يجب معالجتها أو التخلص منها.

نتائج التقدير تبين أن معدل النمو يرتفع بمعنوية في الفترات التي تأخذ فيها D2 القيمة 1 بـ 0.331%، وينخفض بمعنوية في الفترات التي تأخذ فيها D1 القيمة 1 بـ0.286% (في المتوسط).

- **النفقات العمومية:**

تظهر الدراسة بأن النفقات العمومية تتدخل في تفسير معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي أو النمو الاقتصادي حيث تظهر نتائج التقدير علاقة موجبة(0.0094) وذات معنوية عالية للمتغيرة DEP.

حيث نلاحظ ان تغير النفقات العمومية ب 1% يؤدي إلى تغير معدل النمو ب 0.0094% في نفس الاتجاه وهذا من اجل قيم معطاة للمتغيرات الأخرى. من خلال ما سبق نقول بان الاقتراح الكنزي لفعالية النفقات العمومية والتي يكون لها تأثيرا على الناتج الداخلي الخام الفردي تكون محققة (لان النتائج تبين بأنها تلعب دورا معنويا في دعم النمو الاقتصادي).

إن قيمة مرتفعة للنفقات العمومية ترفع من تطور الناتج الداخلي الخام الفردي وعليه يمكن القول أن هذه النفقات تعتبر من إحدى العوامل المشجعة للرفاهية الاجتماعية وبالتالي يجب تشجيع تدخل الدولة عن

طريق سياسة اقتصادية ترفع من النفقات العمومية وذلك من خلال هيكلة الوظائف العمومية الرفع من الميزانيات و التسيير المالي بالإضافة إلى محاربة كل أنواع الفساد والتبذير الاقتصادي.

يرى WANGER ADOLPH بأنه كل ما ينمو ويتطور الاقتصاد كلما كان على الدولة أن تستثمر أكثر في الهياكل القاعدية العمومية ومن جهة أخرى فانه كلما زاد المستوى المعيشي للسكان كلما زادوا من استهلاكهم للسلع الكمالية مثل التربية الثقافة الصحة....الخ ،والتي تكون سلعا ذات مرونة دخلية اكبر من الواحد بعبارة أخرى استهلاك هذه السلع يتزايد بنسبة اكبر من نسبة زيادة دخل السكان.

المبحث الثالث : دراسة أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر

1- السياسة الإنفاقية في الجزائر.

إن التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي، وهو ضرورة وطنية ناتجة من الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني وليس حلا فرض علينا. لذلك وبعد المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات، تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني. وانطلاقا من هذه القاعدة فقد شرعت السلطات العمومية في علاج جذري عن طريق إصلاحات مكثفة في كل الميادين، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

لذلك فإن برنامج التصحيح الهيكلي هذا هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني و الانتقال إلى اقتصاد السوق.

1-1- عناصر إصلاح السياسة الإنفاقية:

1-1-1- ترشيد هيكل الإنفاق العام الاستثماري والجاري.

يتمثل دور السياسات المالية المقترحة لترشيد هيكل الإنفاق العام الاستثماري، في إعداد برامج إنفاق تشتمل على مجموعة من الاستثمارات المنتجة، التي يكون لها مبرراتها الموضوعية من الناحية الاقتصادية والعملية، وبما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ويدعم عملية النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والأجل الطويل علاوة على أهمية التركيز على تطوير وإصلاح مشروعات القطاع العام، من خلال انتهاج مجموعة من الإجراءات تتضمن : ضرورة تحرير إدارة المشروعات العامة من التدخل السياسي والإداري، وإعطائها قدر أكبر من الحرية والاستقلال الذاتي في ما يخص قرارات التسعير والعمالة والاستثمار، أضف إلى ذلك ضرورة تقديم الدعم المالي للمشروعات العامة، على أساس اختياري وليس على أساس مطلق، مع التركيز على منح هذا الدعم للمشروعات التي يكون لها أهداف اقتصادية واجتماعية واضحة، أما المشروعات التي تمارس نشاطها بمستوى أداء يعجز عن الصمود أمام منافسة المشروعات الخاصة التي تمارس نفس النشاط فإن الحل الأمثل بالنسبة لها هو تحويل

ملكيتها للقطاع الخاص من خلال عملية منظمة للخصخصة، أو تصفيتها إذا لم يكن تحويلها للقطاع الخاص ممكنا أو متاحا بنجاح.

وفيما يتعلق بترشيد الإنفاق الجاري، فينحصر دور السياسات المقترحة في تقسيم النفقات العامة الجارية إلى أربعة عناصر رئيسية هي:[1]

- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج الوطني .
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتكاليف التشغيل في مشروعات التنمية الاقتصادية.
- مخصصات الإنفاق لتمويل مشروعات إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف صور أو أشكال المعونات الاقتصادية والاجتماعية.

_1-1-2_- اتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة.

لقد ركزت حوالي _75%_ من برامج التعديل الهيكلي على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة من خلال الالتزام بطائفة من الإجراءات تستهدف:

أ- استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانيات البرامج والأداء عند إعداد ميزانية برامج الإنفاق العام وذلك بهدف تنشيط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق العام، وإعادة هيكلة تلك البرامج بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة.

ب- ضرورة توافر عنصر الواقعية والموضوعية في تصميم برامج الإنفاق العام التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي من ناحية، وإدماج عنصر تكاليف الصدمات الخارجية من ناحية أخرى.

جـ- ضرورة ضمان عنصر الالتزام من جانب صانعي القرارات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، ويقترن بذلك أهمية وجود اتفاق اجتماعي وسياسي ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

_1-1-3_- ترشيد دور السياسة الانفاقية في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية

يقترح صندوق النقد الدولي ترشيد السياسة الانفاقية في هذا المجال من خلال تبني عدة استراتيجيات تتضمن ما يلي:

أ- تحقيق النمو الاقتصادي:

ويقصد بذلك أن ترشيد السياسة الانفاقية في كافة المجالات الاقتصادية بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل يعد من أكثر البدائل فاعلية في مواجهة التكاليف الاجتماعية، وذلك عن طريق ما يترتب عن تلك السياسات من زيادة فرص العمالة والموارد المالية للدولة بصفة عامة،

[1] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000 ص128.

والتي يمكن تخصيص قدر ممكن مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف تخفيض حدة الفقر في الأجل الطويل.

ب- إقامة برامج إنفاق عام :

وذلك من أجل زيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الائتمان المناسب لصغار المزارعين بالإضافة إلى تحسين الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.

1-2- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اقر في افريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001 -2004 بنسب متفاوتة ، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7مليار دولار ، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 و المقدر ب 11,9 مليار دولار،وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في النفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني

.

أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي :

1- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة .

2- خلق مناصب عمل والحد من البطالة .

3- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر وهي :

- تنشيط الطلب الكلي و في ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر كينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد ، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل ،حيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي .

- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشات منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل .

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية .

2- تطور النفقات العمومية في الجزائر.

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

تقسم النفقات العمومية في ميزانية الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك راجع للتفرقة بين طبيعة النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات.

2-1- نفقات التسيير

2-1-1- تعريفها :

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

2-1-2- تقسيم نفقات التسيير :

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[2]:

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي- ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة).

[2] - أنظر قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

ب- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات ويضم ما يلي:

- المستخدمين- مرتبات العمل.
- المستخدمين- المنح والمعاشات.
- المستخدمين- النفقات الاجتماعية.
- معدّات تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

د- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي(إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية(إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي(المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

2-2- نفقات التجهيز :

1-2-2 تعريفها :

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة(القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إنّ نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إنّ تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

2-2-2- تقسيم نفقات التجهيز :

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول- **ج-** الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيثث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2...............................الصناعات التحويلية.
- القطاع الفرعي 24.....................التجهيزات.
- الفصل 242...........................الصلب.

- المادة2423............................التحويلات الأولية للمواد.

3-2 تطور الإنفاق العام نظرة عامة

يعكس تطور الانفاق العام بمختلف بنوده تطوّر مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء دور القطاع الخاص وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية وما يتضمنه من الخفض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت(الاستقرار) والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع، هذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع التي تكفل الأمن والحماية للمجتمع وبما يتلاءم مع التطوّرات الداخلية والخارجية.

الجدول رقم*02*: تطور النفقات العامة وحصتها من الناتج الداخلي الخام.

الوحدة:النفقات العامة (مليون $)، نسبتها بالنسبة لـ*PIB* ومعدل نموها (%).

السنوات	*1980*	*1985*	*1990*	*1995*	*2000*	*2005*
النفقات العمومية	*8344*	*0856*	*5425*	*7001*	*8037*	*1123*
نسبة النفقات إلى (*PIB*)	*15,40*	*15,32*	*13,15*	*16,76*	*16,4(*	*14,93*

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك العالمي*2005*.

وفي ظل ذلك الإطار تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدّلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها- بالسياسة الإنفاقية التوسعية-، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدّلاته ارتباطا وثيقا بالتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية...الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة(مشاريع خطط التنمية). إنّ حجم النفقات العامة في سنة 1990 كانت متواضعة إذ بلغت *5425* مليون دولار حيث ارتفعت وتزايّدت الى 7001 مليون دولار (كما هو موضح في الجدول السابق) في منتصف عشرية التسعينات سنة 1995 أي أنّ نسبة الزيادة بلغت 30% وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت في بداية الألفية الثالثة 2000، إلى 8037 مليون دولار أي بزيادة 14.8% ، ارتفعت هذه النسبة في النفقات العامة مرة ثانية خلال سنة 2005 حيث بلغت النفقات العامة 11235 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 39.8% .

جدول رقم03: تطور نفقات التجهيز ونفقات التسيير.النسبة (٪) للفترة: *1980 – 2005*

السنة	نفقات التجهيز	نفقات التسيير
1980	*73.00*	*27.00*
1985	*61.17*	*38.83*
1990	*40.01*	*59.99*
1995	*40.40*	*59.60*
2000	*33.10*	*66.90*
2005	*45.50*	*54.50*

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات وزارة المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العمومية اتسمت في سنة *1980* بثقل نفقات التجهيز حيث بلغت *73%* من النفقات العامة ، نظرا لوفرة الإيرادات الجبائية البترولية وبالمقابل فقد انخفضت هذه النسبة خلال فترة الاصلاحات وبعدها، ويرجع ذلك إلى عمل الدولة على تقليص نفقات التجهيز وذلك بالضغط الذي تمارسه على المديونية العمومية الأمر الذي كان وراءه الارتفاع المتزايد لنفقات التسيير.

هذا التباطؤ الذي حدث في مجمل نفقات التجهيز إثر ضبط الأوضاع الاقتصادية والمالية بين عامي *1993* و*1997* قد عكس آثارا على النفقات الجارية الرأسمالية، ففي سنة *1993* عرفت نسبة نفقات التجهيز *26.01%* مقارنة بالنسبة لسنة *1997*، ومقارنة مع رصيد الميزانية فإن هذه الأخيرة لها أثر بالغ الأهمية في تحديد معالم السياسة المالية للبلاد، ما نلمسه من الزيادة المستمرة التي طبعت هذا النوع من النفقات وخاصة الفترة الممتدة مابين *1993* و*1997* حيث كانت تؤدي إلى انخفاض في الرصيد، نظرا للتحولات والتطورات الهائلة على الرصيد المالي والاقتصادي، وعليه فإن كفاءة الإنفاق الحكومي تستدعي تحسين إيرادات الإنفاق العام، كما عرفت فترة التعديل الهيكلي و حتى بعد انتهائه رجوح كفة نفقات التسيير على نفقات التجهيز حيث انتقلت من *59.6%* في سنة *1990* إلى *66%* في سنة *2003*، وذلك على الرغم من انتعاش نفقات التجهيز منذ سنة *2000*.

وتبقى نفقات التجهيز قليلة بالنظر إلى المبالغ المخصصة لها (من *9* إلى *10%*) من الناتج الداخلي الخام، وهي تتجاوز بشكل واضح البلدان ذات المستوى المماثل والتي لا تتعدى نسبة *6%*، ولا تزال تتميز بنقائص فيما يتعلق بالنوعية وآجال الانجاز وتكلفة المشاريع، كما تراجعت القدرات التقنية للإدارات العمومية في قيادة مشاريع التجهيز مما تتطلب مباشرة العديد من عمليات التقييم.

3- تطور النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام).

1-3 الدخل: نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير مستقر لأنه مرهون بالتقلبات الاقتصادية الراهنة، والجدول التالي يلخص بعض الفترات لتطور الدخل.

الجدول رقم04: تطور الدخل للأفراد بالدولار.

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005
الدخل	2080	2460	2440	1590	1580	2730

المصدر: *البنك العالمي 2006.*

لقد عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزايدا حتى غاية سنة 1990 حيث بلغ 2440 دولار بمعدل نمو قدر بـ: 17.30٪ وهذا يعود للنمو الحاصل في قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسي خلال الفترة (1980- 1990)، إلى جانب التحسن الملحوظ للدخل الناتج عن صادرات المحروقات، ثم تراجع تراجعا هاما خلال فترة الإصلاح، حيث انخفض من 1780 دولار سنة 1993 إلى 1540 دولار سنة 1997، الذي يفسر بـ: تقلص إيرادات الصادرات من المحروقات، وخفض قيمة العملة الوطنية في جوان 1991، وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الاقتصاد الوطني.

و بعد سنة 1998 أصبح دخل الأفراد يعرف نموا ايجابيا، حيث شهد بفضل استئناف النمو وانتهاج سياسة فاعلة لإعادة التوزيع، زيادة بمعدل 13,3% في السنة بين 1999 و 2005. كما دخلت على الأجور والنظم التعويضية عدة زيادات، في القطاع العمومي خاصة، حيث تم تسجيل آخر زيادة للأجر الوطني الأدنى المضمون في يناير 2004. وقد أثقلت هذه الزيادات كاهل الدولة والمؤسسات العمومية التي اضطر بعضها، إثر ذلك، إلى تقليص تعداداتها، و ينبغي التسليم بأن عددا من المؤسسات العمومية استهلكت النمو أكثر من إسهامها في تحقيقه.

إن الدخل الاسمي لكل فرد قد تضاعف في ظرف ست سنوات، منتقلا من 1621 دولار سنة 1999 إلى 3114 دولار سنة 2005، لكن الجزائر ليست بالبلد الغني، لأنه من دون عائدات النفط، فإن ناتجها الداخلي الخام (خارج المحروقات) لكل فرد المقدر بـ1150 دولار في المتوسط إلى غاية 2002، وبـ1700 دولار سنة 2005، يضع بلادنا في الفئة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل.

و إدخال زيادة عامة على مداخيل العمل، قبل أن يحصل ما يقابلها من تحسن فعلي في مستوى الإنتاجية، من شأنه أن يهدد استقرار الاقتصاد الكلي، الاستقرار الذي تم استرجاعه بعد سنوات طويلة من الجهود والمعاناة، و أن تهدد العديد من المؤسسات في بقائها مع كل ما يمكن تصوره من آثار لذلك على مستوى التشغيل .

3-2- تطور الناتج الداخلي الخام:

عرف تطور الناتج الداخلي الخام *PIB* خلال العقود الأخيرة تدفقات مهمة أدت إلى نمو جد مرتفع قبل سنة *1984* ثم إلى ركود و حتى تقهقر خلال سنوات (*1986-1992*) ، وانطلاقا من سنة *1995* فالناتج الداخلي الخام بدأ يسترجع طريقه نحو النمو.

جدول رقم 05: *تطور الناتج الداخلي الخام* $10^6 X\ PIB$ *دولار.*

السنة	الناتج الداخلي الخام	معدل النمـو(%)
1980	*31 384*	*6,18*
1985	*39 698*	*4,81*
1990	*41 233*	*0,76*
1995	*41 764*	*0,25*
2000	*48 819*	*3,17*
2005	*75201*	*09.02*

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات البنك العالمي*2005*-

4- الدراسة القياسية

نهتم في هذا الجزء بتحديد معادلة انحدار لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وسنحاول معرفة فيما إذا كانت للنفقات العمومية تأثير على معدل النمو ، بعد ذلك نقسم النفقات العمومية الكلية إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز ، ونرى إن كان لكل منهما تأثير على معدل النمو الاقتصادي في مرحلة ثانية ، وهل يكون لكل منهما نفس الأثر على معدل النمو ، لأجل ذلك نقوم أولا بتقدير معادلة انحدار تضم النفقات العمومية الكلية ، ثم بعد ذلك نقدر معدلات تضم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز .

نتائج تقدير مختلف النماذج بطريقة MCO معطاة في الجداول (7 إلى 13) من الملحق 1 .

ملاحظة:

المتغيرات D_1 ، D_2 .... D_8 تمثل متغيرات وهمية تأخذ القيمة 1 لبعض القيم الشاذة لمعدلات النمو في الاتجاه الأعلى و الأسفل.

4-1 التحليل الإحصائي:

- بالنسبة للنموذج الذي يضم النفقات العمومية الكلية DEP (أنظر الجدول 7 من المحلق01)

$$Dlogy_t = \alpha_0 + \alpha_1 DEP_t + \alpha_2 logINV_t + \alpha_3 INF_t + \alpha_4 logH_t + \alpha_5 \log PAC_t + \varepsilon_t$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$D\log y_t = 0.131 - 0.202 DEP_t + 0.008 \log INV_t - 0.0005 INF_t - 0.030 \log H_t - 0.058 \log PAC_t$$

فإنه يظهر بأن كل المعلمات ذات معنوية إحصائية عالية (ماعدا Log H)، كما أن 60 % من المتغيرات الكلية لمعدل النمو تكون مفسرة بالنموذج .

- إحصائية DW=2.5 تنفي وجود الارتباط الذاتي للأخطاء في هذا النموذج .
- كما أن الإحصائية F.Statistic تبين أن النموذج ذو معنوية إحصائية مرتفعة .

❖ بالنسبة لنموذج الذي يضم نفقات التجهيز DEPE (الجدول 8)

$$Dlogy_t = \alpha_0 + \alpha_1 DEPE_t + \alpha_2 logINV_t + \alpha_3 INF_t + \alpha_4 logH_t + \varepsilon_t$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$D\log y_t = -0.183 - 0.184 DEPE_t + 0.008 \log INV_t - 0.0008 INF_t + 0.034 \log H_t$$

فانه يظهر أن كل المعلمات ذات معنوية إحصائية مرتفعة ماعدا Log H .

لتذكير فإنه تم حذف المتغيرة LOGPAC من هذا النموذج نتيجة لمشكل التعدد الخطي التي تحدثه هذه المتغيرة ،حيث أنه وعند التقدير ظهرت المتغيرات بمعنوية إحصائية ضعيفة (غير معنوية) ولكل قيمة ، معامل التحديد كانت كبيرة $R^2 = 0.812$ (أنظر الجدول9 من المحلق01) ، وهذا ما أعطى مؤشر لوجود مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المفسرة ، والذي يجعل تباين المقدرات كبيرا مما يؤدي إلى جعلها غير معنوية ، وهذا قد يؤدي إلى رفض متغيرات تكون في الحقيقة ذات معنوية إحصائية مرتفعة ، وبالتالي ولتفادي هذا المشكل يتم حذف المتغيرة التي يكون لها اكبر معامل ارتباط مع المتغيرات المفسرة الأخرى وأقل معامل ارتباط مع المتغير التابع ، وقد وقع اختيارنا على المتغيرة LOGPAC (انظر الجدول 10 الذي يمثل مصفوفة ارتباطات المتغيرات من المحلق01).

نلاحظ أن :

- جودة التقدير عالية $R^2 = 0.776$.
- عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $DW = 1.99$.
- الاختبار F.Statistic يبين أن النموذج مقبول إحصائيا بدرجة معنوية مرتفعة جدا .
- نتائج التقدير تبين أيضا أن كل المؤشرات الإحصائية تدل على النموذج الذي يضم نفقات التسيير DEPG مقبول إحصائيا (انظر الجدول 11 من المحلق01) .

$$Dlogy_t = \alpha_0 + \alpha_1 DEPG_t + \alpha_2 logINV_t + \alpha_3 INF_t + \alpha_4 logH_t + \alpha_5 \log PAC_t + \varepsilon_t$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$D\log y_t = 0.036 - 0.093DEP_t + 0.007\log INV_t - 0.0003INF_t - 0.026\log H_t - 0.072\log PAC_t$$

2-4 التقييم الاقتصادي :

-يبين النموذج أن معلمة النفقات العمومية الكلية تؤثر بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي (0.202-) يعني هذا أن زيادة النفقات العمومية ب1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.202 % والعكس صحيح (مع بقاء كل المتغيرات الأخرى ثابتة) ، في هذه الحالة يكون الاقتراح الكينزي الذي يقضي بوجود علاقة طرديه بين النفقات العمومية ومعدل النمو الاقتصادي مرفوضا ، ولا مجال لتدخل الدولة عن طريق سياسات اقتصادية ترفع من الإنفاق الحكومي لإنعاش الاقتصادية .

-نفس الشيء بالنسبة لكل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير ، حيث ترتبط نفقات التجهيز بعلاقة عكسية مع معدل النمو (0.184-) ،هذا يعني أن تغير النفقات العمومية التجهيزية ب 1 % يؤدي الى تغير معدل النمو الاقتصادي ب(0.184) في الاتجاه في الاتجاه المعاكس وهذا من اجل قيم معطاة للمتغيرات الأخرى .

-كما تؤثر أيضا نفقات التسيير بشكل سلبي على معدل النمو ، حيث ان تغير هذه الأخيرة ب1% يؤدي إلى تغير معدل النمو ب 0.093% في الاتجاه المعاكس .

بالاضافة الى كل ذلك وحسب نتائج التقدير الموضحة في الجدول 12 فإنه يكون لكل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير نفس الأثر على معدل النمو الاقتصادي DEPE و DEPG يؤدي إلى قبول فرضية العدم انظر الجدول 13 ، وبالتالي لا يكون ضروريا الفصل بينهما ومن الأحسن تقدير نموذج عام يضم نفقات عمومية كلية DEP بدلا من متغيرتين DEPE و DEPG.

خلاصة

الهدف من هذا الفصل هو اختبار العلاقة بين مساهمة حجم الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي لذلك قمنا باستعمال أدوات نظرية و أخرى تجريبية.

كما أمكن التأكد بوجود تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لهذه العينة وخلال فترة الدراسة ، وهذا يوافق نتائج بعض الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين الإنفاق و الحكومي والنمو الاقتصادي ،وتبعا لدراسة القياسية التي قمنا بها على عينة من الدول ، قمنا بدراسة حالة الجزائر حتى يتسنى لنا معرفة مدى اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، والتي أسفرت على وجود علاقة سلبية أي عكسية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي .

كما قمنا بتقسيم الإنفاق الحكومي إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز لمعرفة اثر كل منهما على النمو ، إلا أن النتائج المتوصل إليها كانت مثل نتائج الإنفاق الكلي أي علاقة عكسية ،كما توصلنا إلى أن لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز نفس الأثر على معدل النمو الاقتصادي .


الخاتمة


المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1- أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990 .

2- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الإقتصادية، دار الكتاب المصري ، 1985 .

3- إسماعيل شعباني،مقدمة في إقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، دارهومة للطباعة النشر،الجزائر 2000 .

4- باهر محمد غتلم، سامي السيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، 1998، القاهرة .

5- بوشهولز تويج (ترجمة :نزيرة الأفندي و عزة الحسيني)، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996 .

6- جورج نابهانز، تاريخ النظرية الإقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997 .

7- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998 .

8- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية، 1999.

9- حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .

10- حسين وجدي ، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988 .

11- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986 .

12- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير سامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر 2005 .

13- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996 .

14- سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للطباعة والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.

15- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، 1994، الكتاب الأول .

16- سعيد النجار،نحوإستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق،القاهرة، 1991.

17- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000 ص128.

18- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بدون تاريخ نشر.

19- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة،1999 .

20- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2005 .

21- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999 .

22- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة،"مقدمة في الاقتصاد العام المالية العامة 1997.

23- عباس المجرن، علي العبد، تطور هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 4، مجلد 23 سنة 1995 .

24-عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.

25- عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997 .

26- عبد الخالق جودة ، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983 .

27- عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، 2002- 2003 .

28- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية 2003 .

29-عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997 .

30- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة،1979 .

31-عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية 1992 .

32-عبد الناصر العبادي وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، بدون معلومات .

33- عبد الواحد عطية ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الإجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 .

34- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980 .

35- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث الأردن، 2008 الطبعة الأولى.

36- كامل سلمان العاني "الاقتصاد الجزئي، المفاهيم والتطبيقات"، المملكة العربية السعودية 2002 .

37- كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986 .

38- محمد حلمي مراد، مالية العامة، كتب عربية ، بدون تاريخ نشر.

39- محمد خالد المهايني ، خالد الخطيب الحبشي: المالية العامة والتشريع الجبائي ، منشورات جامعة دمشق، 2000 .

40- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ.

41- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة : ديوان المطبوعات الجامعية 2008 .

42-محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد عطية ناصف، التنمية الاقتصادية" دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية قسم الاقتصاد كلية التجارة، 2000 .

43- محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 .

44- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980 .

45- محمد فرحي ، التحليل الاقتصاد الكلي، الجزء الأول :الأسس النظرية، دون دار وتاريخ نشر.

46- محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر .

47- محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية،1999.

48- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية .

49- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .

50-نجيب نعمت الله وآخرون، مقدمة في الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990 .

الرسائل و الاطرحات

51-احمد زكان "النفقات العمومية الإنتاجية ، النمو على المدى البعيد و السياسة الاقتصادية، محاولة تحليل قياسي مطبقة على حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2003.

القوانين

52-قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

II- باللغة الأجنبية:

53- Charles Levine and Irene Rubin, Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980.

54- Chu ,ke-young et Richard. Hemming ,Guide des dépenses publiques ,Washington , Fonds monétaire international ,1991 .

55-DAMODAR N. Gujarati, Économétrie, 4 éme Edition, Edition de Boeck, Paris, 2004.

56- DAVID BEGG STANLEY FISCHER, RUDIGER DORNBUSCH, Macroéconomie, Adaptation française BERNERD BERNIER, HNRI-LOUIS VEDIE, 2eme édition DUNOD Paris France 2002.

57- Davide Furceri, Ricardo Sousa : The impact of government spending on the economic private sector: crowdingout versus crowding in effects policy research unit, working paper 2009 .

58- DN Dwivedi : Macroeconomics: theory and policy ,2n d edition,tata McGraw hill edition, India, 2003.

59- Ethan Ilzetzki and others: how big are fiscal multipliers? Centre for economic policy research, policy insight 2009.

60- Gregory N MANKIW, Macroéconomie 3eme édition De boeck PARIS France 2003 .

61-Jaques Brasseul, Introduction à l’économie du développement, édition Armoud Colin, Paris, 1993 .

62- Jack Johnston et John Dinaro, Econometric Methods, Edition Mc Graw Hill, 1997.

63- Jean Arrons, Les théories de la croissance, Paris édition du seuil, 1999.

64- Jean-José Quilès et autres : Macroéconomie : cours, méthodes, exercices
corrigés, 2ème édition, édition Bréal, 2006.

65- Juha Tervala : the fiscal multiplier : positive or negative ? Aboa centre for economies, discussion paper 2009.

66-- Louis Corchon : The long-run Keynesian multiplier, economics bulletin, vol3 2003.

67- Michael BURDA, Charles WYPLOSZ, Macroéconomie une perspective européenne 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD, de boeck 2003.

68- Michel DEVOLY Théories macroéconomiques (fondement et controverses) 2eme édition Armand COLINE paris France 1998.

69- Patrick Sevestre, Économétrie des données de panel, Edition Dunod, Paris, 2002.

70- Philippe Darreau, Croissance et politique économique , 1 er edition 2003 .

71- Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, Macro Economics, Mccraw, Hill International Booklom, 1984.

72- Thomas Alban, économétrie des variable qualitative , Édition DUNOD , paris, 2000.

73-Ulrich KOHLI, Analyse macroéconomie, De Boeck université, Bruxelles Belgique 1999 .

Les Articles

74- AKako Kossivi NUBUKPO , DEPENSES PUBLIQUES ET CROISSANCE DES ECONOMIES DE L'UEMO Economiste au CIRAD, Montpellier (France).

75-CHRISTOPHE HURLIN, l'économétrie des données de Panel, Séminaire Méthodologique, Ecole Doctorale Edocif .

76- Didier SCHLACTHER , Multiplicateurs Keynésiens et effets d'éviction , – IEP Paris –nov 04.

77- Ecole Doctorale en Science économique, Gestion et démographique, l'économétrie des données de Panel, cours.

78- Gregory Mankiw : government purchases and real interest rates, journal of political economy , Vol95, n°2,April1984.

79- Karline PELIER, propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, Une analyse cliométrique du modèle de Romer, université Montpellier I.

80- Leanne J.Ussher: do budget deficits raise interest rates? a survey of the empirical literature, new school for social research , working paper n°3, 1998 .

81-Michel Juillard, Données de Panel, cours d'économétrie, 2006.

82-Murat yildi toglu, croissance économique , université montesquieu , Bordeaux IV – France

خـاتمــة عامــة

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هي محاولة معرفة دور و أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وتحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج للاقتصاد الكلي انطلاقا من المفاهيم الأساسية للحضور الفعلي للدولة في الحياة الاقتصادية، و هذا باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي و عليه ألممنا بالنقاط التالية:

الفصل الأول: تقديم لأهم المفاهيم النظرية الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فالتيارات الاقتصادية بمذاهبها المختلفة تتفق على أن للدولة دور هام وكبير في الاقتصاد المعاصر .

أما النتائج المستوحاة من دور الدولة في الحياة الاقتصادية تبقى نظرية ، وهذا ما ينبثق عن النموذج الكلاسيكي للتوازن العام ، تبعا لوجود مبدأ المردودية السلمية المتزايدة للسلع الجماعية و الخارجية.

منذ ذلك الحين فإسهامات الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون من الجيل الأول كانت معاكسة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، والكينزيون يرو ضرورة تواجد عنصر هام يساهم ايجابيا في صقل هذه التدفقات الظرفية.

ـ من خلال تعرضنا لمفهوم السياسة المالية وتطورها عبر مختلف المراحل والمدارس الاقتصادية إتضح لنا أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة حيث أن السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والأخر.

الفصل الثاني: تحليل النمو ، أشرنا إلى الهدف من التحليل النظري و التجريبي للنمو الاقتصادي باعتباره تجدد منذ أكثر من عشرية من الزمن، فدور النظريات الجديدة ذكرت أن النمو الداخلي يقع على الأقل في مستويين:

تحديد عناصر النمو اعتبرت أنها غنية بالاكتشافات، بعكس نموذج (سولو-سوان)، فان المردودية الحدية لرأس المال غير مرتبطة بخزين هذا الأخير و لكن بكمية الموارد المخصصة للتجميع (التراكم)، بعبارة أخرى (معدل الادخار)، و هكذا النمو يصبح محمي ذاتيا، و المرتبط بسلوك(تصرف) اقتصادي داخلي وليس بعامل خارجي كما جاء في النظرية النيوكلاسيكية للنمو، هذا ما يفسر عدد النماذج المقترحة التي قامت باستخراج بعض العناصر المساهمة في النمو، مثل المعرفة العلمية و التقنية، التمهين عن طريق التطبيق، رأس المال البشري ، المنشآت القاعدية..الخ.

النظريات الجديدة للنمو أعطت محتوى و مفهوم نظري لتدخل السلطات العمومية في ترقية النمو على المدى الطويل .

إضافة لذلك يرى عدد كبير من المنظرين، أن نظرية النمو الداخلي أعطت إطارا نظريا متعلق بأساس الموضوع من اجل تفسير بعض خبرات التنمية ، و السماح في نفس الوقت بتحديد و تعريف استراتيجيات الازدهار المعتمدة على اختيار سياسة اقتصادية ،النفقات العمومية تلعب دورا هاما فيها.

أما الفصل الثالث: فعند معالجتنا لنفقات العامة كأحد أدوات السياسة المالية حيث تبين لنا الدور الفعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها في ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها .

كما تطرقنا إلى ألية الإنفاق ومن ثم كيفية سريان تأثير الزيادة في الإنفاق العام على الناتج الوطني ، وما يصاحب ذلك من تغيرات على معدلات الفائدة ومن ثم تغيرات كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص ، فإن ذلك يعكس إلى حد كبير نوعية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي .

أما الفصل الرابع فالهدف منه هو اختبار العلاقة بين مساهمة حجم الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، لذلك قمنا باستعمال أدوات نظرية و أخرى تجريبية.

و عليه فقد بينت نتائج الدراسة التطبيقية مايلي :

فيما يخص دور النفقات العمومية في نظريات النمو تظهر الدراسة بأن النفقات العمومية تتدخل في تفسير معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي أو النمو الاقتصادي حيث تظهر نتائج التقدير علاقة موجبة .

كما نستطيع أن نستخلص أن النفقات العمومية تلعب دورا أكثر أهمية في سياق النمو ، لأنها أعطت عدة اعتبارات، فمساهمة النفقات الكلية لها أثر ايجابي على النمو .

أما في حالة الجزائر فاثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي أسفرت على وجود علاقة سلبية أي عكسية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كون الإنفاق الحكومي في الجزائر فاق حده المثالي إلى درجة انه أصبح يعطي نتائج معاكسة لما نتوقع حدوثه ، مثل هذا الأمر أشار إليه Barro بالمستوى الأمثل للإنفاق العام أو بترشيد الإنفاق العام أي هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة ، وترشيد النفقات العامة لا يتحقق بمجرد رفع الشعارات أو

بمحض الصدفة، وإنما هو سلوك واع مدروس، مبني على مبادئ وقواعد مضبوطة (نسبيا) كما تسخر أفضل الآليات والتقنيات التي أفرزتها التجارب الإنسانية .

أما عند تقسيمنا الإنفاق الحكومي إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز فأثر كل منهما على النمو كانت علاقة سلبية .

و بعد هذه النتائج يمكن إعطاء جملة من التوصيات:

- لا بد من التفكير في مختلف النظريات و الخاصة بالنمو الداخلي.

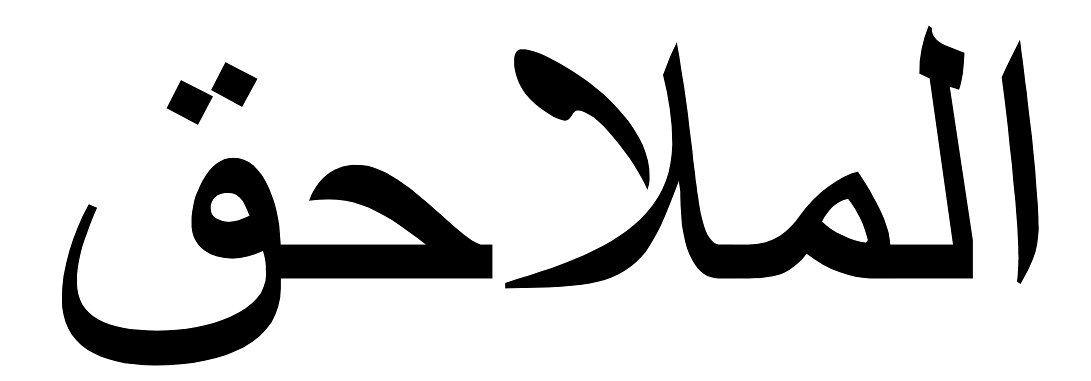
- يجب التفكير في تطبيق نظام معلوماتي متطور (بنك معلومات) يعتمد على دراسات علمية معمقة من اجل تحسين الأداء الاقتصادي .

- إمكانية التعمق وخاصة فيما يتعلق بتعديل التقدم العلمي، وكذلك العلاقة الموجودة بين التكنولوجيا و الاقتصاد.

- لا بد من وجود نظام مؤهل لحماية الاقتصاد ، بإصلاح النظام التربوي ، التكوين المتواصل،...الخ.

في الأخير يبقى هذا البحث محاولة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الميدان الذي يبقى فضاء واسعا للبحث و التنقيب و الإثراء ، في هذا الإطار يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تبينت من خلال هذه الدراسة أنها جديرة بالبحث و الدراسة و التي نذكر منها:

- دراسة المؤسسات المالية في ترقية النمو.
- النمو و البطالة .
- أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح الخارجي .


الملاحق

الجدول1: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الفردية

Dependent Variable: DLOGY?
Method: Pooled Least Squares
Date: 10/02/10 Time: 19:03
Sample: 1981 2005
Included observations: 25
Cross-sections included: 41
Total pool (balanced) observations: 1025

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.045749	0.014652	-3.122465	0.0018
DEP?	-5.55E-05	8.45E-05	-0.657128	0.5113
LOGINV?	0.001508	0.000269	5.611908	0.0000
LOGPAC?	-0.005566	0.001965	-2.832578	0.0047
INF?	-1.05E-05	7.49E-06	-1.405936	0.1601
LOGH?	0.020656	0.005206	3.968109	0.0001
Fixed Effects (Cross)				
AUSTRALIA--C	-0.013157			
AUSTRIA--C	-0.015211			
BELGIUM--C	-0.015562			
CANADA--C	-0.013025			
FRANCE--C	-0.011097			
GREECE--C	-0.007960			
ICELAND--C	-0.005809			
IRELAND--C	0.018055			
ITALY--C	-0.021569			
JAPAN--C	-0.025277			
KOREA--C	0.012485			
FILAND--C	-0.012749			
NETHERLAND--C	-0.012628			
PORTUGAL--C	-0.001346			
SPAIN--C	-0.004279			
SWEDEN--C	-0.014665			
UNITEDKING--C	-0.006615			
UNITEDSTATE--C	-0.008213			
NEWZELAND--C	-0.016748			
SWIZELAND--C	-0.029661			
ALGERIA--C	-0.010320			
BOLIVIA--C	0.001938			
CAMEROUN--C	0.006684			
COLOMBIA--C	0.007084			
EGYPT--C	0.011233			
INDONESIA--C	0.017298			
IRAN--C	0.002963			
JORDAN--C	-0.017067			
PHILIPINES--C	-0.011920			
SRILANKA--C	0.012392			
THAILAND--C	0.018108			
GUATEMALA--C	0.011887			

الجدول1:(تابع)

INDIA--C	0.031690
PAKISTAN--C	0.039632
SENEGAL--C	0.019092
SUDAN--C	0.028230
ZIMBABWE--C	-0.009508
GHANA--C	-0.001046
ECUADOR--C	0.004423
BRAZIL--C	0.005961
TURKEY--C	0.036278

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.204692	Mean dependent var	0.017154
Adjusted R-squared	0.168136	S.D. dependent var	0.033538
S.E. of regression	0.030588	Akaike info criterion	-4.092546
Sum squared resid	0.916007	Schwarz criterion	-3.871187
Log likelihood	2143.430	F-statistic	5.599337
Durbin-Watson stat	1.458456	Prob(F-statistic)	0.000000

الجدول2: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الجماعية الثابتة

Dependent Variable: DLOGY?
Method: Pooled Least Squares
Date: 10/02/10 Time: 19:11
Sample: 1981 2005
Included observations: 25
Cross-sections included: 41
Total pool (balanced) observations: 1025

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.006562	0.009920	-0.661445	0.5085
DEP?	-8.23E-05	8.16E-05	-1.008128	0.3136
LOGINV?	0.001158	0.000181	6.396732	0.0000
LOGPAC?	-0.002271	0.001129	-2.011457	0.0445
INF?	-1.34E-05	6.97E-06	-1.917876	0.0554
LOGH?	0.004457	0.002269	1.964587	0.0497

R-squared	0.071762	Mean dependent var	0.017154
Adjusted R-squared	0.067207	S.D. dependent var	0.033538
S.E. of regression	0.032391	Akaike info criterion	-4.016035
Sum squared resid	1.069112	Schwarz criterion	-3.987162
Log likelihood	2064.218	F-statistic	15.75571
Durbin-Watson stat	1.241657	Prob(F-statistic)	0.000000

الجدول3: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الزمنية

Dependent Variable: DLOGY?
Method: Pooled Least Squares
Date: 10/02/10 Time: 19:13
Sample: 1981 2005
Included observations: 25
Cross-sections included: 41
Total pool (balanced) observations: 1025

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.006278	0.009873	-0.635924	0.5250
DEP?	-7.71E-05	8.10E-05	-0.952133	0.3413
LOGINV?	0.001364	0.000185	7.389773	0.0000
LOGPAC?	-0.002604	0.001135	-2.295381	0.0219
INF?	-1.13E-05	6.91E-06	-1.632663	0.1029
LOGH?	0.001562	0.002409	0.648376	0.5169
Fixed Effects (Period)				
1981--C	-0.009302			
1982--C	-0.008317			
1983--C	-0.013235			
1984--C	-0.002771			
1985--C	-0.001718			
1986--C	-0.001722			
1987--C	-0.002170			
1988--C	0.007002			
1989--C	-0.000488			
1990--C	-0.004101			
1991--C	-0.011136			
1992--C	-0.011325			
1993--C	-0.007457			
1994--C	0.003829			
1995--C	0.010046			
1996--C	0.008907			
1997--C	0.009852			
1998--C	-0.004602			
1999--C	0.001360			
2000--C	0.012989			
2001--C	-0.005216			
2002--C	0.001429			
2003--C	0.003727			
2004--C	0.014968			
2005--C	0.009451			

الجدول3:(تابع)

Effects Specification			
Period fixed (dummy variables)			
R-squared	0.124905	Mean dependent var	0.017154
Adjusted R-squared	0.099399	S.D. dependent var	0.033538
S.E. of regression	0.031827	Akaike info criterion	-4.028161
Sum squared resid	1.007904	Schwarz criterion	-3.883797
Log likelihood	2094.433	F-statistic	4.897202
Durbin-Watson stat	1.255636	Prob(F-statistic)	0.000000

الجدول4: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: DLOGY?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/03/10 Time: 19:26
Sample: 1981 2005
Included observations: 25
Cross-sections included: 41
Total pool (balanced) observations: 1025
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.017320	0.011500	-1.506069	0.1324
DEP?	-5.36E-05	8.23E-05	-0.650868	0.5153
LOGINV?	0.001199	0.000223	5.367929	0.0000
LOGPAC?	-0.003101	0.001532	-2.023776	0.0433
INF?	-1.16E-05	7.23E-06	-1.597297	0.1105
LOGH?	0.008337	0.003344	2.493298	0.0128
Random Effects (Cross)				
AUSTRALIA--C	-0.004136			
AUSTRIA--C	-0.005328			
BELGIUM--C	-0.005505			
CANADA--C	-0.004342			
FRANCE--C	-0.004370			
GREECE--C	-0.001820			
ICELAND--C	-0.001292			
IRELAND--C	0.017999			
ITALY--C	-0.009576			
JAPAN--C	-0.010674			
KOREA--C	0.016992			

FILAND--C	-0.003109
NETHERLAND--C	-0.004423
PORTUGAL--C	-0.000477
SPAIN--C	-4.47E-05
SWEDEN--C	-0.004505
UNITEDKING--C	0.000852
UNITEDSTATE--C	-0.000291
NEWZELAND--C	-0.006475
SWIZELAND--C	-0.015453
ALGERIA--C	-0.012147
BOLIVIA--C	-0.002241
CAMEROUN--C	-0.004436
COLOMBIA--C	0.001740
EGYPT--C	0.004515
INDONESIA--C	0.010288
IRAN--C	-0.001882
JORDAN--C	-0.013651
PHILIPINES--C	-0.008590
SRILANKA--C	0.009572
THAILAND--C	0.015000
GUATEMALA--C	-0.000246
INDIA--C	0.019287
PAKISTAN--C	0.019083
SENEGAL--C	0.002225
SUDAN--C	0.005605
ZIMBABWE--C	-0.013291
GHANA--C	-0.002490
ECUADOR--C	-0.002841
BRAZIL--C	-0.000248
TURKEY--C	0.020727

Effects Specification

Cross-section random S.D. / Rho	0.010918	0.1130
Idiosyncratic random S.D. / Rho	0.030588	0.8870

Weighted Statistics

R-squared	0.046078	Mean dependent var	0.008385
Adjusted R-squared	0.041397	S.D. dependent var	0.031345
S.E. of regression	0.030690	Sum squared resid	0.959743
F-statistic	9.844276	Durbin-Watson stat	1.384190
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.065663	Mean dependent var	0.017154
Sum squared resid	1.076136	Durbin-Watson stat	1.234478

الجدول5: نتائج تقديرا لنموذج 3-1

Dependent Variable: DLOGY
Method: Generalized Method of Moments
Date: 09/30/10 Time: 19:52
Sample (adjusted): 4 205
Included observations: 202 after adjustments
Estimation settings: tol=0.00010, derivs=fast numeric
Initial Values: C(1)=-0.00276, C(2)=0.05564, C(3)=-0.19828, C(4)=7.8e-06, C(5)=0.04188, C(6)=-0.00335, C(7)=0.09854
Kernel: Bartlett, Bandwidth: Variable Newey-West (12), Prewhitening
Simultaneous weighting matrix & coefficient iteration
Convergence achieved after: 30 weight matrices, 31 total coef Iterations
Instrument list: DEP(-1) LOGINV(-1) LOGPAC(-1) INF(-1) LOGH(-1) DEP LOGPAC INF LOGH INF(-2) LOGPAC(-2) LOGINV(-2) LOGINV(-3) D1 D2 LOGPAC(-3) LOGH(-3) LOGH(-2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	0.009428	0.002736	3.445339	0.0007
LOGINV	0.124331	0.062414	1.992041	0.0478
LOGPAC	0.137312	0.060914	2.254191	0.0253
INF	6.50E-05	1.80E-05	3.609156	0.0004
LOGH	0.608524	0.036292	16.76762	0.0000
D1	-0.286778	0.018160	-15.79184	0.0000
D2	0.331202	0.013716	24.14800	0.0000

R-squared	0.698900	Mean dependent var	0.001653
Adjusted R-squared	0.689635	S.D. dependent var	0.177459
S.E. of regression	0.098863	Sum squared resid	1.905917
Durbin-Watson stat	1.926089	J-statistic	0.037344

الجدول6: نتائج تقديرا لنموذج اختبار SARGAN-HANSAN

Dependent Variable: R3
Method: Least Squares
Date: 09/30/10 Time: 19:52
Sample (adjusted): 4 205
Included observations: 202 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.002469	0.004077	-0.605656	0.5455
LOGINV(-1)	0.052227	0.051904	1.006237	0.3156
LOGPAC(-1)	-0.196924	0.154606	-1.273717	0.2044
INF(-1)	1.25E-05	3.85E-05	0.325159	0.7454
LOGH(-1)	0.036826	0.042782	0.860780	0.3905
DEP	-0.002325	0.003984	-0.583753	0.5601
LOGPAC	0.093622	0.126084	0.742534	0.4587
INF	6.43E-06	3.93E-05	0.163413	0.8704
LOGH	-0.107245	0.044148	-2.429190	0.0161
INF(-2)	1.04E-05	3.94E-05	0.264104	0.7920
LOGPAC(-2)	-0.089083	0.153501	-0.580342	0.5624
LOGINV(-2)	-0.002322	0.051487	-0.045102	0.9641
LOGINV(-3)	0.078957	0.051802	1.524195	0.1292
D1	0.034085	0.023445	1.453783	0.1477
D2	-0.025540	0.025928	-0.985034	0.3259
LOGPAC(-3)	0.011385	0.126042	0.090327	0.9281
LOGH(-3)	-0.011489	0.044498	-0.258201	0.7965
LOGH(-2)	-0.046229	0.041389	-1.116927	0.2655

R-squared	0.090735	Mean dependent var	0.002840
Adjusted R-squared	0.006727	S.D. dependent var	0.097335
S.E. of regression	0.097007	Akaike info criterion	-1.743184
Sum squared resid	1.731502	Schwarz criterion	-1.448388
Log likelihood	194.0615	Durbin-Watson stat	1.816748

الجدول 7: نتائج تقدير نموذج النفقات العمومية الكلية

Dependent Variable: DLOGY
Method: Least Squares
Date: 05/22/11 Time: 20:32
Sample: 1981 2005
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.131762	0.096121	1.370800	0.1883
DEP	-0.202131	0.047461	-4.258921	0.0005
LOGINV	0.008878	0.001757	5.051863	0.0001
INF	-0.000530	0.000246	-2.154807	0.0458
LOGH	-0.030134	0.028322	-1.064007	0.3022
LOGPAC	-0.058364	0.016360	-3.567456	0.0024
D1	-0.039471	0.011927	-3.309367	0.0041
D2	0.038926	0.010750	3.620999	0.0021

R-squared	0.855386	Mean dependent var	0.003045
Adjusted R-squared	0.795839	S.D. dependent var	0.030244
S.E. of regression	0.013666	Akaike info criterion	-5.493532
Sum squared resid	0.003175	Schwarz criterion	-5.103492
Log likelihood	76.66915	F-statistic	14.36487
Durbin-Watson stat	2.505696	Prob(F-statistic)	0.000005

الجدول 8: نتائج تقدير نموذج نفقات التجهيز

Dependent Variable: DLOGY
Method: Least Squares
Date: 05/22/11 Time: 20:36
Sample: 1981 2005
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.183463	0.083395	-2.199942	0.0411
DEPE	-0.184518	0.065540	-2.815340	0.0115
LOGINV	0.008647	0.002326	3.717791	0.0016
INF	-0.000809	0.000304	-2.662890	0.0159
LOGH	0.034233	0.024878	1.376038	0.1857
D3	-0.052505	0.011519	-4.557932	0.0002
D4	0.024206	0.011228	2.155890	0.0449

R-squared	0.776131	Mean dependent var	0.003045
Adjusted R-squared	0.701508	S.D. dependent var	0.030244
S.E. of regression	0.016524	Akaike info criterion	-5.136541
Sum squared resid	0.004915	Schwarz criterion	-4.795256
Log likelihood	71.20677	F-statistic	10.40070
Durbin-Watson stat	1.999244	Prob(F-statistic)	0.000050

الجدول 9: نتائج تقدير نموذج نفقات التجهيز قبل حذف المتغيرة LOGPAC

Dependent Variable: DLOGY
Method: Least Squares
Date: 05/22/11 Time: 20:34
Sample: 1981 2005
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.100208	0.090790	-1.103741	0.2851
DEPE	-0.107723	0.074680	-1.442470	0.1673
LOGINV	0.009206	0.002210	4.165571	0.0006
INF	-0.000552	0.000319	-1.730780	0.1016
LOGH	-0.002254	0.030795	-0.073197	0.9425
LOGPAC	-0.039608	0.021718	-1.823734	0.0858
D3	-0.052018	0.010844	-4.797082	0.0002
D4	0.026837	0.010664	2.516654	0.0222

R-squared	0.812763	Mean dependent var	0.003045
Adjusted R-squared	0.735666	S.D. dependent var	0.030244
S.E. of regression	0.015550	Akaike info criterion	-5.235229
Sum squared resid	0.004110	Schwarz criterion	-4.845189
Log likelihood	73.44036	F-statistic	10.54203
Durbin-Watson stat	2.185839	Prob(F-statistic)	0.000042

الجدول 10 : مصفوفة ارتباطات المتغيرات

	DLOGY	DEP	LOGPAC	LOGINV	INF	LOGH
DLOGY	1.000000	-0.535039	-0.364902	-0.145002	-0.384850	0.322115
DEP	-0.535039	1.000000	0.635695	0.628632	-0.020886	-0.672575
LOGPAC	-0.364902	0.635695	1.000000	0.897517	-0.021653	-0.953562
LOGINV	-0.145002	0.628632	0.897517	1.000000	-0.190766	-0.867626
INF	-0.384850	-0.020886	-0.021653	-0.190766	1.000000	0.035107
LOGH	0.322115	-0.672575	-0.953562	-0.867626	0.035107	1.000000

الجدول 11: نتائج تقدير نموذج نفقات التسيير

Dependent Variable: DLOGY
Method: Least Squares
Date: 05/22/11 Time: 20:38
Sample: 1981 2005
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.036143	0.094940	0.380690	0.7081
DEPG	-0.093448	0.027266	-3.427254	0.0032
LOGINV	0.007821	0.001925	4.062079	0.0008
INF	-0.000350	0.000285	-1.228776	0.2359
LOGH	-0.026564	0.031548	-0.842037	0.4115
LOGPAC	-0.072467	0.019638	-3.690050	0.0018
D5	-0.040907	0.013273	-3.081986	0.0068
D6	0.041740	0.012236	3.411218	0.0033

R-squared	0.823227	Mean dependent var	0.003045
Adjusted R-squared	0.750439	S.D. dependent var	0.030244
S.E. of regression	0.015109	Akaike info criterion	-5.292738
Sum squared resid	0.003881	Schwarz criterion	-4.902698
Log likelihood	74.15923	F-statistic	11.30983
Durbin-Watson stat	2.075768	Prob(F-statistic)	0.000026

الجدول 12: نتائج تقدير نموذج مساواة تأثير نفقات التسيير و نفقات التجهيز

Dependent Variable: DLOGY
Method: Least Squares
Date: 05/22/11 Time: 20:43
Sample: 1981 2005
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.094799	0.074554	1.271558	0.2217
DEPE	-0.182598	0.066426	-2.748881	0.0143
DEPG	-0.114223	0.023323	-4.897362	0.0002
LOGINV	0.008500	0.001753	4.847338	0.0002
INF	-0.000771	0.000283	-2.728962	0.0149
LOGH	-0.045792	0.025372	-1.804839	0.0900
LOGPAC	-0.051655	0.019443	-2.656762	0.0172
D7	-0.032159	0.008804	-3.652706	0.0021
D8	0.036204	0.010754	3.366614	0.0039

R-squared	0.876303	Mean dependent var	0.003045
Adjusted R-squared	0.814454	S.D. dependent var	0.030244
S.E. of regression	0.013028	Akaike info criterion	-5.569764
Sum squared resid	0.002716	Schwarz criterion	-5.130969
Log likelihood	78.62205	F-statistic	14.16850
Durbin-Watson stat	2.155339	Prob(F-statistic)	0.000006

الجدول 13: نتائج اختبار مساواة تأثير نفقات التسيير و نفقات التجهيز

Wald Test:
Equation: EQ09

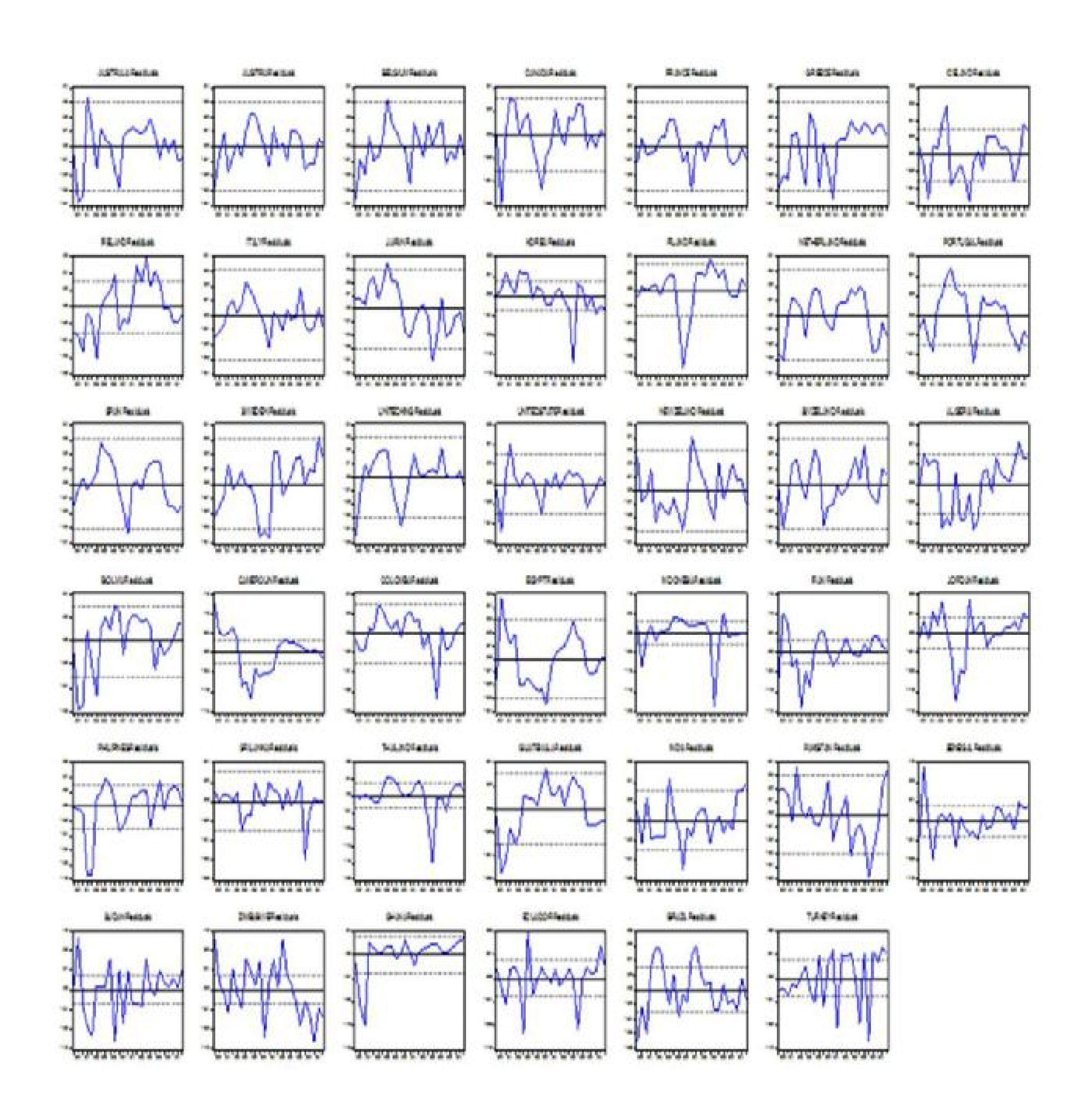
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	1.083822	(1, 16)	0.3133
Chi-square	1.083822	1	0.2978

Null Hypothesis Summary:

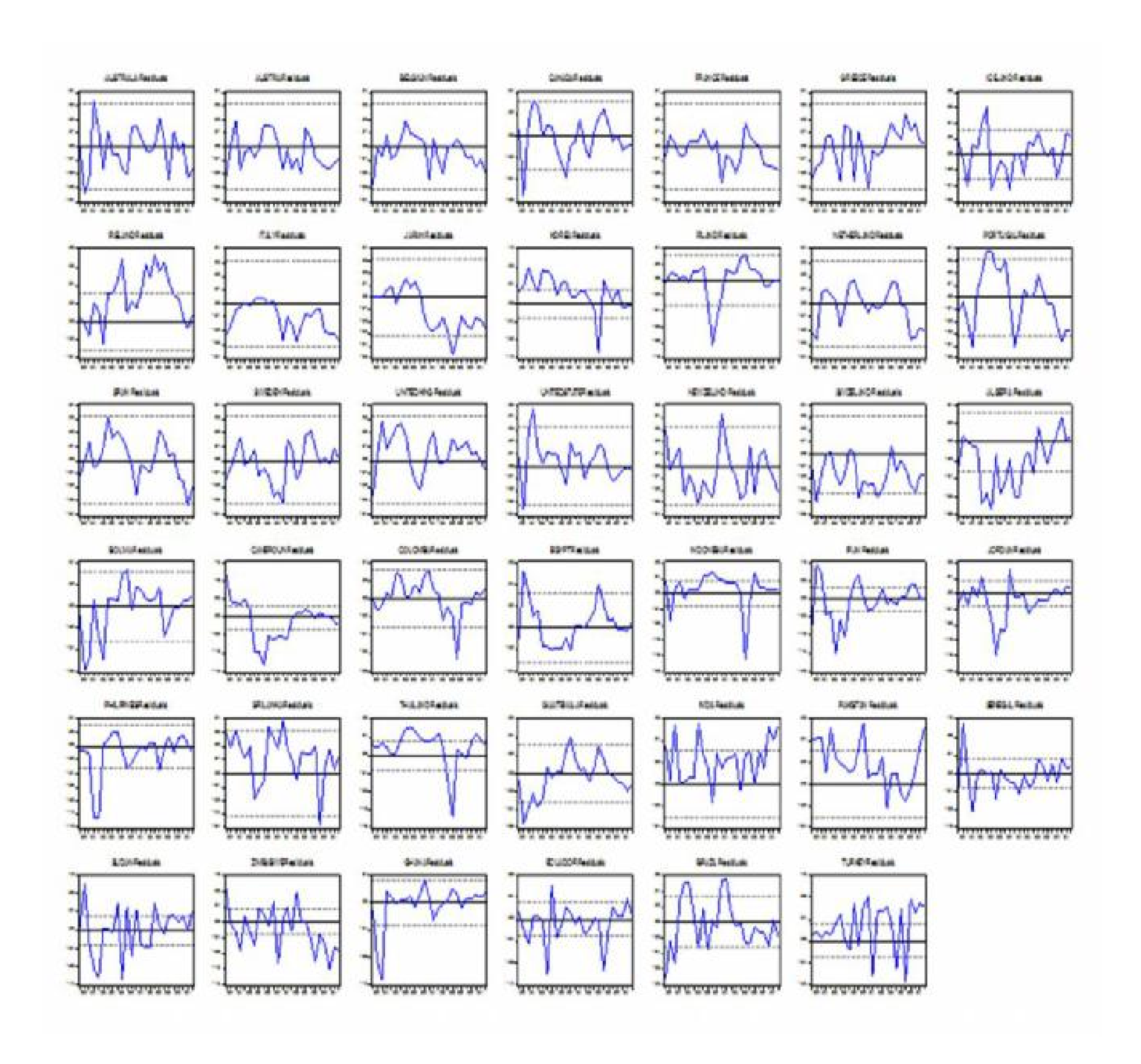
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2) - C(3)	-0.068375	0.065678

Restrictions are linear in coefficients.

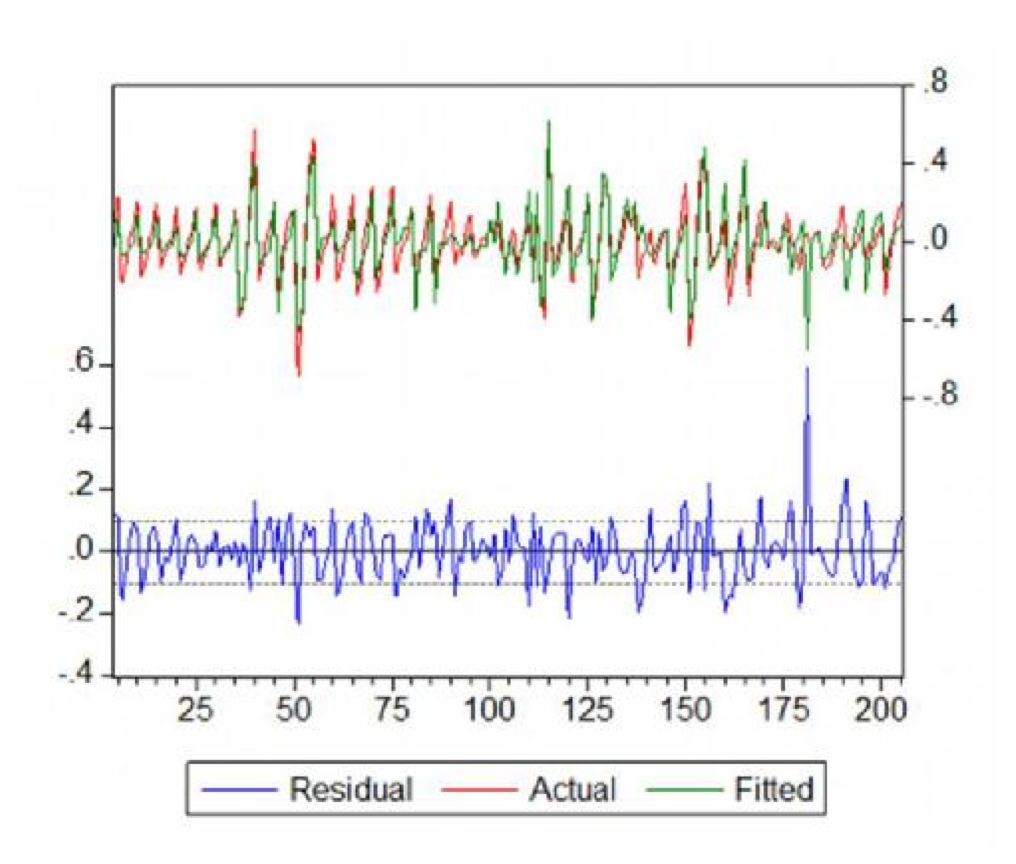
المنحنى 1 : التمثيل البياني لبواقي انحدار نموذج التأثيرات الفردية الثابتة



المنحنى 2 : **التمثيل البياني لبواقي انحدار نموذج التأثيرات الزمنية**



المنحنى 3 : التمثيل البياني لبواقي انحدار النموذج 3-1



الملحق رقم 3: التعريف بالمتغيرات المستعملة في الدراسة

المتغيرات	التعريف	المصدر
DLOGY	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي الحقيقي	تم حسابها من طرف الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي
LOGPAC	لوغاريتم نسبة السكان الناشطين	قاعدة بيانات البنك العالمي
LOGINV	لوغاريتم معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي)	قاعدة بيانات البنك العالمي
LOGH	رأس المال البشري: لوغاريتم متوسط سنوات الدراسة للأشخاص الذين يفوق سنهم 25 سنة	قاعدة بيانات BARRO LEE
DEP	النفقات العمومية (نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي)	قاعدة بيانات البنك العالمي
INF	معدل التضخم (مقيم بأسعار الاستهلاك)	قاعدة بيانات البنك العالمي

الملحق رقم 4 : قائمة الدول المستخدمة في العينة

الرقم	اسم الدولة	تصنيفها حسب تصنيف البنك العالمي
1	الجزائر	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
2	أستراليا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
3	النمسا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
4	بلجيكا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
5	الكمرون	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
6	كندا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
7	كولومبيا	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
8	جمهورية مصر العربية	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
9	فلندا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
10	فرنسا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
11	اليونان	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
12	الهند	مجموعة البلدان منخفضة الدخل
13	اندونيسيا	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
14	جمهورية إيران الإسلامية	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
15	ايرلندا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
16	إيطاليا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
17	اليابان	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
18	غانا	مجموعة البلدان منخفضة الدخل

19	كوريا الجنوبية	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
20	الاكودور	مجموعة البلدان منخفضة الدخل
21	هولندا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
22	زلا ندا الجديدة	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
23	باكستان	مجموعة البلدان منخفضة الدخل
24	بوليفيا	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
25	البرازيل	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
26	قواتي مالا	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
27	تركيا	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
28	الفلبين	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
29	البرتغال	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
30	السنغال	مجموعة البلدان منخفضة الدخل
31	إسبانيا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
32	سريلانكا	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
33	السودان	مجموعة البلدان منخفضة الدخل
34	السويد	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
35	سويسرا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
36	تايلاند	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
37	المملكة المتحدة	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
38	اسلندا	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
39	الأردن	مجموعة البلدان متوسطة الدخل
40	الولايات المتحدة الأمريكية	مجموعة البلدان مرتفعة الدخل
41	زمبابوي	مجموعة البلدان منخفضة الدخل